شرح العلامة سعد الدين التفتازاني

على التصريف العزي

للامام عفيف الدين عبدالوهاب بن إبراهيم الزنجاني

(تنبيه) قد جعلنا المتن بأعلى الصفحة والشرح بأسفلها مفصولا بينهما بجدول

راجعه ، وأشرف عليه ، وعلق حواشيه

محمد محيي الدين عبد الحميد

المدرس في كلية اللغة العربية

بالجامع الأزهر

يطلب من المكتبة التجارية الكبرى بأول شارع محمد علي بمصر

لصاحبها : مصطفى محمد

سنة ١٣٥٣ هـ

مطبعة الاستقامة

بشارع أم الغلام رقم ١٤ بالحسين

سنة ١٩٣٤ م

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ

اَلْحَمْدُ لِلّٰهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِ الْخَلْقِ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَأَصْحَابِهِ أَجْمَعِينَ

اِعْلَمْ أَنَّ التَّصْرِيفَ فِي اللُّغَةِ : التَّغْيِيرُ ، وَفِي الصِّنَاعَةِ : تَحْوِيلُ الْأَصْلِ الْوَاحِدِ إِلَى أَمْثِلَةٍ مُخْتَلِفَةٍ

بسم الله الرحمن الرحيم

إن أروى زهر يخرج فى رياض الكلام من الأكمام ، وأبهى حبر تحاك ببنان البيان وأسنان الاقلام ، حمد الله سبحانه وتعالى على تواتر نعمائه الزاهرة ، وترادف آلائه المتوافرة المتظاهره ، ثم الصلاة على نبيه محمد المبعوث من أشرف جراثيم الأنام ، وعلى آله وأصحابه الأئمة الأعلام وأزمة الإسلام

﴿ وبعـــد ﴾ فيقول الفقير إلى الله الغنى مسعود بن عمر القاضى التفتازانى بيض الله غرة أحواله وأورق أغصان آماله : لما رأيت مختصر التصريف الذى صنفه الإمام الفاضل العالم العامل قدوة المحققين غرة الملة والدين عفيف الدين عبدالوهاب بن إبراهيم الزنجانى رحمة الله عليه مختصرا ينطوى على مباحث شريفة ويحتوى على قواعد لطيفة سنح لى أن أشرحه شرحا يذلل من اللفظ صعابه ويكشف عن وجه المعانى نقابه ويستكشف مكنون غوامضه ويستخرج سر حلوه من حامضه مضيفا إليه فوائد شريفة وزوائد لطيفة مما عثر عليه فكرى القاتر ونظرى القاصر بعون الله القادر والمرجو ممن اطلع فيه على عثرة أن يدرأ بالحسنة السيئة فانه أول ماأفرغته فى قالب الترتيب والترصيف مختصرا فى هذا المختصر بل قراءة فى علم التصريف ومن الله الاستعانة وإليه الزلفى وهو حسب من توكل عليه وكفى ٥ فهاأنا أشرع فى المقصود بعون الملك المعبود فأقول : لما كان من الواجب على كل طالب لشيء أن يتصور ذلك الشيء أولا ليكون على بصيرة فى طلبه وأن يتصور غايته لأنه هو السبب الحامل على الشروع فى الطلب بدأ المصنف رحمه الله بتعريف التصريف على وجه يتضمن فائدته متعرضا لمعناه اللغوى إشعارا بالمناسبة بين المعنيين فقال مخاطبا بالخطاب العام (اعلم أن التصريف) وهو تفعيل من الصرف للمبالغة والتكثير (فى اللغة التغيير) تقول صرفت الشيء أى غيرته يعنى أن للتصريف معنيين لغوى وهو ماوضعه له واضع لغة العرب واللغة هى الألفاظ الموضوعة للمعانى من لغى بالكسر يلغى لغيا إذا لهج بالكلام وأصلها لغى أو لغو والتاء عوض وجمعها لغى ككرة وبرى وصناعى وهو ماوضعه له أهل هذه الصناعة وإليه أشار بقوله (وفى الصناعة) بكسر الصاد وهى العلم الحاصل من التمرن على العمل والمراد بها ههنا صناعة التصريف أى التصريف فى الاصطلاح (تحويل الأصل الواحد) أى تغييره والأصل مايبنى عليه شيء والمراد ههنا المصدر (إلى أمثلة) أى أبنية وصيغ وهى الكلم باعتبار الهيئات التى

لِمَعَانٍ مَقْصُودَةٍ لَا تَحْصُلُ إِلَّا بِهَا

تعرض لها من الحركات والسكنات وتقديم بعض الحروف على بعض وتأخيره عنه (مختلفة) باختلاف الهيئات كضرب ويضرب ونحوهما من المشتقات (لمعان) جمع معنى وهو فى الأصل مصدر ميمى من العناية نقل إلى معنى المفعول وهو مايراد من اللفظ أى التصريف تحويل الأصل أى المصدر إلى أمثلة مختلفة لأجل حصول معان (مقصودة لاتحصل) تلك المعانى (إلا بها) أى بهذه الأمثلة وفى هذا الكلام تنبيه على أن هذا العلم محتاج إليه مثلا الضرب هو الأصل الواحد فتحويله إلى ضرب ويضرب وغيرهما ليحصل المعنى المقصود من الضرب الحادث فى الزمان الماضى أو الحالى أو غيرهما هو التصريف فى الاصطلاح والمناسبة بينهما ظاهرة والمراد بالتصريف ههنا غير علم التصريف الذى هو معرفة أحوال الأبنية واختار التحويل على التغيير لما فى التحويل من معنى النقل قال فى المغرب التحويل نقل الشىء من موضع إلى موضع آخر وقال فى الصحاح التحويل التنقيل من موضع إلى موضع آخر وحوله فتحول وحول أيضا يتعدى بنفسه ولا يتعدى والاسم منه الحول قال الله تعالى « لا يبغون عنها حولا » فهو أخص من التغيير ولا يخفى أنك تنقل حروف الضرب إلى ضرب ويضرب وغيرهما فيكون التحويل أولى من التغيير ولا يجوز أن يفسر التصريف لغة بالتحويل لأنه أخص من التصريف ثم التعريف يشتمل على العلل الأربع قبل التحويل هو الصورة ويدل بالالتزام على الفاعل وهو المحول والأصل الواحد هو المادة وحصول المعانى المقصودة هى الغاية فإن قلت المحول للأمثلة أهو الواضع أم غيره قلت الظاهر أنه كل من يصلح لذلك كما يقال فى العرف صرفت الكلمة لكنه فى التحقيق هو الواضع لأنه الذى حول الأصل الواحد إلى الأمثلة وإنما قلنا إنه حول الأصل الواحد إلى أمثلة أى اشتق الأمثلة منه ولم يجعل كلا من الأمثلة صيغة موضوعة برأسها لأن هذا أدخل فى المناسبة وأقرب إلى الضبط واختار الأصل الواحد على المصدر ليصح على المذهبين فإن الكوفيين يجعلون المصدر مشتقا من الفعل فالأصل الواحد عندهم هو الفعل والعمدة فى استدلالهم أن المصدر يعل بإعلال الفعل فهو فرع الفعل يدور معه فى الإعلال وجودا فى يعد عدة وعدما فى وجل يوجل وجلا ومداريته تدل على أصالته والجواب بأنه لا يلزم من فرعيته فى الإعلال فرعيته فى الاشتقاق كما أن نحو أعد ونعد وتعد فرع يعد فى الإعلال مع أنه ليس بمشتق منه وتأخير الفعل فى الاشتقاق عن نفس المصدر لاينافى كون إعلال المصدر متأخرا عن إعلال الفعل فتأمل. واعلم أن مرادنا بالمصدر المصدر المجرد لأن المزيد فيه مشتق منه لموافقته إياه بحرفه ومعناه فإن قلت نحن نجد بعض الأمثلة مشتقا من الفعل كالأمر واسم الفاعل واسم المفعول ونحوها قلت مرجع الجميع إلى المصدر والكل مشتق منه إما بواسطة أو بلا واسطة ويجوز أن يقال اختار الأصل الواحد ليكون أعم من المصدر وغيره فيشتمل تحويل الاسم إلى المثنى والمجموع والمصغر والمنسوب ونحو ذلك وهذا أقرب فإن قيل لم اختير التصريف على الصرف مع أنه بمعناه قلنا لأن فى هذا العلم تصرفات كثيرة فاختير لفظ يدل على المبالغة والتكثير * وههنا أوان أن نرجع إلى المقصود فنقول: معلوم أن الكلمات ثلاث اسم وفعل وحرف ولما كان بحثه فى بيان الفعل وما اشتق منه شرع

ثُمَّ الفِعْلُ: إِمَّا ثُلاثِيٌّ، وإِمَّا رُبَاعِيٌّ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا: إِمَّا مُجَرَّدٌ، أَوْ مَزِيدٌ فِيهِ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا: إِمَّا سَالِمٌ، أَوْ غَيْرُ سَالِمٍ، وَنَعْنِي بِالسَّالِمِ: مَاسَلِمَتْ حُرُوفُهُ الأَصْلِيَّةُ — الَّتِي تُقَابَلُ بِالفَاءِ، وَالعَيْنِ وَاللَّامِ — مِنْ حُرُوفِ العِلَّةِ، وَالهَمْزَةِ، وَالتَّضْعِيفِ

في بيان تقسيمه إلى ماله من الأقسام فقال (ثم الفعل) بكسر الفاء لأنه اسم لكلمة مخصوصة وأما بالفتح فمصدر فعل يفعل (إما ثلاثى وإما رباعى) لأنه لايخلو من أن تكون حروفه الأصلية ثلاثة أو أربعة فالأول الثلاثى والثانى الرباعى إذلم يبن منه الخماسى والثانى بشهادة التتبع والاستقراء وللمحافظة على الاعتدال لئلا يؤدى الخماسى إلى الثقل والثنائى إلى الضعف عن قبول ما يتطرق إليه من التغيرات ولم يمنع الخماسى فى الاسم حطا لرتبة الفعل عن رتبة الاسم لكونه أثقل من الاسم لدلالته على الحدث والزمان والفاعل لايقال هذا تقسيم الشىء إلى نفسه وإلى غيره لأن مورد القسمة فعل وكل فعل إما ثلاثى وإما رباعى فمورد القسمة أيضا أحدهما أياماكان يكون تقسيمه إلى الثلاثى والرباعى تقسيما للشىء إلى نفسه وإلى غيره لأنا نقول الفعل الذى هو مورد القسمة أعم من الثلاثى والرباعى فإن المراد به مطلق الفعل من غير نظر إلى كونه على ثلاثة أحرف أو أربعة وهكذا جميع التقسيمات وتحقيق ذلك أن مورد القسمة هو مفهوم الفعل لاما صدق عليه مفهوم الفعل والمحكوم عليه فى قولنا كل فعل إما ثلاثى وإما رباعى ما صدق عليه مفهوم الفعل لا نفس مفهومه فلا يلزم النتيجة (وكل واحد منهما) أى من الثلاثى والرباعى (إما مجرد أو مزيد فيه) لأنه لايخلو إما أن يكون باقيا على حروفه الأصلية أولا الأول المجرد والثانى المزيد فيه (وكل واحد منها) أى من هذه الأربعة (إما سالم أو غير سالم) لأنه لو خلت أصوله من حروف العلة والهمزة والتضعيف فسالم وإلا فغير سالم فصارت الأقسام ثمانية والأمثلة نحو نصر وعد أكرم أو عد دحرج وسوس توسوس زلزل تزلزل (ونعنى) أى فى صناعة التصريف (بالسالم ما سلمت حروفه الأصلية التى تقابل بالفاء والعين واللام من حروف العلة) وهى الواو والياء والألف (والهمزة والتضعيف) [المضاعف من الثلاثى المجرد والمزيد فيه ما كانت عينه ولامه من جنس واحد ومن الرباعى ماكانت فاؤه ولامه الأولى من جنس واحد وكذلك عينه ولامه الثانية][1] وإنما قيد الحروف بالأصلية ليخرج عنه نحو مست وظلت بحذف أحد حرفى التضعيف فإنه غير سالم لوجود التضعيف فى الأصل الذى هو مسست وظللت وكذا نحو قل وبع وأمثال ذلك وليدخل فيه نحو أكرم واعشوشب واحمار فإنها من السالم لخلو أصولها عما ذكر وكذا ما أبدل أحد حروفه الصحيحة حرف علة عما هو مذكور فى المطولات ويسمى سالما لسلامته عن التغيرات الكثيرة الجارية فى غير السالم وأشار بقوله التى تقابل إلى آخره إلى تفسير حروف الأصول لكن ينبغى أن يستثنى الزائد الذى للتضعيف أو للإلحاق وإلى أن الميزان هو الفاء والعين واللام لأنه أعم الافعال معنى لأن الكل فيه معنى الفعل وهو أليق من جعل لخفته ولمجىء جعل بمعنى آخر مثل خلق وصير ولما فيه من حروف الشفة والوسط والحلق ثم الثلاثى المجرد

(١) مابين هاتين العلامتين زائد على نسختنا المعتمدة

أَمَّا الثُّلاثِيُّ الْمُجَرَّدُ : فَإِنْ كَانَ مَاضِيهِ عَلَى وَزْنِ فَعَلَ — مَفْتُوحَ الْعَيْنِ — فَمُضَارِعُهُ يَفْعُلُ أَوْ يَفْعِلُ — بِضَمِّ الْعَيْنِ ، أَوْ كَسْرِهَا — نَحْوُ : نَصَرَ يَنْصُرُ ، وَضَرَبَ يَضْرِبُ ، وَقَدْ يَجِيءُ عَلَى يَفْعَلُ — مَفْتُوحَ الْعَيْنِ — إِذَا كَانَ عَيْنُ فِعْلِهِ أَوْ لَامُهُ حَرْفًا مِنْ حُرُوفِ الْحَلْقِ ، وَهِيَ سِتَّةٌ : الْهَمْزَةُ ، وَالْهَاءُ ، وَالْحَاءُ ، وَالْخَاءُ ، وَالْعَيْنُ ، وَالْغَيْنُ ، نَحْوُ : سَأَلَ يَسْأَلُ ، وَمَنَعَ يَمْنَعُ . وَأَبَى يَأْبَى شَاذٌّ

هو الأصل لتجرده عن الزوائد وكونه على ثلاثة أحرف فلهذا قدمه وقال (أما الثلاثى المجرد) وفى بعض النسخ السالم وينافيه التمثيل بمثال سأل يسأل ولا يخلو من أن يكون ماضيه على وزن فعل مفتوح العين أو فعل مكسورها أو فعل مضمومها لأن الفاء لا يكون إلا مفتوحا لرفضهم الابتداء بالساكن وكون الفتحة أخف واللام مفتوحة لما سنذكره إن شاء الله تعالى والعين لا تكون إلا متحركة لئلا يلزم التقاء الساكنين فى نحو ضربت وضربن والحركات منحصرة فى الفتح والكسر والضم وأما ما جاء من نحو نعم وشهد بفتح الفاء وكسرها مع سكون العين فمزال عن الأصل لضرب من الخفة والأصل فيهما فعل بكسر العين وفيه أربع لغات كسر الفاء مع سكون العين وكسرها وفتح الفاء مع سكون العين وكسرها وهذه جارية فى كل اسم أو فعل على فعل مكسور العين وعينه حرف حلق (فإن كان ماضيه على وزن فعل مفتوح العين فمضارعه يفعل أو يفعل بضم العين أو كسرها نحو نصر ينصر) مثال لضم العين يقال نصره أى أعانه ونصر الغيث الأرض أى أغاثها قال أبو عبيدة فى قوله تعالى من كان يظن أن لن ينصره الله أى أن لن يرزقه الله (وضرب يضرب) مثال لكسر العين يقال ضربه بالسوط وغيره وضرب فى الأرض أى سار فيها وضرب مثلا كذا أى بين (ويجىء) مضارع فعل مفتوح العين (على) وزن (يفعل مفتوح العين إذا كان عين فعله أو لامه) أى لام فعله (حرفا من حروف الحلق) واشترط هذا ليقاوم حرف الحلق فتحة العين لأن حروف الحلق أثقل الحروف ولا يشكل ما ذكرناه بمثل دخل يدخل ونحت ينحت وجاء يجىء وما أشبه ذلك مما عينه أو لامه حرف حلق ولم يجىء على يفعل بفتح العين لأنا نقول إنه يجىء على يفعل إذا وجد هذا الشرط فى اتفق الشرط لا يكون على يفعل بالفتح لأنه إذا وجد هذا الشرط يجب أن يكون على يفعل بالفتح إذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط (وهى) أى حروف الحلق (ستة الهمزة والهاء والعين والحاء) المهملتان (والغين والخاء) المعجمتان (نحو سأل يسأل ومنع يمنع) قدم الهمزة لأن مخرجها أقصى الحلق ثم الهاء لأن مخرجها أعلى من مخرج الهمزة والبواقى على هذا الترتيب ثم استشعر اعتراضا بأن أبى يأبى جاء على فعل يفعل بالفتح مع انتفاء الشرط وأجاب بقوله (وأبى يأبى شاذ) أى مخالف للقياس لا يعتد به فلا يرد نقضا فإن قيل كيف يكون شاذا وهو وارد فى أفصح الكلام قال الله تعالى «ويأبى الله إلا أن يتم نوره» قلت كونه شاذا لا ينافى وقوعه فى كلام فصيح لأنهم قالوا الشاذ على ثلاثة أقسام قسم مخالف للقياس دون الاستعمال وقسم مخالف للاستعمال دون القياس وكلاهما مقبول وقسم مخالف للقياس والاستعمال وهو مردود لا يقال إن أبى

وَإِنْ كَانَ مَاضِيهِ عَلَى وَزْنِ فَعِلَ — مَكْسُورَ الْعَيْنِ — فَمُضَارِعُهُ يَفْعَلُ — بِفَتْحِ الْعَيْنِ — نَحْوُ: عَلِمَ يَعْلَمُ، إِلَّا مَاشَذَّ، نَحْوُ: حَسِبَ يَحْسِبُ وَأَخَوَاتِهِ

وَإِنْ كَانَ مَاضِيهِ عَلَى وَزْنِ فَعُلَ — مَضْمُومَ الْعَيْنِ — فَمُضَارِعُهُ يَفْعُلُ — بِضَمِّ الْعَيْنِ — نَحْوُ: حَسُنَ يَحْسُنُ وَأَخَوَاتِهِ

وَأَمَّا الرُّبَاعِيُّ الْمُجَرَّدُ فَهُوَ بَابٌ وَاحِدٌ: فَعْلَلَ كَدَحْرَجَ دَحْرَجَةً وَدِحْرَاجاً

يأبى لامه حرف حلق إذ الألف من حروف الحلق فلذا فتح عينه لأنا نقول لانسلم أنها من حروف الحلق ولئن سلمنا أنها من حروف الحلق لكن لايجوز أن يكون الفتح لأجلها للزوم الدور لأن وجود الألف موقوف على الفتح لأنه فى الأصل ياء قلبت ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فلو كان الفتح بسببها لزم الدور لتوقف الفتح عليها وتوقفها عليه فهو مفتوح العين فى الأصل ولهذا لم يذكر المصنف الألف فى حروف الحلق إذ هى لاتكون ههنا إلا منقلبة عن الياء أو الواو وغرضه بيان حرف تفتح العين لأجله وأماقلى يقلى بالفتح فلغة بنى عامر الفصيح الكسر وبقى يبقى بالفتح لغة طيئ والأصل كسر العين فى الماضى فقلبوه فتحة واللام ألفا تخفيفا وهذا قياس عندهم وأما ركن يركن فمن تداخل اللغتين أعنى أنه جاء من باب نصر ينصر وعلم يعلم فأخذ الماضى من الأول والمضارع من الثانى (وإن كان ماضيه على وزن فعل مكسور العين فمضارعه يفعل بفتح العين نحو علم يعلم إلا ماشذ من نحو حسب يحسب وأخواته) فانها جاءت بكسر العين فيهما وقل ذلك فى الصحيح نحو حسب يحسب ونعم ينعم وكثر فى المعتل نحو ورث يرث وورع يرع ويئس ييئس وورن يرن[1] وأخواتها وأمافضل يفضل ونعم ينعم وميت يموت بكسر العين فى الماضى وضمها فى الغابر فمن التداخل لأنها جاءت من باب علم يعلم ونصر ينصر فأخذ الماضى من الأول والمضارع من الثانى (وإن كان ماضيه على) وزن (فعل مضموم العين فمضارعه يفعل بضم العين نحو حسن يحسن وأخواته) لأن هذا الباب موضوع للصفات اللازمة فاختير للماضى والمضارع حركة لاتحصل إلا بانضمام الشفتين رعاية للتناسب بين الألفاظ ومعانيها وقد يكون لأفعال الطبائع كالحسن والكرم والقبح ونحوها ولا يكون إلا لازما وشذ قولهم رحبتك الدار والأصل رحبت بك الدار فحذفت الباء اختصارا لكثرة الاستعمال (وأما الرباعى المجرد فهو على فعلل) بفتح الفاء واللامين وسكون العين (كدحرج يدحرج) يقال دحرج فلان الشىء إذا دوره (دحرجة ودحراجا) لأن الفعل الماضى لا يكون أوله وآخره إلا مفتوحين ولا يمكن سكون اللام الأولى لالتقاء الساكنين فى نحو دحرجت ودحرجنا فحركوها بالفتحة لخفتها وسكنوا العين لأنه ليس فى الكلام أربع حركات متوالية فى كلمة واحدة ويلحق به نحو جورب وجلبب وبيطر وهرول وشريف وبيقر ودليل الالحاق اتحاد

---

(1) كذا فى عامة النسخ، وصوابه «ورم يرم»

وَأَمَّا الثُّلَاثِيُّ الْمَزِيدُ فِيهِ فَهُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ : الْأَوَّلُ : مَا كَانَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ : كَأَفْعَلَ نَحْوُ : أَكْرَمَ إِكْرَامًا ، وَفَعَّلَ نَحْوُ : فَرَّحَ تَفْرِيحًا ، وَفَاعَلَ نَحْوُ : قَاتَلَ مُقَاتَلَةً وَقِتَالًا وَقِيتَالًا . وَالثَّانِي : مَا كَانَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ : إِمَّا أَوَّلُهُ التَّاءُ مِثْلُ : تَفَعَّلَ نَحْوُ : تَكَسَّرَ يَتَكَسَّرُ تَكَسُّرًا ، وَتَفَاعَلَ

المصدرين (وأما الثلاثى المزيد فيه فهو على ثلاثة أقسام) لأن الزائد فيه إما حرف واحد أو اثنان أو ثلاثة لئلا يلزم فى الزنة مزية الفرع على الأصل واعلم أن الحروف التى تزاد لا تكون إلا من حروف سألتمونيها إلا فى الالحاق والتضعيف فانه يزاد فيهما أى حرف كان (الأول) أى القسم الأول من الأقسام الثلاثة (ما كان ماضيه على أربعة أحرف) وهو مايكون الزائد فيه حرفا واحدا وهو ثلاثة أبواب (أفعل) بزيادة الهمزة (نحو أكرم إكراما) وهو للتعدية غالبا نحو أكرمته ولصيرورة الشىء منسوبا إلى ما اشتق منه الفعل نحو أغد البعير إذا صار ذا غدة ومنه أصبحنا أى دخلنا فى الصباح لأنه بمنزلة صرنا ذوى صباح ولوجود الشىء على صفة نحو أحمدته أى وجدته محمودا وللسلب نحو أعجمت الكتاب أى أزلت عجمته وللزيادة فى المعنى نحو شغلته وأشغلته وللتعريض للأمر نحو أباع الجارية أى عرضها للبيع واعلم أنه قد ينقل الشىء إلى أفعل فيصير لازما وذلك نحو أكب وأعرض يقال كبه أى ألقاه على وجهه فأكب وعرضه أى أظهره فأعرض قال الزوزنى ولا ثالث لهما فيما سمعنا (وفعل) بتكرير العين (نحو فرح تفريحا) واختلف فى الزائد هل هى الأولى أم الثانية فقيل الأولى لأن الحكم بزيادة الساكن أولى من المتحرك عند الخليل وقيل الثانية لأن الزيادة بالأخير أولى والوجهان جائزان عنه سيبويه وهو للتكثير فى الفعل نحو جولت وطوفت أو فى الفاعل نحو موت الابل أو فى المفعول نحو غلقت الأبواب ولنسبة المفعول إلى أصل الفعل نحو فسقته أى نسبته إلى الفسق وللتعدية نحو فرحته وللسلب نحو جلدت البعير أى أزلت جلده ولغير ذلك (وفاعل) بزيادة الألف (نحو قاتل مقاتلة وقتالا وقيتالا) ومن قال كذب كذابا قال قاتل قتالا وروى ماريته مراء وقاتلته قتالا وتأسيسه على أن يكون بين اثنين فصاعدا يفعل أحدهما بصاحبه مافعل الصاحب به نحو ضارب زيد عمرا ويكون بمعنى فعل أى للتكثير نحو ضاعفته وضعفته وبمعنى أفعل نحو عافاك الله وأعفاك وبمعنى فعل نحو دافع ودفع وسافر وسفر (والثانى) أى والقسم الثانى من الأقسام الثلاثة (ما كان ماضيه على خمسة أحرف) وهو مايكون الزائد فيه حرفين وهو نوعان والمجموع خمسة أبواب لأنه (إما أوله التاء مثل تفعل) بزيادة التاء وتكرير العين (نحو تكسر تكسرا) وهو لمطاوعة فعل نحو كسرته فتكسر والمطاوعة حصول الأثر عند تعلق الفعل المتعدى بمفعوله فانك إذا قلت كسرته فالحاصل له التكسر وللتكلف نحو تحلم أى تكلف الحلم ولاتخاذ الفاعل المفعول أصل الفعل نحو توسدته أى اتخذته وسادة وللدلالة على أن الفاعل جانب أصل الفعل نحو تهجد أى جانب الهجود وللدلالة على حصول أصل الفعل مرة بعد مرة نحو تجرعته أى شربته جرعة بعد جرعة وللطلب نحو تكبر أى طلب أن يكون كبيرا (وتفاعل) بزيادة التاء والألف

نَحْوُ : تَبَاعَدَ يَتَبَاعَدُ تَبَاعُدًا ، وَإِمَّا أَوَّلُهُ الْهَمْزَةُ مِثْلُ : انْفَعَلَ نَحْوُ انْقَطَعَ يَنْقَطِعُ انْقِطَاعًا . وَافْتَعَلَ نَحْوُ اجْتَمَعَ يَجْتَمِعُ اجْتِمَاعًا ، وَافْعَلَّ نَحْوُ : احْمَرَّ يَحْمَرُّ احْمِرَارًا . وَالثَّالِثُ : مَا كَانَ مَاضِيهِ عَلَى سِتَّةِ أَحْرُفٍ مِثْلُ اسْتَفْعَلَ نَحْوُ : اسْتَخْرَجَ يَسْتَخْرِجُ اسْتِخْرَاجًا ، وَافْعَالَّ نَحْوُ : احْمَارَّ يَحْمَارُّ احْمِيرَارًا ، وَافْعَوْعَلَ نَحْوُ اعْشَوْشَبَ يَعْشَوْشِبُ اعْشِيشَابًا ، وَافْعَنْلَلَ نَحْوُ : اقْعَنْسَسَ يَقْعَنْسِسُ اقْعِنْسَاسًا ، وَافْعَنْلَى نَحْوُ : اسْلَنْقَى يَسْلَنْقِي اسْلِنْقَاءً ، وَافْعَوَّلَ نَحْوُ : اجْلَوَّذَ يَجْلَوِّذُ اجْلِوَّاذًا[1]

(نحو تَبَاعَدَ تَبَاعُدًا) وهو فى الأصل لما يصدر من اثنين فصاعدا نحو تضاربا وتضاربوا فان كان من المتعدى إلى المفعولين يكون متعديا إلى مفعول واحد نحو نازعته الحديث وتنازعته وعلى هذا القياس وذلك لأن وضع فاعل لنسبة الفعل إلى الفاعل المتعلق بغيره مع أن الغير أيضا فعل مثل ذلك الفعل وتفاعل وضعه لنسبته إلى المشتركين فيه من غير قصد إلى ماتعلق به ولمطاوعة فاعل نحو باعدته فتباعد وللتكلف نحو تجاهل أي أظهر الجهل من نفسه والحال أنه منتف عنه والفرق بين التكلف فى هذا الباب وبينه فى باب التفعل أن المتحلم يريد وجود الحلم من نفسه بخلاف المتجاهل (وإما أوله الهمزة مثل إنفعل) بزيادة الهمزة والنون (نحو انقطع انقطاعا) وهو لمطاوعة فعل نحو قطعته فانقطع ولهذا لا يكون إلا لازما ويجيئه لمطاوعة أفعل نحو أسفقت الباب أى رددته فانسفق وأزعجته أى أبعدته فانزعج من الشواذ ولا يبنى إلا عافيه علاج وتأثير لا يقال انكرم وانعمى ونحوهما لأنهم لما خصوه بالمطاوعة التزموا أن يكون أمره مما يظهر أثره وهو العلاج تقوية للمعنى الذى ذكروه من أن المطاوعة هى حصول الأثر (وافتعل) بزيادة الهمزة والتاء (نحو اجتمع اجتماعا) وهو لمطاوعة فعل نحو جمعته فاجتمع وللاتخاذ نحو اختبز أى اتخذ الخبز ولزيادة المبالغة فى المعنى نحو اكتسب أي بالغ واضطرب فى الكسب ويكون بمعنى فعل نحو جذب واجتذب وبمعنى تفاعل نحو اختصم وتخاصم (وافعل) بزيادة الهمزة واللام الأولى أو الثانية (نحو احمر احمرارا) أى حمر وهو للمبالغة ولا يكون إلا لازما واختص بالألوان والعيوب (والثالث) من الأقسام الثلاثة (ما كان ماضيه على ستة أحرف) وهو مايكون الزائد فيه ثلاثة أحرف ومجموعه خمسة أبواب (مثل استفعل) بزيادة الهمزة والسين والتاء (نحو استخرج استخراجا) وهو لطلب الفعل نحو استخرجته أى طلبت خروجه ولاصابة الشيء على صفة نحو استعظمته أى وجدته عظيما والتحول نحو استحجر الطين أى تحول إلى الحجرية ويكون بمعنى فعل نحو قر واستقر وقيل إنه للطلب كأنه يطلب القرار من نفسه (وافعال) بزيادة الهمزة والألف واللام (نحو احمار احميرارا) وحكمه حكم احمر إلا أن المبالغة فيه زائدة (وافعوعل) بزيادة الهمزة والواو وإحدى العينين (نحو اعشوشب) الأرض (اعشيشابا) إذا كثر عشبها وهو للمبالغة (وافعول[1] نحو اجلوذ اجلواذا) بزيادة الهمزة والواوين (وافعنلل) بزيادة الهمزة والنون وإحدى اللامين (نحو اقعنسس اقعنساسا) أى تأخر إلى خلف

(١) فى نسخة الشرح تقديم لبعض الأبواب عما فى نسخة المتن

وأمَّا الرُّباعِيُّ المَزِيدُ فيه فأمثلته ثلاثة: تفعلل كتدحرج يتدحرج تدحرجا، وافعنلل: كاحرنجم يحرنجم احرنجاما، وافعلل نحو: اقشعر يقشعر اقشعرارا

تنبيه: الفعلُ: إمّا متعدٍ، وهو: الذي يتعدى إلى المفعول به، كقولك: ضربت زيدًا، ويسمى أيضًا واقعًا، ومجاوزًا، وإمّا غير متعدٍ، وهو: الذي لم يتجاوز الفاعلَ إلى المفعول به، كقولك: حسن زيدٌ، ويسمى لازمًا، وغير واقعٍ، وتعديته في الثلاثي المجرد: بتضعيف العين، أو بالهمزة:

ورجع قال أبو عمرو سألت الأصمعي عنه فقال هكذا فقدم بطنه وأخر صدره (وافعنلى) بزيادة الهمزة والنون والألف (نحو اسلنقى اسلنقاء) أى نام على ظهره ووقع على القفا والبابان الأخيران ملحقان باحرنجم فلا وجه لنظمهما فى سلك ماتقدم وكذا تفعل وتفاعل من الملحقات بتدحرج[1] والمصنف لم يفرق بين ذلك (وأما الرباعى المزيد فيه فأمثلته) أى أبنيته بحكم الاستقراء (ثلاثة تفعلل) بزيادة التاء (كتدحرج تدحرجا) ضمت لامه فرقا بينه وبين فعله ويلحق به تجلبب أى لبس الجلباب وتجورب أى لبس الجورب وتفيهق أى أكثر فى كلامه وترهوك أى تبختر وتمسكن أى أظهر الذل والمسكنة (وافعنلل) بزيادة الهمزة والنون (كاحرنجم) أى ازدحم (احرنجاما) ويقال حرجمت الإبل فاحرنجمت أى رددت بعضها إلى بعض فارتدت ويلحق به نحو اقعنسس واسلنقى ولا يجوز الادغام والاعلال فى الملحق لأنه يجب أن يكون مثل الملحق به لفظا والفرق بين بابى اقعنسس واحرنجم أنه يجب فى الأول تكرير اللام دون الثانى (وافعلل) بزيادة الهمزة واللام وهو بسكون الفاء وفتح العين وفتح اللام الأولى مخففة والأخيرة مشددة (كاقشعر) جلده (اقشعرارا) أى أخذته قشعريرة (تنبيه الفعل إما متعد وهو) أى الفعل (الذى يتعدى) من الفاعل أى يتجاوز (إلى المفعول به كقولك ضربت زيدا) فإن الفعل الذى هو الضرب قد جاوز الفاعل إلى زيد فالدور مدفوع لأن المراد بقوله يتعدى معناه اللغوى وإنما قيد المفعول بقوله به لأن المتعدى وغيره سيان فى نصب ماعدا المفعول به نحو اجتمع القوم والأمير فى السوق يوم الجمعة اجتماعا لتأديب زيد ونحو ذلك ولا يعترض بنحو ماضربت زيدا لأن الفعل إن أريد اللفظ الذى هو ضربت فهو قد تعدى إلى المفعول به فى نحو ضربت زيدا وإن أريد لفظ الفاعل والمفعول فهذا مدفوع بلا خلاف (ويسمى أيضا) أى المتعدى (واقعا) لوقوعه على المفعول به (ومجاوزا) أى لمجاوزته الفاعل بخلاف اللازم (وإما غير متعد وهو) الفعل (الذى لم يتجاوز الفاعل كقولك حسن زيد) فإن الفعل الذى هو الحسن لم يتجاوز زيدا بل يثبت فيه (ويسمى) غير المتعدى (لازما) للزومه على الفاعل وعدم انفكاكه عنه (وغير واقع) لعدم وقوعه على المفعول به والفعل الواحد قد يتعدى بنفسه فيسمى متعديا وقد يتعدى بالحروف فيسمى لازما وذلك عند تساوى الاستعمالين نحو شكرته وشكرت له ونصحته ونصحت له والحق أنه متعد واللام زائدة مطردة لأن معناه مع اللام هو المعنى بدونها والتعدى واللزوم بحسب المعنى (وتعديه) أى تعدى أنت الفعل اللازم وفى بعض النسخ وتعديته (فى الثلاثى

---

(١) أخطأ الشارح فى هذا كما أخطأ المصنف فيما أخذه عليه

كَقَوْلِكَ «فَرَّحْتُ زَيْدًا، وَأَجْلَسْتُهُ» وَبِحَرْفِ الْجَرِّ فِي الْكُلِّ، نَحْوُ «ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ، وَانْطَلَقْتُ بِهِ»

فصل فى أمثلة تصريف هذه الأفعال

أَمَّا الْمَاضِي فَهُوَ: الْفِعْلُ الَّذِي دَلَّ عَلَى مَعْنًى وُجِدَ فِي الزَّمَانِ الْمَاضِي، فَالْمَبْنِيُّ لِلْفَاعِلِ مِنْهُ مَا كَانَ

المجرد) خاصة بشيئين (بتضعيف العين) أى بنقله إلى باب التفعيل (أو بالهمزة) أى بنقله إلى باب الإفعال (نحو فرحت زيدا) فإن قولك فرح زيد لازم فلما قلت فرحته صار متعديا (وأجلسته) فإن قولك جلست لازم فلما قلت أجلسته صار متعديا (و) تعديه (بحرف الجر فى الكل) من الثلاثى والرباعى المجرد والمزيد فيه لأن حروف الجر وضعت لتجر معانى الأفعال إلى الأسماء (نحو ذهبت بزيد وانطلقت به) فإن ذهب وانطلق لازمان فلما قلت ذلك صارا متعديين ولا يغير شىء من حروف الجر معنى الفعل إلا الباء فى بعض المواضع نحو ذهبت به بخلاف مررت به والذى يغير الباء معناه يجب فيه عند المبرد مصاحبة الفاعل المفعول به لأن باء التعدية عنده بمعنى مع قال سيبويه الباء فى مثله كالهمزة والتضعيف فمعنى ذهبت بزيد أذهبته ويجوز المصاحبة وعدمها وأما فى الهمزة والتضعيف فلابد من التغيير ولا حصر لتعدية حروف الجر فعلا واحدا بل يجوز أن يجتمع على فعل واحد حروف كثيرة إلا إذا كانت بمعنى واحد نحو مررت بزيد بعمرو فإنه لايجوز بخلاف مررت بزيد بالبرية أى فى البرية ولا يتعدى كل فعل بالهمزة والتضعيف فإن النقل من المجرد إلى بعض الأبواب المتشعبة موكول إلى السماع لا يقال أضربت زيدا عمرا ولا ذهبت خالدا بكرا ونحو ذلك كذا قال بعض المحققين والحق أنه لابد فى المتعدى الذى نبحث عنه ونجعله مقابلا للازم من تغيير الحرف معناه لما مر أنه بحسب المعنى فلابد من التغيير للمعنى كما فى ذهبت به بخلاف مررت به نعم يصح أن يقال فى كل جار ومجرور إن الفعل معتد إليه كما يقال يتعدى إلى الظرف وغيره لكن لا باعتبار هذا المعنى الذى نحن فيه على أن فى قوله ولا يغير شىء من حروف الجر معنى الفعل إلا الباء نظرا إلى هذا

﴿فصل فى أمثلة تصريف هذه الأفعال﴾ المذكورة من الثلاثى والرباعى المجرد والمزيد فيه يعنى إذا صرفت هذه الأفعال حصلت أمثلة مختلفة كالماضى والمضارع والأمر وغيرها فهذا الفصل فى بيانها وقدم الماضى لأن زمان الماضى قبل زمان المستقبل والحال ولأنه أصل بالنسبة إلى المضارع لأنه يحصل بالزيادة على الماضى ولاشك فى فرعية ماحصل بالزيادة وأصالة ماحصل هو منه واشتق منه فقال (أما الماضى فهو الفعل الذى دل على معنى) هذا بمنزلة الجنس لشموله جميع الأفعال وخرج بقوله (وجد) أى ذلك المعنى (فى الزمان الماضى) ماسوى الماضى وأراد بالماضى فى قوله فى الزمان الماضى اللغوى وبالأول الصناعى أى الاصطلاحى فلا يلزم تعريف الشىء بنفسه فإن قيل هذا الحد غير مانع إذ يصدق على المضارع المجزوم بلم نحو لم يضرب فإن لم قد نقلت معناه إلى الماضى وغير جامع إذ لايصدق على نحو بئس ونعم وليس وعسى وما أشبه ذلك والجواب عن الأول أن دلالته على الماضى عارضة نشأت من لم والاعتبار لأصل الوضع وعن الثانى أنها من الجوامد والمراد ههنا الماضى الذى هو أحد الأمثلة الحاصلة من تصريف هذه الأفعال وإن أريد المطلق أى الماضى مطلقا أعم من أن يكون جامدا أو غيره فالجواب أن تجردها عن الزمان الماضى عارض فلا اعتداد به وكذا الكلام فى صيغ العقود نحو بعت واشتريت وأمثاله ثم اعلم أن الماضى إما مبنى للفاعل أو مبنى للمفعول (فالمبنى للفاعل منه)

أوله مفتوحاً ، أو كان أول متحرك منه مفتوحاً ، مثاله : نَصَرَ ، نَصَرَا ، نَصَرُوا ، نَصَرَتْ ، نَصَرَتَا ، نَصَرْنَ ، نَصَرْتَ ، نَصَرْتُمَا ، نَصَرْتُمْ ، نَصَرْتِ ، نَصَرْتُمَا ، نَصَرْتُنَّ ، نَصَرْتُ ، نَصَرْنَا ، وقس على

أي من الماضي (ما) أي الفعل الذي (كان أوله مفتوحاً) نحو نصر (أو كان أول متحرك منه مفتوحاً) نحو اجتمع فإن أول متحرك من اجتمع هو التاء لأن الفاء ساكنة والهمزة غير معتد بها لسقوطها في الدرج وهو مفتوح ولو قال ما كان أول متحرك منه مفتوحاً لاندرج فيه القسمان لأن أول متحرك من نصر هو النون كالتاء من اجتمع وإنما ذكر ذلك لزيادة التوضيح وليس أو في قوله أو كان مما يفسد الحد لأن المراد بها التقسيم في المحدود أي ما كان على أحد هذين الوجهين وإنما يفسد إذا كان المراد بها الشك وإنما فتح أول متحرك منه ولم يسكن لرفضهم الابتداء بالساكن ولئلا يلزم التقاء الساكنين في نحو افتعل واستفعل ولكون الفتح أخف الحركات كما في بني آخره على الفتح سواء كان مبنياً للفاعل أو مبنياً للمفعول أما البناء فلأنه الأصل في الأفعال وأما الحركة فلمشابهته الاسم مشابهة ما في وقوعه موقعه نحو زيد ضرب وزيد ضارب وأما الفتح فلخفته إلا إذا اعتل آخره نحو غزا ورمى أو اتصل به الضمير المرفوع المتحرك نحو ضربت وضربن أو واو الضمير نحو ضربوا (مثاله) أي مثال المبني للفاعل ولم يقتصر على ذكر الكلي لأنه قد يراد إيضاحه وإيصاله إلى فهم المستفيد فيذكر جزئي من جزئياته ويقال إنه مثال (نصر) للغائب المفرد (نصرا) لمثناه (نصروا) لجمعه (نصرت) للغائبة المفردة (نصرتا) لمثناها (نصرن) لجمعها (نصرت) للمخاطب الواحد (نصرتما) لمثناه (نصرتم) لجمعه (نصرت) للمخاطبة الواحدة (نصرتما) لمثناها (نصرتن) لجمعها (نصرت) للمتكلم الواحد (نصرنا) له مع غيره وزادوا التاء في نصرت للدلالة على التأنيث كما في الاسم نحو ناصرة وخصوا المتحركة بالاسم والساكنة بالفعل تعادلا بينهما لأن الفعل أثقل كما تقدم وحركوها في التثنية لالتقاء الساكنين وزادوا ألفاً وواواً علامة للفاعل الاثنين والجماعة وقد تحذف الواو في الندرة قال فلو أن الأطبا كان حولي ۞ وكان مع الأطباء الشفاء

وزادوا تاء للمخاطب وتاء للمتكلم وحركوها في الجميع خوف اللبس بتاء التأنيث وضموها للمتكلم لأن الضم أقوى والمتكلم أقوى ومقدم فأخذه وفتحوها للمخاطب إذ لم يكن الضم للالتباس والفتح راجح لخفته والمذكر مقدم فأخذه فبقيت الكسرة والمخاطبة فأعطيها لئلا يلتبس بالمتكلم والمخاطب ولأن الياء تقع ضميرها في نحو اضربي والكسرة أخت الياء فناسب إعطاؤها المخاطبة ولم يفرقوا بينهما في المثنى لكن زادوا ميماً فرقاً بين المخاطبين والمخاطبتين وبين الغائبين والغائبتين وضموا ما قبلها لأن الميم شفوية كالواو فيناسبها الضم ووضعوا للمتكلم مع غيره ضميراً آخر وهو النون كما في المنفصلات نحو نحن فقالوا فعلنا وفرقوا بين الجمع المذكر الغائب وبين جمع المؤنث الغائبة باختصاص المذكر بالواو والمؤنث بالنون دون العكس لأن الواو هنا أقوى من النون لأنها من حروف المد واللين وهي بالزيادة أولى والمذكر مقدم على المؤنث وكذا فرقوا بين جمع المخاطب وجمع المخاطبة باختصاص المذكر بالميم لمناسبتها الواو التي هي علامته في الغائب واختصاص المؤنث بالنون كما في جمع الغائبة وشددوا النون لأنهم قالوا أصله نصرتمن فأدغمت الميم في النون إدغاما واجبا وكذا ضموا ما قبل النون أعني التاء لمناسبة الضمة الميم وهذه مناسبات ذكروها وإلا فالحكم بذلك للواضع لا غير (وقس على

هذا افعلل ، وتفعل ، وتفاعل ، وانفعل ، وافتعل ، وافعنلل ، واستفعل ، وافعلل ، وافعوعل ، وافعال

ولا تعتبر حركات الألفات في الأوائل ؛ فإنها زائدة تثبت في الابتداء وتسقط في الدرج

والمبني للمفعول منه ، وهو الذي لم يسم فاعله ، وهو ما كان أوله مضموما : كفعل ، وفعلل ، وأفعل ، وفعل ، وفوعل ، وتفعل ، وتفوعل ، وتفعلل ، أو كان أول متحرك منه مضموما ، نحو :

هذا) أي المذكور من تصريف نصر أفعل وفعل وفاعل و(فعلل وتفعلل وافتعل وافعلل واستفعل وافعلل) نحو اقشعر اقشعرا اقشعروا اقشعرت اقشعرتا اقشعررن اقشعررت اقشعررتما اقشعررتم اقشعررت اقشعررتما اقشعررتن اقشعررت اقشعررنا (وافعوعل) نحو اعشوشب اعشوشبا اعشوشبوا اعشوشبت اعشوشبتا اعشوشبن إلى آخره وكذا البواقي تركت لأنه لما ذكر من المثال واحداً فالبواقي على نهجه فلا حاجة إلى تكثير الأمثلة إذ ليس الادراك بكثرة النظائر فالفهم الذكي يدرك بنظير واحد مالا يدركه البليد بألف شاهد (ولا تعتبر) أنت وفي بعض النسخ ولا تعتبر مبنيا للمفعول (حركات الالفات) أي الهمزات وعبرعنها بها لأن الهمزة إذا كانت أولا تكتب على صورة الألف ويقال لها الألف قال في الصحاح الألف على ضربين لينة ومتحركة فاللينة تسمى ألفا والمتحركة تسمى همزة (في الأوائل) أي في أوائل الفعل نحو افتعل وانفعل واستفعل ومأشبهها مما في أوله همزة زائدة سوى أفعل فإن همزته للقطع لأنها لا تسقط في الدرج ولذا فتحت يعني لا يقال إن أوائل هذه الأفعال ليست مفتوحة بل مكسورة فلا يكون مبنيا للفاعل (فإنها) أي لأن هذه الألفات (زائدة) لدفع الابتداء بالساكن (تثبت في الابتداء) للاحتياج إليها (وتسقط في الدرج) أي في حشو الكلام لعدم الاحتياج إليها نحو افتعل وانفعل واستفعل بحذف الهمزة واتصال الواو بالكلمة (والمبني للمفعول منه) أي من الماضي أراد أن يذكر تعريفاً له باعتبار اللفظ فذكر على سبيل الاستطراد تعريفاً لمطلق الفعل المبني للمفعول باعتبار المعنى فقال (وهو) أي المبني للمفعول مطلقاً سواء كان من الماضي أو المضارع (الفعل الذي لم يسم فاعله) كما تقول ضرب زيد فيرفع زيد لقيامه مقام الفاعل ولا يذكر الفاعل لتعظيمه فتصونه عن لسانك أو لتحقيره فتصون لسانك عنه أو لعدم العلم به أو لقصد صدور الفعل عن أي فاعل كان إذ لا غرض في ذكر الفاعل نحو قتل الخارجي فإن الغرض المهم قتله لا قاتله أو لغير ذلك مما تقرر في علم المعاني ولا ينتقض بالمبني للفاعل عند من يجوز حذف الفاعل (ما كان) خبر المبتدأ أي المبني للمفعول من الماضي الفعل الذي كان (أوله مضموما كفعل وفعلل وافعل وفعل وفوعل) بقلب الألف واوا للانضمام ماقبلها (وتفعل) بضم التاء والفاء أيضا لانك لو قلت تفعل بضم التاء فقط لا لتبس بمضارع فعل (و) لذلك قالوا في تفاعل (تفوعل) بضم التاء والفاء إذ لو اقتصروا على ضم التاء لا لتبس بمضارع فاعل وقلبت الألف واوا لانضمام ماقبلها (أو كان أول متحرك منه مضموما نحو افتعل) بضم التاء لانه أول

اُفْتُعِلَ، وَاُسْتُفْعِلَ، وَهَمزَةُ الْوَصْلِ تَتْبَعُ هذَا الْمَضْمُومَ فِي الضَّمِّ، وَمَا قَبْلَ آخِرِهِ يَكُونُ مَكْسُورًا أَبَدًا، تَقُولُ: نُصِرَ زَيْدٌ، وَاُسْتُخْرِجَ الْمَالُ

وَأَمَّا الْمُضَارِعُ فَهُوَ مَا كَانَ فِي أَوَّلِهِ إِحْدَى الزَّوَائِدِ الْأَرْبَعِ — وَهِيَ: الْهَمْزَةُ، وَالنُّونُ، وَالتَّاءُ، وَالْيَاءُ — يَجْمَعُهَا «أَنَيْتُ» أَوْ «أَتَيْنَ» أَوْ «نَأْتِي» فَالْهَمْزَةُ لِلْمُتَكَلِّمِ وَحْدَهُ، وَالنُّونُ لَهُ إِذَا كَانَ مَعَهُ

متحرك منه كما ذكرنا في المبني للفاعل (واستفعل) بضم التاء وكذا قياس كل ما كان أوله همزة وصل ولم يذكر انفعل وافعل وافعوعل وافعول وافعلال ونحو ذلك لأنها من اللوازم وبناء المفعول منها لا يكاد يوجد (وهمزة الوصل) فيما كان أول متحرك منه مضموما (تتبع هذا المضموم) الذي هو أول متحرك (في الضم) يعني تكون مضمومة عند الابتداء كقولك مبتدئا استخرج المال مثلا بضم الهمزة لمتابعة التاء (وما قبل آخره) أي آخر المبني للمفعول (يكون مكسورا أبدا نحو نصر زيد واستخرج المال) وفي نحو افعل وافعول يقدر الاصل افعلل وافعولل وفي نحو افعلل كاقشعر الاصل افعلل فنقلت كسرة اللام في افعلل فليتأمل ولو قال ما كان أول متحرك منه مضموما لكان كافيا كما تقدم والسر في ضم الاول وكسر ماقبل الآخر أنه لابد من تغير ليفصل بين المبني للفاعل والمفعول والاصل فعل فغيروه إلى فعل بضم الأول وكسر الثاني دون سائر الاوزان ليبعد عن أوزان الاسم ولو كسر الاول وضم الثاني لحصل هذا الغرض لكن الخروج من الضمة إلى الكسرة أولى من العكس لانه طلب خفة بعد الثقل ثم حمل غير الثلاثي المجرد عليه في ضم الاول وكسر ماقبل الآخر ومايقال إن ضم الاول عوض عن المرفوع المحذوف فليس بشيء لان المفعول المرفوع عوض عنه وهو كاف وجاء في فزدلة بسكون الزاي والاصل فصدلة أسكن الصاد وأبدل زايا وحكي قطرب ضرب بنقل كسرة الراء إلى الضاد وجاء عصر بسكون ما قبل الآخر وقرىء ردت في قوله تعالى ردت إلينا بكسر الراء وكل ذلك مما لايعتد به نقضا وجاء نحو جن وسل وزكم وحم وجبل وقد وعل ووعك مبنية للمفعول أبدا للعلم بفاعلها في غالب العادة أنه هو الله تعالى وعقب الماضي بالمضارع لان الأمر فرع عليه وكذا اسم الفاعل والمفعول لاشتقاقهما منه فقال (وأما المضارع فهو ما) أي الفعل الذي (كان في أوله إحدى الزوائد الأربع وهي) أي الزوائد الأربع (الهمزة والنون والتاء والياء تجمعها) أي تلك الزوائد الاربع قولك (أنيت أو أتين أو نأتي) وإنما زادوها فرقا بينه وبين الماضي وخصوا الزيادة به لانه مؤخر بالزمان عن الماضي والاصل عدم الزيادة فأخذه المتقدم ولقائل أن يقول هذا التعريف شامل لنحو أكرم وتكسر وتباعد فإن أوله إحدى الزوائد الاربع وليس بمضارع ويمكن الجواب عنه بأنا لا نسلم أن أوله إحدى الزوائد الاربع لانا نعني بها الهمزة التي تكون للمتكلم وحده والنون التي تكون له مع غيره وكذا الياء والتاء كما أشار إليه بقوله (فالهمزة للمتكلم وحده) نحو أنصر أنا (والنون له) أي للمتكلم (إذا كان معه غيره) نحو ننصر نحن ويستعمل في المتكلم وحده في موضع التفخيم نحو قوله تعالى نحن نقص عليك،

غيره ، والتاء للمخاطب مفردا أو مثنى أو مجموعا مذكرا كان أو مؤنثا وللغائبة المفردة ولمثناها

والياء للغائب المذكر مفردا أو مثنى أو مجموعا ولجمع المؤنثة الغائبة ، وهذا يصلح للحال والاستقبال

تقول « يفعل الآن » ويسمى حالا وحاضرا ، أو « يفعل غدا » ويسمى مستقبلا ، فإذا أدخل

(والتاء للمخاطب مفردا) نحو أنت تنصر (ومثنى) نحو أنتما تنصران (ومجموعا) نحو أنتم تنصرون (مذكرا كان) المخاطب فى هذه الأمثلة (أو مؤنثا) نحو تنصرين تنصران تنصرن (وللغائبة المفردة) نحو هى تنصر (ولمثناها) نحو هما تنصران (والياء للغائب المذكر مفردا) نحو هو ينصر (ومثنى) نحو هما ينصران (ومجموعا) نحو هم ينصرون (ولجمع المؤنثة الغائبة) نحو هن ينصرن واعترض بأنه يستعمل فى الله تعالى وليس بغائب ولا مذكر ولا مؤنث تعالى عن ذلك علوا كبيرا فالأولى أن يقال والياء لما عدا ما ذكرنا وأجيب بان المراد من الغائب اللفظ فاذا قلنا فالله يحكم فالله لفظ مذكر غائب لانه ليس بمتكلم ولا مخاطب وهو المراد بالغائب فان قلت لم زادوا هذه الحروف دون غيرها ولم خصوا كلا منها بما خصوا قلت لان الزيادة مستلزمة للثقل وهم احتاجوا إلى حروف تزاد لنصب العلامات فوجدوا أولى الحروف بذلك حروف المد واللين لكثرة دورها فى كلامهم إما بنفسها أو ببعضها أعنى الحركات الثلاثة فزادوها وقلبوا الالف همزة لرفضهم الابتداء بالساكن ومخرج الهمزة قريب من مخرجها وأعطوها للمتكلم لانه مقدم والهمزة أيضا مخرجها مقدم على مخرج غيرها لكونها من أقصى الحلق ثم قلبوا الواو تاء لان زيادتها تودى إلى الثقل لاسيما فى مثل ووجل بالعطف وقلبها تاء كثير فى الكلام نحو تراث وتجاه والاصل وراث ووجاه فقلبوها هنا أيضا تاء وأعطوها المخاطب لانه مؤخر عنه بمعنى أن الكلام إنما ينتهى إليه والواو منتهى مخرجى الهمزة والياء لكونها شفوية وأتبعوه الغائبة والغائبتين لئلا يلتبس بالغائب والغائبين حينئذ وإن التبسا بالمخاطب والمخاطبين لكن هذا سهل ويوجد الفرق بينهما بالواو والنون فى جمع المذكر الغائب وجمع المؤنثة الغائبة نحو يضربون ويضربن ولم يجعل الجمع المؤنث بالتاء كما فى الواحدة بل بالياء كما هو مناسب للغائب لكون مخرج الياء متوسطا بين مخرجى الهمزة والواو وكون ذكر الغائب دائرا بين المتكلم والمخاطب ولما كان فى الماضى فرق بين المتكلم وحده ومع غيره أرادوا أن يفرقوا بينهما فى المضارع أيضا فزادوا النون لمشابهتها حروف المد واللين من جهة الخفاء والغنة فإن قلت لم سمي هذا القسم مضارعا قلت لأن المضارعة فى اللغة المشابهة من الضرع كأن كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد فهم أخوان رضاعا وهو مشابه لاسم الفاعل فى الحركات والسكنات ولمطلق الاسم فى وقوعه مشتركا وتخصيصه بالسين وسوف واللام كما أن رجلا يحتمل أن يكون زيدا وعمرا وغيرهما فاذا عرفته باللام وقلت الرجل اختص بواحد وبهذه المشابهة التامة أعرب المضارع من بين سائر الأفعال (وهذا) أى المضارع (يصلح للحال) والمراد بها ههنا أجزاء من طرفى الماضى والمستقبل يعقب بعضها بعضا من غير فرط مهلة وتراخ والحكم فى ذلك للعرف لا غير (والاستقبال) والمراد به ما يترقب وجوده بعد زمانك الذى أنت فيه (تقول يفعل الآن ويسمى حالا وحاضرا ويفعل غدا ويسمى مستقبلا) المشهور مستقبل بفتح الباء اسم مفعول

عَلَيْهِ السِّينَ أَوْ سَوْفَ فَقُلْتَ « سَيَفْعَلُ » أَوْ « سَوْفَ يَفْعَلُ » اخْتَصَّ بِزَمَانِ الاسْتِقْبَالِ ، وَإِذَا أَدْخَلْتَ عَلَيْهِ اللَّامَ اخْتَصَّ بِزَمَانِ الْحَالِ ، فَالْمَبْنِيُّ لِلْفَاعِلِ مِنْهُ مَا كَانَ حَرْفُ الْمُضَارَعَةِ مِنْهُ مَفْتُوحًا ، إِلَّا مَا كَانَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ فَإِنَّ حَرْفَ الْمُضَارَعَةِ مِنْهُ يَكُونُ مَضْمُومًا أَبَدًا ، نَحْوُ « يُدَحْرِجُ ، وَيُكْرِمُ ، وَيُقَاتِلُ ، وَيُفَرِّحُ » وَعَلَامَةُ بِنَاءِ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ لِلْفَاعِلِ كَوْنُ الْحَرْفِ الَّذِي قَبْلَ آخِرِهِ مَكْسُورًا أَبَدًا ،

والقياس يقتضي كسرها اسم فاعل لأنه يستقبل كما يقال الماضي ولعل وجه الأول أن الزمان يستقبله فهو مستقبل اسم مفعول لكن الأولى أن يقال المستقبل بكسر الباء فإنه الصحيح وتوجيه الأول لا يخلو عن حزازة قيل إن المضارع موضوع للحال واستعماله في الاستقبال مجاز وقيل بالعكس والصحيح أنه مشترك بينهما لأنه يطلق عليهما إطلاق كل مشترك على أفراده حقا ولكن يتبادر الفهم إلى الحال عند الإطلاق من غير قرينة تنبيء عن كونه أصلا في الحال وأيضا من المناسب أن يكون لها صيغة خاصة كالماضي والمستقبل (فإذا أدخلت عليه) أي على المضارع (السين أو سوف فقلت سيفعل أو سوف يفعل اختص بزمان الاستقبال) لأنهما حرفا استقبال وضعا وسميا حرفي تنفيس ومعناه تأخير الفعل في الزمان المستقبل وعدم التضييق في الحال يقال نفسته أي وسعته وسوف أكثر تنفيسا وقد تخفف بحذف الفاء فيقال سو وقد يقال سي بقلب الواو ياء وقد تحذف الواو فيسكن الفاء الذي كان متحركا لأجل التقاء الساكنين فيقال سف أفعل وقيل إن السين منقوص من سوف دلالة بتقليل الحرف على تقريب الفعل (وإذا أدخلت عليه لام الابتداء اختص بزمان الحال) نحو قولك ليفعل وفي التنزيل « إني ليحزنني أن تذهبوا به » وأما في قوله تعالى « ولسوف يعطيك ربك فترضى » « ولسوف أخرج حيا » فقد تمحضت اللام للتوكيد مضمحلا عنها معنى الحالية لأنها إنما تفيد ذلك إذا دخلت على المضارع المحتمل لهما لا المستقبل الصرف وقوله تعالى « وإن ربك ليحكم بينهم يوم القيامة » نزل منزلة الحال إذ لا شك في وقوعه وأمثاله كثيرة في كلام الله تعالى وعند البصريين اللام للتأكيد فقط واعلم أن المضارع أيضا إما مبني للفاعل وإما مبني للمفعول (فالمبني للفاعل منه ما) أي الفعل المضارع الذي (كان حرف المضارعة منه) أي من المبني للفاعل (مفتوحا إلا ما كان ماضيه على أربعة أحرف) نحو دحرج وأكرم وقاتل وفرح (فإن حرف المضارعة منه) أي مما كان ماضيه على أربعة أحرف (يكون مضموما أبدا نحو يدحرج ويكرم ويقاتل ويفرح) أما الفتح فهو الأصل لخفته وكسر غير الياء فيما كان ماضيه مكسور العين لغة غير الحجازيين وهم يكسرون الياء إذا كان ما بعده ياء أخرى فلا ينطبق التعريف على ذلك وأما الضم فيما كان ماضيه على أربعة أحرف فلأنه لو فتح في يكرم مثلا ويقال يكرم لم يعلم أنه مضارع المجرد أو المزيد فيه ثم حمل عليه كل ما كان ماضيه على أربعة أحرف فإن قلت لم لم يفتح حرف المضارعة في يدحرج ويقاتل ويفرح ولا التباس فيه ثم يحمل يكرم عليه فإن حمل الأقل على الأكثر أولى قلت لأنه لو حمل الأقل على الأكثر لزم الالتباس ولو في صورة واحدة بخلاف العكس فإنه لا التباس فيه أصلا فإن قلت فلم اختص الضم بهذه الأربعة والفتح بما عداها دون العكس قلت لأنها أقل مما عداها والضم أثقل من الفتح فاختص الضم

مثاله من يفعل — بضم العين — ينصر ، ينصران ، ينصرون ، تنصر ، تنصران ، ينصرن ، تنصر ، تنصران ، تنصرون ، تنصرين ، تنصران ، تنصرن ، أنصر ، ننصر ، وقس على هذا يضرب ، ويعلم ويدحرج ، ويكرم ، ويقاتل ، ويفرح ، ويتكسر ، ويتباعد ، وينقطع ، ويجتمع ، ويحمر ، ويحمار ويجلوذ ، ويستخرج ، ويعشوشب ، ويقعنسس ، ويسلنقي ، ويتدحرج ، ويحرنجم ، ويقشعر

والمبنى للمفعول منه : ما كان حرف المضارعة منه مضموماً ، وما قبل آخره مفتوحاً ، نحو :

بالأقل والفتح بالأكثر تعادلا بينهما هذا وقد عرفت جواب ذلك حيث قلنا إن الفتحة للخفة والمعادلة فى هذه الأربعة إلى الضم لضرورة دفع الالتباس الحاصل فى نحو أكرم يكرم كما مر وقد عرف جواب ذلك عما قرر ولقائل أن يقول لايدخل فى هذا التعريف نحو أهراق يهريق واسطاع يسطيع بضم حرف المضارعة والأصل أراق وأطاع زيدت الهاء والسين فانهما مبنيان للفاعل وليس حرف المضارعة فيهما مفتوحا وليسا أيضا مما كان ماضيه على أربعة أحرف ويمكن الجواب عنه بان الهاء والسين زائدتان على خلاف القياس فكأنهما على أربعة أحرف تقديرا أوبانهما من الشواذ ولايجب أن يدخل فى الحد الشواذ ونحو خصم وقتل بالتشديد والأصل اختصم واقتتل أدغمت التاء فيما بعده وحذفت الهمزة فهو على خمسة أحرف تقديرا ولهذا يفتح حرف المضارعة ويقال يخصم ويقتل وههنا موضع بحث ولما ضم حرف المضارعة من هذه الأربعة كما فى المبنى للمفعول أراد أن يذكر علامة كون هذه الأربعة مبنية للفاعل فقال (وعلامة بناء هذه الأربعة) يعنى يدحرج ويكرم ويقاتل ويفرح (للفاعل كون الحرف الذى قبل آخره) أى آخر كل واحد من هذه الأربعة حال كونه مبنيا للفاعل (مكسورا) أبدا بخلاف المبنى للمفعول فانه فيه مفتوح أبدا كما يذكر فى بحثه إن شاء الله تعالى (مثاله) أى مثال المبنى للفاعل (من يفعل) بضم العين نحو (ينصر ينصران ينصرون تنصر تنصران ينصرن تنصر تنصران تنصرون تنصرين تنصران تنصرن أنصر ننصر) وقد يستعمل لفظ الاثنين فى بعض المواضع للواحد كقوله

فان تزجرانى يا ابن عفان أنزجر ٭ وإن تدعانى أحم عرضا ممنعا

وقوله ٭ فقلت لصاحبى لا تحبسانا ٭ أى لا تحبسنى ٭ (وقس على هذا) المذكور من تصريف ينصر (يضرب ويعلم ويدحرج ويكرم ويقاتل ويفرح ويتكسر ويتباعد وينقطع ويجتمع ويحمر ويحمار ويستخرج ويعشوشب ويقعنسس ويسلنقى ويتدحرج ويحرنجم ويقشعر) ونحن لا نشتغل بتفصيلها فانه لا يخفى على من له أدنى لب وتميز ولو أشكل شىء من نحو يقشعر ويسلنقى يعرف فى المضاعف والناقص (والمبنى للمفعول منه) أى من المضارع (ما) أى الفعل المضارع الذى (كان حرف المضارعة منه مضموما) حملا على الماضى (و) كان (ماقبل آخره مفتوحا) فان كان مفتوحا فى الأصل أبقى عليه وإلا فتح ليعتدل الضم بالفتح فى المضارع الذى

يَنصُرُ ، ويُدحرِجُ ، ويُكرِمُ ، ويَفرَحُ ، ويُقاتِلُ ، ويَستخرِجُ

واعلم أنه يدخل على الفعل المضارع «ما» و«لا» النافيتان فلا يغيران صيغته . تقول : لا يَنصُرُ ، لا يَنصُرانِ ، لا يَنصُرُونَ — إلى آخره ، وكذلك : ما يَنصُرُ ، ما يَنصُرانِ ، ما يَنصُرُونَ — إلى آخره ، ويدخل الجازم فيحذف حركة الواحد ونون التثنية والجمع المذكر والواحدة المخاطبة ، ولا يحذف نون جماعة المؤنث فإنه ضمير كالواو في الجمع المذكر فيثبت على كل حال ، تقول : لم يَنصُرْ ، لم يَنصُرا لم يَنصُروا ، لم تَنصُرْ ، لم تَنصُرا ، لم يَنصُرْنَ — إلى آخره ، ويدخل الناصب فيبدل من الضمة إلى

هو أثقل من الماضي (نحو ينصر ويدحرج ويكرم ويقاتل ويفرح ويستخرج) وتصريفها على قياس المبني للفاعل في نحو يفعل ويفعلل ويفعال يقدر الأصل يفعلل ويفعلل ويفعالل بفتح ماقبل الآخر ولم يذكر المصنف غير المتعدي لانه قلما يوجد منه (واعلم أنه) الضمير للشأن (يدخل على الفعل المضارع ما ولا النافيتان) للفعل (فلا يغيران صيغته) أي صيغة الفعل المضارع وقدمر تغيير الصيغة في صدر الكتاب يعني لا يعملان فيه لفظا وقدسمع من العرب الجزم بلا النافية إذا صلح قبلها كي نحو جئته لا يكن له علي حجة (تقول لا ينصر لا ينصران لا ينصرون الخ) كما تقدم في ينصر بعينه وكذلك ما ينصر ما ينصران ما ينصرون الخ (و) اعلم أنه يدخل على الفعل المضارع (الجازم) وهو لم ولما ولا في النهي واللام في الأمر وإن الشرطية والاسماء التي تضمنت معناها والغرض في هذا الفن بيان آخر الفعل عند دخول الجازم عليه (فيحذف منه حركة الواحد والواحدة) نحو لم ينصر بسكون الراء (و) يحذف (نون التثنية) نحو لم ينصرا (و) يحذف نون (الجمع المذكر) نحو لم ينصروا (و) يحذف نون (الواحدة المخاطبة) نحو لم تنصري لأن النون في هذه الأمثلة علامة الرفع كالضمة في الواحدة فكما تحذف حركة الواحد كذلك تحذف النون وإنما جعلت علامة للاعراب كالحركة لانه لما وجب أن تكون هذه الافعال معربة والاعراب إنما يكون في آخر الكلمة وكان أواخر هذه الأفعال ساكنة وهو الضمائر لأنها اتصلت بالأفعال فصارت كالجزء منها ولم يمكن إجراء الاعراب عليها وجب زيادة حرف للاعراب ولم يمكن زيادة حرف المد واللين فزادوا النون لمناسبتها إياها كما سبق (ولا يحذف) الجازم (نون جماعة المؤنث) فلا يقال لم ينصر في لم ينصرن (فانه) أي فإن نون جمع المؤنث (ضمير كالواو في جمع المذكر) وهو فاعل فلا يحذف (فيثبت على كل حال) بخلاف النونات الأخر فإنها علامات للإعراب وهذه ضمير لاعلامة للإعراب لأنها إذا اتصلت بالفعل المضارع صار مبنيا لأنه إنما أعرب لمشابهة الاسم ولما اتصل به النون التي لا تتصل إلا بالفعل رجح جانب الفعلية وصار النون من الفعل بمنزلة جزء من الكلمة كما في بعلبك وتعذر الإعراب بالحرف والحركة على مالا يخفى ردا إلى ماهو الأصل في الفعل أعني البناء وأشار إلى الأمثلة بقوله (تقول لم ينصر لم ينصرا لم ينصروا لم تنصر والم تنصر لم تنصرا لم ينصرن لم تنصر لم تنصرا لم تنصروا لم تنصري لم تنصرا لم تنصرن لم أنصر لم ننصر) وجاء لم في الضرورة غير جازمة وجاء أيضا مفصولا بينها وبين المجزوم وجاء

الْفَتْحَةِ ، وَيُسْقِطُ النُّونَاتِ ، سِوَى نُونِ جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ ، فَتَقُولُ : لَنْ يَنْصُرَ ، لَنْ يَنْصُرَا ، لَنْ يَنْصُرُوا

لَنْ تَنْصُرِي ، لَنْ تَنْصُرَا ، لَنْ يَنْصُرْنَ ، إِلَى آخِرِهِ ، وَمِنَ الْجَوَازِمِ لَامُ الْأَمْرِ ، فَتَقُولُ فِي أَمْرِ الْغَائِبِ :

حذف المجزوم بعدها قال (و) اعلم أنه (يدخل) على الفعل المضارع (الناصب) وهو أن ولن وكى وإذن والأصل أن والبواقى فرع عليها وإنما عملت النصب لكونها مشابهة لأن وهى تنصب الأسماء وهذه تنصب الأفعال (فيبدل من الضمة إلى الفتحة) كما هو مقتضى الناصب فإن النصب يكون بالفتحة كما أن الرفع يكون بالضمة والجزم بالسكون فإن قيل كان من الواجب أن يقول من الرفع إلى النصب لأنه معرب والضم والفتح إنما يستعملان فى المبنيات فالجواب أن الغرض هنا بيان الحركة دون تعرض للإعراب والبناء والحركة من حيث هى حركة الضم والفتح والكسر لا الرفع والنصب والجر فإن هذا أمر زائد فليتأمل (ويسقط النونات) لأنها علامة الرفع (سوى نون جمع المؤنث) لما ذكر من أنه ضمير لا علامة الإعراب وإنما أسقط الناصب هذه النونات حملا له على الجازم لأن الجزم فى الأفعال بمنزلة الجر فى الأسماء فكما حمل النصب على الجر فى الأسماء فى التثنية والجمع فكذا هنا حمل النصب على الجزم وحذفت النونات المحذوفة حال الجزم (فتقول لن ينصر لن ينصرا لن ينصروا إلى لن أنصر لن تنصر) ومعنى لن نفى الفعل مع التأكيد فى المستقبل (ومن الجوازم لام الأمر) لأن المضارع لما دخله لام الأمر شابه أمر المخاطب فى كونه للطلب وهو مبنى فى الأصل ولم يمكن بناء ذلك لوجود حرف المضارعة مع عدم تعذر الإعراب فأعرب بإعراب يشبه البناء وهو السكون لأنه الأصل فى البناء فاللام لكون المشابهة مستفادة منه عمل عمل الجزم وتكون مكسورة تشبيها باللام الجارة لأن الجزم بمنزلة الجر وفتحها لغة لكن إذا دخل عليها الواو أو الفاء أو ثم جاز إسكانها قال الله تعالى « فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا » وقال تعالى « ثم ليقضوا تفثهم » قرئ بسكون اللام وكسرها وقوله (فتقول فى أمر الغائب) إشارة إلى أنه لا يؤمر به المخاطب لأن المخاطب له صيغة تخصه وقرئ « فلتفرحوا » بالتاء خطابا وهو شاذ وجاز فى المجهول لتضرب أنت إلخ لأن الأمر ليس للفاعل المخاطب لأن الفاعل محذوف وكذا لأضرب أنا أو لنضرب نحن ونحو ذلك لأن الأمر بالصيغة يختص بالمخاطب فلا بد من استعمال اللام فى هذه المواضع لأنها غير المخاطب فكان على المصنف أن يقول فتقول فى أمر غير المخاطب ويمثل بالمتكلم والمخاطب المجهول وفى الحديث قوموا فلأصل لكم وفى التنزيل « ولنحمل خطاياكم » وإذا كان المأمور جماعة بعضهم حاضر وبعضهم غائب فالقياس تغليب الحاضر على الغائب نحو افعلا وافعلوا ويجوز على قلة إدخال اللام فى المضارع المخاطب لتفيد التاء الخطاب واللام الغيبة مع التنصيص على كون بعضهم حاضرا وبعضهم غائبا كقوله عليه السلام لتأخذوا مصافكم وقد جاء فى الشذوذ حذفها وجزم الفعل كقوله

محمد تفد نفسك كل نفس ۞ إذا ما خفت من أمر تبالا

أى لتفد وأجاز الفراء حذفها فى النثر كقولك قل له يفعل قال الله تعالى « قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة » والحق أنه جواب الأمر والشرط لا يلزم أن يكون علة تامة للجزاء وإنما اختص هذا الأمر باللام

لِيَنْصُرْ، لِيَنْصُرَا، لِيَنْصُرُوا، لِتَنْصُرْ، لِتَنْصُرَا، لِيَنْصُرْنَ، وَقِسْ عَلَى هٰذَا: لِيَضْرِبْ، وَلْيَعْلَمْ، وَلْيَدْخُلْ، وَلْيُدَحْرِجْ، وَغَيْرَهَا، وَمِنْهَا لَا النَّاهِيَةُ، تَقُولُ فِي نَهْيِ الْغَائِبِ: لَا يَنْصُرْ، لَا يَنْصُرَا، لَا يَنْصُرُوا، لَا تَنْصُرْ، لَا تَنْصُرَا، لَا يَنْصُرْنَ، وَفِي نَهْيِ الْحَاضِرِ: لَا تَنْصُرْ، لَا تَنْصُرَا، لَا تَنْصُرُوا، لَا تَنْصُرِي، لَا تَنْصُرَا، لَا تَنْصُرْنَ، وَكَذَا قِيَاسُ سَائِرِ الْأَمْثِلَةِ

وَأَمَّا الْأَمْرُ بِالصِّيغَةِ — وَهُوَ أَمْرُ الْحَاضِرِ — فَهُوَ جَارٍ عَلَى لَفْظِ الْمُضَارِعِ الْمَجْزُومِ: فَإِنْ كَانَ مَا بَعْدَ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ مُتَحَرِّكًا فَتُسْقِطُ مِنْهُ حَرْفَ الْمُضَارَعَةِ، وَتَأْتِي بِصُورَةِ الْبَاقِي مَجْزُومًا، فَتَقُولُ

والمخاطب بغيرها لأن أمر المخاطب أكثر استعمالا فكان التخفيف به أولى وأمثلته (لينصر لينصرا لينصروا لتنصر لتنصرا لينصرن) وفي المجهول لتنصر أنت لتنصرا لتنصروا لتنصري لتنصرا لتنصرن لأنصر لننصر (وقس على هذا ليضرب وليعلم وليدخل وليدحرج وغيرها) من نحو ليكرم وليقاتل وليفرح وليكسر وليتباعد وليتقطع وليجتمع إلى آخر الأمثلة على قياس المجزوم (ومنها) أي ومن الجوازم (لا الناهية) وهي التي يطلب بها ترك الفعل وإسناد النهي إليها مجاز لأن الناهي هو المتكلم بواسطتها وإنما عملت الجزم لكونها نظيرة لام الأمر من جهة أنهما للطلب ونقيضها من جهة أن اللام لطلب الفعل وهي لطلب تركه بخلاف لا النافية إذ لا طلب فيها (فتقول في نهي الغائب لا ينصر لا ينصرا لا ينصروا لا تنصر لا تنصرا لا ينصرن وفي نهي الحاضر لا تنصر لا تنصرا لا تنصروا لا تنصري لا تنصرا لا تنصرن وهكذا قياس سائر الأمثلة) من نحو لا يضرب ولا يعلم ولا يدحرج إلى غير ذلك كما مر في الجوازم وقد جاء في المتكلم قليلا كلام الأمر (وأما الأمر بالصيغة) سمي بذلك لأن حصوله بالصيغة المخصوصة دون اللام (وهو أمر الحاضر) أي المخاطب (فهو جار على لفظ المضارع المجزوم) في حذف الحركات والنونات التي تحذف في المضارع المجزوم وكون حركاته وسكناته مثل حركات المضارع وسكناته أي لا تخالف صيغة الأمر صيغة المضارع إلا بأن يحذف حرف المضارعة ويعطى آخره حكم المجزوم وإنما قال جار على لفظ المضارع المجزوم لئلا يتوهم أنه أيضا مجزوم معرب كما هو مذهب الكوفيين فإنه ليس بمجزوم بل هو مبني أجري مجرى المضارع المجزوم أما البناء فلأنه الأصل في الفعل وما أعرب منه فلمشابهته الاسم وهذا لم يشبه الاسم فلم يعرب والكوفيون على أنه مجزوم وأصل افعل لتفعل فحذفت اللام لكثرة الاستعمال ثم حذف حرف المضارعة خوف الالتباس بالمضارع وليس بالوجه لأن إضمار الجازم ضعيف كإضمار الجار وما ذكروه خلاف الأصل فلا يرتكب وأما إجراؤه مجرى المجزوم فلأن الحركات والنونات علامة الإعراب فينافي البناء ولذا لم تحذف نون جماعة المؤنث وإذا أجري على المجزوم (فإن كان ما بعد حرف المضارعة متحركا) كتدحرج (فتسقط) أنت (منه) أي من المضارع (حرف المضارعة) من المضارع للفرق (وتأتي بصورة الباقي) أي بعد حذف حرف

فِى أَمْرِ الْحَاضِرِ مِنْ تَدَحْرَجَ : دَحْرِجْ ، دَحْرِجَا ، دَحْرِجُوا ، دَحْرِجِى ، دَحْرِجَا ، دَحْرِجْنَ ، وَهٰكَذَا تَقُولُ : فَرِّحْ ، وَقَاتِلْ ، وَتَكَسَّرْ ، وَتَبَاعَدْ ، وَتَدَحْرَجْ ، وَإِنْ كَانَ مَا بَعْدَ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ سَاكِنًا فَتَحْذِفُ مِنْهُ حَرْفَ الْمُضَارَعَةِ وَتَأْتِى بِصُورَةِ الْبَاقِى مَجْزُومًا وَمَزِيدًا فِى أَوَّلِهِ هَمْزَةُ وَصْلٍ مَكْسُورَةٌ . إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَيْنُ الْمُضَارِعِ مِنْهُ مَضْمُومَةً فَتَضُمُّهَا ، وَتَقُولُ : اُنْصُرْ ، اُنْصُرَا ، اُنْصُرُوا ، اُنْصُرِى ، اُنْصُرَا ، اُنْصُرْنَ ، وَكَذٰلِكَ اِضْرِبْ ، وَاعْلَمْ ، وَانْقَطِعْ ، وَاجْتَمِعْ ، وَاسْتَخْرِجْ ، وَفَتَحُوا هَمْزَةَ أَكْرِمْ بِنَاءً عَلَى الْأَصْلِ الْمَرْفُوضِ ؛ فَإِنَّ أَصْلَ تُكْرِمُ تُؤَكْرِمُ

المضارعة (مجزوما) فى هذا اللفظ حزازة لأن صورة الباقى ليست بمجزومة بل مثل المجزوم فالتوجيه أن يقال حذف المضاف وهو أداة التشبيه تنبيها على المبالغة والأصل مثل المجزوم وهذا كثير فى الكلام أو يقال المجزوم بمعنى المعامل معاملة المجزوم مجازا أو يجعل مجزوما مفعول تأتى والباء لغير التعدية أى تأتى مجزوما يكون بصورة الباقى فيكون من باب القلب والمعنى ويأتى الباقى بصورة المجزوم ولم يقل مجزومة لأنه حال من الباقى أو لأنه وصف للفعل أى حال كونها فعلا مجزوما وإذا حذفت حرف المضارعة وعاملت آخره معاملة المجزوم (فتقول فى الأمر من تدحرج دحرج دحرجا دحرجوا دحرجى دحرجا دحرجن) ويستعمل لفظ الجمع للواحد فى موضع التفخيم كقوله   ألا فارحمونى يا إله محمد   فإن لم أكن أهلا فأنت له أهل

(وكذا تقول فى) كل ما يكون بعد حرف المضارعة منه متحركا نحو (فرح وقاتل وتكسر وتباعد وتدحرج) وأخواته وإنما اشتق من المضارع لأن الماضى لا يؤمر به فلا مناسبة بينهما (وإن كان) أى ما بعد حرف المضارعة ساكنا) كما فى ينصر (فتحذف منه حرف المضارعة وتأتى بصورة الباقى مجزوما) حال كون هذا الباقى مجزوما (مزيدا فى أوله همزة وصل مكسورة) أما زيادتها فلدفع الابتداء بالساكن وأما تخصيصها بالزيادة دون غيرها من الحروف فلأنها أقوى الحروف والابتداء بالأقوى أولى وأما كسرها فلأنها زيدت ساكنة عند الجمهور لما فيه من تقليل الزيادة ثم لما احتيج إلى تحريكها حركت بالكسرة كما هو الأصل فى تحريك الساكن وظاهر مذهب سيبويه أنها زيدت متحركة بالكسرة التى هى أعدل لأنا نحتاج إلى متحرك لسكون أول الكلمة فزيادتها ساكنة ليست بوجه وسميت همزة وصل لأنها يتوصل بها إلى النطق بالساكن وسماها الخليل سلم اللسان لذلك فتكون مكسورة فى جميع الأحوال (إلا) فى حال (أن يكون عين المضارع منه) أى من الباقى أو من المضارع (مضموما فتضمها) أى تلك الهمزة إتباعا لمناسبتها حركة العين ولأنها لو كسرت لثقل الخروج من الكسر إلى الضم ولو فتحت لالتبس بالمضارع إذا كان للمتكلم (وتقول انصر انصرا انصروا انصرى انصرا انصرن وكذا اضرب واعلم وانقطع واجتمع واستخرج) ثم استشعر اعتراضا بأن أكرم بفتح الهمزة أمر من تكرم وما بعد حرف المضارعة ساكن وعينه مكسورة فلم لم يزد فى أوله همزة وصل مكسورة فأجاب بقوله (وفتحوا همزة أكرم بناء على الأصل المرفوض) أى المتروك

وَاعْلَمْ أَنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَ تَاءَانِ فِي أَوَّلِ مُضَارِعِ تَفَعَّلَ وَتَفَاعَلَ وَتَفَعْلَلَ فَيَجُوزُ إِثْبَاتُهُمَا نَحْوُ: تَتَجَنَّبُ، وَتَتَقَاتَلُ، وَتَتَدَحْرَجُ، وَيَجُوزُ حَذْفُ إِحْدَاهُمَا، وَفِي التَّنْزِيلِ (فَأَنْتَ لَهُ تَصَدَّى ... نَارًا تَلَظَّى ... تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ)

وَاعْلَمْ أَنَّهُ مَتَى كَانَ فَاءُ افْتَعَلَ صَادًا أَوْ ضَادًا أَوْ طَاءً أَوْ ظَاءً قُلِبَتْ تَاؤُهُ طَاءً فَتَقُولُ فِي افْتَعَلَ مِنَ الصُّلْحِ: اصْطَلَحَ، وَمِنَ الضَّرْبِ: اضْطَرَبَ، وَمِنَ الطَّرْدِ: اطَّرَدَ، وَمِنَ الظُّلْمِ: اظْطَلَمَ، وَكَذَلِكَ

(فإن أصل تكرم تؤكرم) لأن حروف المضارع هي حروف الماضي مع زيادة حرف المضارعة فحذفوا الهمزة لاجتماع الهمزتين في نحو أأكرم ثم حملوا يكرم وتكرم ونكرم عليه وقد استعمل الأصل المرفوض قال ه فإنه أهل لأن يؤكرما * فلما رأوا أنه تزول علة الحذف عند اشتقاق الأمر بحذف حرف المضارعة ردوها لأن همزة الوصل إنما هي عند الاضطرار فقالوا من تؤكرم أكرم كما قالوا من تدحرج دحرج فلا يكون من القسم الثاني بل من القسم الأول وقوله بناء نصب على المصدر بفعل محذوف في موضع الحال أو على المفعول له وهذا أولى (واعلم أنه) الضمير للشأن (إذا اجتمع تاءان في أول مضارع تفعل وتفاعل وتفعلل) وذلك حال كونه فعل المخاطب أو المخاطبة مطلقا أو الغائبة المفردة أو المثناة إحداهما حرف المضارعة والثانية التي كانت في أول الماضي (فيجوز إثباتهما) أي إثبات التاءين وهو الأصل (نحو تتجنب وتتقاتل وتتدحرج ويجوز حذف إحداهما) أي التاءين تخفيفا لأنه لما اجتمع مثلان ولم يمكن الادغام لرفضهم الابتداء بالساكن حذفوا إحدى التاءين ليحصل التخفيف كما تقول تجنب وتقاتل وتدحرج (وفي التنزيل فأنت له تصدى) والأصل تتصدى أي تتعرض ولو كان فعلا ماضيا لوجب أن يقال تصدت لأنه خطاب (ونارا تلظى) أي تتلهب والأصل تتلظى إذ لو كان ماضيا لوجب أن يقال تلظت (وتنزل الملائكة) والأصل تتنزل واختلف في المحذوف فذهب البصريون إلى أنها الثانية لأن الأولى حرف المضارعة وحذفها مخل وقيل الأولى لأن الثانية للمطاوعة فحذفها مخل والوجه هو الأول لأن رعاية كونها مضارعا أولى ولأن الثقل إنما يحصل عند الثانية وإنما قال مضارع تفعل وتفاعل وتفعلل بلفظ المبنى للفاعل للتنبيه على أن الحذف لا يجوز في المبني للمفعول أصلا لأنه خلاف الأصل فلا يرتكب إلا في الأقوى وهو المبني للفاعل ولأنه من هذه الأبواب أكثر استعمالا من المبني للمفعول فالتخفيف أولى ولأنه لو حذفت التاء الأولى المضمومة لالتبس بالمبني للفاعل المحذوف منه التاء لأن الفارق هو التاء المضمومة ولو حذف التاء الثانية لالتبس بالمبني للمفعول من مضارع فعل وفاعل وفعلل (واعلم أنه متى كانت فاء افتعل صادا أو ضادا أو طاء أو ظاء قلبت تاؤه) أي افتعل (طاء) لتعسر النطق بالتاء بعد هذه الحروف فاختير الطاء لقربها من التاء مخرجا والحاصل عندنا يرجع إلى السماع وعند العرب إلى التخفيف (فتقول في افتعل من الصلح اصطلح) والأصل اصتلح (و) في افتعل (من الضرب اضطرب) وأصل اضترب والاضطراب الحركة والموج والبحر يضطرب

سائرُ تَصرُّفاتِه نحوُ : اصْطَلَحَ يَصْطَلِحُ اصْطِلَاحاً ، فهو مُصْطَلِحٌ ، وذاكَ مُصْطَلَحٌ ، والأمرُ اصْطَلِحْ ، والنَّهيُ لا تَصْطَلِحْ

ومَتَى كانَ فاءُ افْتَعَلَ دالاً أو ذالاً أو زاياً قُلِبَتْ تاؤُه دالاً فتقولُ في افْتَعَلَ مِنَ الدَّرْءِ والذِّكْرِ والزَّجْرِ : ادَّرَأَ ، واذْدَكَرَ ، وازْدَجَرَ

ومَتَى كانَ فاءُ افْتَعَلَ واواً أو ياءً أو ثاءً قُلِبَتِ الواوُ والياءُ والثاءُ تاءً ثُمَّ أُدْغِمَتْ في تاءِ افْتَعَلَ ، نحوُ : اتَّقَى ، واتَّسَرَ ، واتَّغَرَ

أى يموج بعضهما بعضا (و) فى افتعل (من الطرد اطرد) والأصل اطترد (و) فى افتعل (من الظلم اظطلم) والأصل اظتلم واعلم أن الوجه فى نحو اصطلح واضطرب عدم الادغام لأن حروف الصفير وهى الزاى المعجمة والسين والصاد المهملتان لا تدغم فى غيرها وحروف ضوى مشفر بالضاد والشين المعجمتين والراء المهملة لاتدغم فيما يقاربها وقليلا ماجاء اصلح واضرب بقلب الثانى إلى الأول ثم الادغام وهذا عكس قياس الادغام فعلوه رعاية لصفير الصاد واستطالة الضاد وضعف اطجع فى اضطجع أى نام على الجنب وقرئ ابعض شأنهم وتخسف بهم ويغفر لكم وذى العرش سبيلا بالادغام وأما فى نحو اطرد فيجوز الادغام لاجتماع المثلين مع عدم المانع من الادغام وأما فى نحو اظطلم ثلاثة أوجه الأولى اظطلم بلا إدغام والثانى اطلم بالطاء المهملة بقلب المعجمة إليها كما هو القياس والثالث اظلم بالظاء المعجمة بقلب المهملة إليها ورويت الوجوه الثلاثة فى قول زهير

هو الجواد الذى يعطيك نائله ٠ عفوا ويظلم أحيانا فيظطلم

(وكذلك سائر تصرفاته) كل واحد منها فإنه يجرى فيها ذلك (نحو اصطلح يصطلح اصطلاحا فهو مصطلح وذاك مصطلح) عليه (اصطلح لاتصطلح) وكذلك يضطرب فهو مضطرب ويطرد فهو مطرد ويظطلم فهو مظطلم وكذلك فى باقى الأمثلة بأسرها (و) اعلم أنه (متى كان فاء افتعل دالا أو ذالا أو زايا) معجمة (قلبت تاؤه) أى تاء افتعل (دالا) مهملة تخفيفا (فتقول فى افتعل من الدرء) وهو الدفع (والذكر) وهو ضد النسيان (والزجر) وهو المنع والنهى (ادرأ) والأصل ادترأ ولايجوز غير الإدغام (واذدكر) والأصل إذتكر وفيه ثلاثة أوجه إذدكر بلا إدغام وادكر بالدال المعجمة بقلب المهملة إليها واذكر بالذال المهملة بقلب المعجمة إليها

قال الشاعر تنحى على الشوك جرازا مقضبا ٠ والهرم تذريه ادراء عجبا

وفى التنزيل وادكر بعد أمة (وازدجر) والأصل ازتجر فيه وجهان البيان نحو ازدجر وفى التنزيل وقالوا مجنون وازدجر والادغام بقلب الدال زايا نحو ازجر دون العكس لفوات صفير الزاى وأما قلب تاء افتعل مع الجيم دالا كما فى قوله فقلت لصاحبى لا تحبسانا ٠ بنزع أصوله واجدز شيحا

والأصل اجتز أى اقطع فشاذ لايقاس عليه والقلبان المقدمان على سبيل الوجوب (ومتى كان فاء افتعل واوا أو ياء أو ثاء قلبت فاؤه تاء فتقول فى افتعل من الوعد اتعد ومن اليسر اتسر ومن الثغر اتغر

وَيَلْحَقُ الْفِعْلَ غَيْرَ الْمَاضِي وَالْحَالِ نُونَانِ لِلتَّأْكِيدِ: خَفِيفَةٌ سَاكِنَةٌ، وَثَقِيلَةٌ مَفْتُوحَةٌ، إِلَّا فِيمَا يَخْتَصُّ بِهِ — وَهُوَ فِعْلُ الِاثْنَيْنِ وَجَمَاعَةِ النِّسَاءِ — فَهِيَ مَكْسُورَةٌ فِيهِمَا أَبَدًا، فَتَقُولُ: اذْهَبَانِّ لِلِاثْنَيْنِ، وَاذْهَبْنَانِّ لِلنِّسْوَةِ، فَتُدْخِلُ أَلِفًا بَعْدَ نُونِ جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ لِتَفْصِلَ بَيْنَ النُّونَيْنِ، وَلَا تُدْخِلُهُمَا

(ويلحق الفعل) حال كون الفعل (غير الماضي والحال نونان للتوكيد) ولا يلحقان الماضي والحال قيل لاستدعائهما الطلب والطالب إنما يطلب في العادة ما هو المراد له فكان ذلك مقتضيا لتأكيده لأن غرضه في تحصيله والطلب إنما يتوجه إلى المستقبل الغير الموجود وقيل لأن الحاصل في الزمان الماضي لا يحتمل التأكيد وأما الحاصل في الزمان الحال فهو وإن كان يحتمل التأكيد بأن يخبر المتكلم بأن الحاصل في الحال متصف بالمبالغة والتأكيد لكنه لما كان موجودا وأمكن للمخاطب في الأغلب الاطلاع على ضعفه وقوته اختص نون التأكيد بغير الموجود الأولى بالتأكيد أي الاستقبال ولا يتوهم جواز إلحاقها بالمستقبل الصرف من سيضربن وسوف يضربن فإنهما لا يلحقان في السعة إلا ما فيه معنى الطلب أو شبهه وعليه جميع المحققين حيث قالوا ولا يلحق إلا مستقبلا فيه معنى الطلب كالأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والقسم لكونه غالبا على ما هو المطلوب وأشبه بالقسم نحو إما تفعلن فإن ما للتأكيد كلام القسم ولأنه لما أكد حرف الشرط بما كان تأكيد الشرط أولى وقد يلحق بالنفي تشبيها له بالنهي وهو قليل ومنه قول الشاعر

يحسبه الجاهل ما لم يعلما ٭ شيخا على كرسيه معمما

أي لم يعلمن قلبت النون ألفا للوقف قال تعالى لنسفعا أي لنسفعن فإن قلت لم ألحق بالمستقبل الصرف في قوله

ربما أوفيت في علم ٭ ترفعن ثوبي شمالات

قلت لأنه شبيه بالنفي من حيث إن ربما للقلة والقلة تناسب النفي والعدم والنفي مشبه بالنهي وهو مع ذلك خلاف القياس لا يعتد به وقال سيبويه يجوز في الضرورة أنت تفعلن وهاتان النونان إحداهما (خفيفة ساكنة) كقولك اضربن (و) الأخرى (ثقيلة مفتوحة) نحو اذهبن وفي بعض النسخ بالنصب أي حال كون إحداهما خفيفة ساكنة والأخرى ثقيلة مفتوحة في جميع الأفعال (إلا فيما) أي في الفعل الذي (تختص) النون الثقيلة (به) أي بذلك الفعل يعني أن من بين النونين تختص الثقيلة بهذا الفعل أي تنفرد بلحوق هذا الفعل كما يقال تخصك بالعبادة أي لا نعبد غيرك وبهذا ظهر فساد ما قيل إنه كان حق العبارة أن يقول إلا في الفعل الذي يختص بالثقيلة أي لا يعم الثقيلة والخفيفة لأن الثقيلة لا تختص بفعل الاثنين وفعل جماعة النساء بل تعم الجميع (وهو) أي ما تختص به (فعل الاثنين و) فعل (جماعة النساء فهي) أي النون الثقيلة (مكسورة فيه) أي فعل الاثنين وجماعة النساء فالضمير عائد إلى الفعل ويجوز أن يكون عائدا إلى ما (فتقول اذهبان للاثنين واذهبنان للنسوة) بكسر النون فيهما تشبيها لها بنون التثنية لأنها واقعة بعد الألف مثل نون التثنية وأما ما أجازه يونس والكوفيون من دخول الخفيفة في فعل الاثنين وجماعة النساء باقية على السكون عند يونس ومتحركة بالكسر عند بعض وقد حمل عليه قوله تعالى ولا تتبعان بتخفيف النون فلا يصلح للتعويل

الْخَفِيفَةِ؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ الْتِقَاءُ السَّاكِنَيْنِ عَلَى غَيْرِ حَدِّهِ، فَإِنَّ الْتِقَاءَ السَّاكِنَيْنِ إِنَّمَا يَجُوزُ إِذَا كَانَ الْأَوَّلُ حَرْفَ مَدٍّ وَالثَّانِي مُدْغَمًا فِيهِ نَحْوُ (دَابَّةٍ... وَلَا الضَّالِّينَ)

لمخالفة القياس واستعمال الفصحاء وهي ليست في تبعان للتأكيد بل للتثنية ولا نافية (فتدخل) أنت (ألفا بعد نون جمع المؤنث) كما تقول اذهبنان والأصل اذهبنن فأدخلت ألفا بعد نون جمع المؤنث وقبل النون الثقيلة (لتفصل) تلك الألف (بين النونات) الثلاثة نون جماعة النساء والمدغمة والمدغم فيها غيرها واختص الألف لخفتها (ولا تدخلهما) أي فعل الاثنين وجماعة النساء النون (الخفيفة) لا يقال اضربان واضربنان (لأنه يلزم) من دخولها فيهما (التقاء الساكنين على غير حده) وهما الألف والنون وحينئذ لو حركتها لأخرجتها عن وضعها لأنها لا تقبل الحركة بدليل حذفها في اضرب القوم الأصل اضربن القوم دون تحريكها قال الشاعر لا تهين الفقير علك أن تركع يوما والدهر قد رفعه

أي لا تهينن الفقير وإلا لوجب أن يقال لا تهن لأنه نهي فحذفت النون لالتقاء الساكنين ولم تحرك ولو حذفت الألف من فعل الاثنين لالتبس بفعل الواحد ولو حذفتها من فعل جماعة النساء لأدى إلى حذف ما زيد لغرض هكذا ذكروا ولقائل أن يقول لا نسلم أنه يلزم من دخولها في فعل جماعة النساء التقاء الساكنين وهو ظاهر لأنك تقول اضربن فلو أدخلتها وقلت اضربنن لا يكون من التقاء الساكنين في شيء. وأشار ابن الحاجب إلى جوابه بأن الثقيلة هي الأصل والخفيفة فرعها ودخلت الألف مع الثقيلة فتلزم مع الخفيفة وإن لم تجتمع النونات لئلا يلزم للفرع مزية على الأصل ألا ترى أن يونس حين أدخلها في فعل الاثنين وجماعة النساء أدخل الألف وقال اضربان واضربنان دون اضربنن وفيه نظر لأن أصالة الثقيلة إنما هي عند الكوفيين على ما نقل مع أن الفرع لا يجب أن يجرى على الأصل في جميع الأحكام ثم المناسبة المعلومة من قوانينهم تقتضي أصالة الخفيفة لأن التأكيد في الثقيلة أكثر فالمناسب أن يعدل من الخفيفة إليها ولما قال لأنه يلزم التقاء الساكنين على غير حده كأنه قيل ما حده ومتى يجوز فقال (فإن التقاء الساكنين إنما يجوز) أي لا يجوز إلا (إذا كان الأول) من الساكنين (حرف مد) وهو الألف والواو والياء سواكن (و) كان (الثاني) منهما (مدغما) في حرف آخر (نحو دا) فإن الألف والباء ساكنان والألف حرف مد والباء مدغم فجاز لأن اللسان يرتفع عنهما دفعة واحدة من غير كلفة لأن المدغم فيه متحرك فيصير الثاني من الساكنين كلاساكن فلا يتحقق التقاء الساكنين الخالص السكون وكان الأولى أن يقول حرف لين ليدخل فيه نحو خويصة ودويبة لأن حرف اللين أعم من حرف المد كما ستذكره لكن المصنف رحمة الله عليه لا يفرق بينهما وفي عبارته نظر لأن إنما تفيد الحصر كما فسرنا وهذا غير مستقيم على ما لا يخفى فإن التقاء الساكنين جائز في الوقف مطلقا فإنه محل التخفيف نحو زيد وعمرو وبكر سلمنا أنه أراد غير الوقف لكنه يجوز في غير الوقف في الاسم المعرف باللام الداخلة عليه همزة الاستفهام نحو آلحسن عندك بسكون الألف واللام وهذا قياس مطرد لئلا يلتبس بالخبر وفي التنزيل آلآن بسكون الألف واللام وفي بعض القراءات من بعد ذلك لبعض شأنهم وذي العرش سبيلا واللاي ومحياي ومماتي ونحو ذلك فلا وجه للحصر ويمكن الجواب بأن كل ذلك من الشواذ ومراده

ويحذف من الفعل معهما النون التي في الأمثلة الخمسة كما يحذف مع الجازمات — وهي : يفعلان وتفعلان ، ويفعلون ، وتفعلون، وتفعلين — ويحذف واو يفعلون وتفعلون ، وياء تفعلين ، إلا إذا انفتح ماقبلهما ، نحو : « لاتخشون ، ولا تخشين ، ولتبلون ، وإما ترين » ويفتح مع النونين آخر

غير الشاذ فان قلت فلم لم يجز في نحو في الدار أنا وقالوا ادارأنا مع أن الأول حرف مد والثاني حرف مدغم قلت جوازه مشروط بذلك ولا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط كما تقدم في أبي يأبى (ويحذف من الفعل معهما) أي مع النونين (النون التي في الأمثلة الخمسة) كما تحذف مع الجوازم (وهي يفعلان وتفعلان وتفعلون ويفعلون وتفعلين) لما سبق من أن النون التي في هذه الأمثلة علامة الإعراب والفعل مع نون التأكيد يصير مبنيا لما ذكرناه في نون جماعة النساء واعلم أن قوله هذا يوهم جواز دخول كل من النونين في الأمثلة الخمسة واثنان منها يفعلان وتفعلان وقد تقرر أن الخفيفة لاتدخلهما وأجاب بعضهم بأنه تنبيه على أن النون تحذف من الفعل معهما على مذهب يونس حيث أجاز دخولهما في يفعلان وتفعلان وفساده يظهر بأدنى تأمل إذ لا أثر في الكتاب من مذهب يونس لكن يمكن الجواب عنه بأن تقول النون في الأمثلة الخمسة تحذف مع النون الخفيفة والثقيلة وهذا إنما يكون عند ثبوت المعية، وأما مالا يثبت مع المعية كيفعلان وتفعلان فلا يكون الحذف ثمة وقد تقدم أنه لامعية بين الخفيفة وفعل الاثنين فلا يكون فيه ذلك فافهم فإنه لطيف (ويحذف) مع حذف النون (واو يفعلون و) واو (تفعلون) أي فعل جماعة الذكور الغائب والمخاطب (وياء تفعلين) أي فعل الواحدة المخاطبة لأن التقاء الساكنين وإن كان على حده على ما ذكره المصنف لكنه ثقلت الكلمة فيه واستطالت وكانت الضمة والكسرة تدلان على الواو والياء فحذفتا هذا مع الثقيلة وأما مع الخفيفة فالتقاء الساكنين على غير حده ولم تحذف الألف من يفعلان وتفعلان لئلا يلتبسا بالواحد والقياس يقتضي أن لاتحذف الواو والياء أيضا كما هو مذهب بعضهم إذ كل منهما في هذه الأمثلة ضمير الفاعل والتقاء الساكنين على حده لكن قد ذكرنا أنه لا يجب بل يجوز وإن كان على حده وقيل حد التقاء الساكنين أن يكون الأول حرف لين والثاني مدغما ويكونان في كلمة فهو هنا ليس على حده لأنه في كلمتين الفعل ونون التأكيد لكن اغتفر في الألف وإن لم يكن على حده لدفع الالتباس ولكونها أخف ولعله مراد المصنف ولم يصرح به اكتفاء بتمثيله بكلمة واحدة أعني دابة وكذا فعل العلامة جار الله رحمة الله عليه وهنا موضع تأمل ففي الجملة تحذف الواو والياء (إلا إذا انفتح ماقبلهما) فإنهما لايحذفان حينئذ لعدم مايدل عليهما أعني الضم والكسر بل تحرك الواو بالضم والياء بالكسر لدفع التقاء الساكنين (نحو لا تخشون) أصله تخشيون حذف ضم الياء للثقل ثم الياء لالتقاء الساكنين فقيل تخشون وأدخل لا الناهية فحذفت النون فقيل لا تخشوا فلما أدخل نون التأكيد التقى ساكنان الواو والنون المدغمة ولم تحذف الواو لعدم مايدل عليها بل حرك بما يناسبه وهو الضم لكونه أخاه فقيل لاتخشون وهي نهي المخاطب لجمع الذكور (ولاتخشين) أصله تخشيين حذفت كسرة الياء ثم الياء وأدخل لا وحذفت النون وقيل لا تخشي فلما ألحق نون التأكيد التقى ساكنان الياء والنون فلم تحذف الياء

الْفِعْلِ إِذَا كَانَ فِعْلَ الْوَاحِدِ وَالْوَاحِدَةِ الْغَائِبَةِ ، وَيُضَمُّ إِذَا كَانَ فِعْلَ جَمَاعَةِ الذُّكُورِ ، وَيُكْسَرُ آخِرُ الْفِعْلِ إِذَا كَانَ فِعْلَ الْوَاحِدَةِ الْمُخَاطَبَةِ ، فَتَقُولُ فِي أَمْرِ الْغَائِبِ مُؤَكَّدًا بِالنُّونِ الثَّقِيلَةِ : لِيَنْصُرَنَّ ، لِيَنْصُرَانِّ ، لِيَنْصُرُنَّ ، لِتَنْصُرَنَّ ، لِتَنْصُرَانِّ ، لِيَنْصُرْنَانِّ . وَبِالْخَفِيفَةِ : لِيَنْصُرَنْ ، لِيَنْصُرُنْ ، لِتَنْصُرَنْ ، وَتَقُولُ فِي أَمْرِ الْحَاضِرِ مُؤَكَّدًا بِالنُّونِ الثَّقِيلَةِ : اُنْصُرَنَّ ، اُنْصُرَانِّ ، اُنْصُرُنَّ ، اُنْصُرِنَّ ، اُنْصُرَانِّ ،

لما مر بل حرك بالكسر لكونه مناسبا لما هو نهى المخاطبة (ولتبلون) أصله تَبْلُوُوْنَ فأعل إعلال تخشون فقيل لتبلون فادخل نون التأكيد وحذفت نون الإعراب وضمت الواو كما فى لاتخشون وهو فعل جماعة الذكور المخاطبين مبنيا للمفعول من البلاء وهو التجربة (فأما ترين) أصله ترأيين على وزن تفعلين حذفت الهمزة كما سيجئ فقيل تريين ثم حذفت كسرة الياء ثم الياء ولك أن تقول فى الجمع قلبت الواو ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلها ثم حذفت الألف وهذا أولى وإياك أن تظن أن المحذوف واو الضمير وياؤه كما ظن صاحب الكواشى فى تفسيره فانه من بعض الظن بل المحذوف لام الفعل لأنه أولى بالحذف من ضمير الفاعل وهو ظاهر فقيل ترين فادخل إما وهى من حروف الشرط لحذفت النون علامة للجزم وألحق نون نون التأكيد وكسر الياء ولم يحذف لما ذكر فى لا تخشين فصار إما ترين وقد أخطأ من قال حذفت النون لأجل نون التأكيد لأنه لا يلحقه قبل دخول إما لما تقدم فى أول البحث وكذا لا تخشون ولا تخشين بخلاف لتبلون فانه لحقه لكونها جواب القسم وعلى هذا الخفيفة نحو لاتخشون ولاتخشين ولم تقلب الواو والياء من هذه الأمثلة ألفا لأن حركتهما عارضة لا اعتداد بها وهذا هو السر فى عدم إعادة اللام المحذوفة حيث لم يقل لا تخشاون وقال المالكى حذف ياء الضمير بعد الفتحة لغة طائية نحو ارضن فى ارضى وكذا لا تخشن فى لا تخشى (ويفتح) مع التونين (آخر الفعل إذا كان) الفعل (فعل الواحد والواحدة الغائبة) لأنه الأصل لخفته فالعدول عنه إنما يكون لغرض (ويضم) آخر الفعل (إذا كان) الفعل فعل جماعة الذكور) ليدل الضم على الواو المحذوفة (ويكسر) آخر الفعل (إذا كان) الفعل (فعل الواحدة المخاطبة) ليدل الكسر على الياء المحذوفة وكان الأولى أن يقول ما قبل النون بدل آخر الفعل ليشمل نحو لا تخشون ولا تخشين فان الواو والياء ليسا آخر الفعل بل كل منهما اسم برأسه لأن الفعل تخشى وهما ضمير الفاعل والجواب أن هذا الضمير كجزء من الفعل فكأنه آخر الفعل وقيل الغرض بيان آخر الفعل غير الناقص لأن الناقص قد علم حكمه فى لاتخشون ولا تخشين (فتقول فى أمر الغائب مؤكدا بالنون الثقيلة لينصرن) بالفتح لكونه فعل الواحد (لينصران لينصرن) بالضم لكونه فعل جماعة الذكور أصله لينصرون حذف الواو لالتقاء الساكنين (لتنصرن) بالفتح أيضا لأنه فعل الواحدة الغائبة (لتنصران لينصرنان وبالخفيفة لينصرن) بالفتح (لينصرن) بالضم (لتنصرن) بالفتح لما علم وترك البواقى لأن الخفيفة لا تدخلها (وتقول فى أمر الحاضر المؤكد بالثقيلة انصرن انصران انصرن انصرن) بالكسر لأنه فعل الواحدة المخاطبة (انصران

انْصُرْنَانِّ، وَبِالْخَفِيفَةِ: انْصُرَنْ، انْصُرُنْ، انْصُرِنْ، وَقِسْ عَلَى هَذَا

وَأَمَّا اسْمُ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ مِنَ الثُّلَاثِيِّ الْمُجَرَّدِ فَالْأَكْثَرُ أَنْ يَجِيءَ اسْمُ الْفَاعِلِ مِنْهُ عَلَى وَزْنِ فَاعِلٍ، تَقُولُ: نَاصِرٌ، نَاصِرَانِ، نَاصِرُونَ، نُصَّارٌ، وَنُصَّرٌ، وَنَصْرٌ، وَنَصَرَةٌ، نَاصِرَةٌ، نَاصِرَتَانِ، نَاصِرَاتٌ، وَنَوَاصِرُ، وَالْأَكْثَرُ أَنْ يَجِيءَ اسْمُ الْمَفْعُولِ مِنْهُ عَلَى وَزْنِ مَفْعُولٍ، تَقُولُ: مَنْصُورٌ، مَنْصُورَانِ، مَنْصُورُونَ، مَنْصُورَةٌ، مَنْصُورَتَانِ، مَنْصُورَاتٌ، وَمَنَاصِرُ، وَتَقُولُ: مَمْرُورٌ بِهِ، مَمْرُورٌ بِهِمَا، مَمْرُورٌ بِهِمْ، مَمْرُورٌ بِهَا، مَمْرُورٌ بِهِمَا، مَمْرُورٌ بِهِنَّ، فَتُثَنِّي وَتَجْمَعُ وَتُؤَنِّثُ وَتُذَكِّرُ الضَّمِيرَ فِيمَا يَتَعَدَّى بِحَرْفِ الْجَرِّ، لَا الِاسْمَ

انصرنانّ وبالخفيفة انصرن انصرن انصرن وقس على هذا نظائره) أى نظائر كل من لينصرن وانصرن الخ نحو اضربن واعلمن وليضربن وليعلمن وغير ذلك إلى سائر الافعال والأمثلة (وأما اسم الفاعل والمفعول من الثلاثى المجرد فالأكثر أن يجيء اسم الفاعل منه على فاعل تقول ناصر للواحد (ناصران) للاثنين حال الرفع وناصرين فى النصب والجر (ناصرون) لجماعة الذكور فى الرفع ناصرين فى النصب والجر وذلك لأنهم لما جعلوا إعرابهما بالحروف ثلاثة وكان الحروف أعنى الواو والألف والياء جعلوا رفع المثنى بالألف لخفتها والمثنى مقدم ورفع الجمع بالواو لمناسبة الضمة ثم جعلوا جر المثنى والمجموع بالياء وفتحوا ماقبل الياء فى المثنى وكسروا فى الجمع فرقا بينهما ولما رأوا أنه يفتح فى بعض الصور فى الجمع أيضا نحو مصطفين فتحوا النون فى الجمع وكسروه فى المثنى ثم جعلوا النصب فيهما تابعا للجر (ناصرة) للواحدة (ناصرتان) للتثنية (ناصرات) لجماعة الأناث (ونواصر) أيضا لها (والأكثر أن يجيء اسم المفعول منه على مفعول تقول منصور منصوران منصورون منصورة منصورتان منصورات ومناصير) وإنما قال والأكثر لأنهما قد يكونان على غير فاعل ومفعول نحو ضراب وضروب ومضراب وعليم وحذر فى اسم الفاعل ونحو قتيل وجلوب فى اسم المفعول وكذا الصفة المشبهة باسم الفاعل عند أهل هذه الصناعة (وتقول) رجل (ممرور به) ورجلان (ممرور بهما) ورجال (ممرور بهم) وامرأة (ممرور بها) وامرأتان (ممرور بهما) ونساء (ممرور بهن ممرور بك ممرور بكما ممرور بكم ممرور بك ممرور بكما ممرور بكن ممرور بى ممرور بنا) أى لايبنى اسم المفعول من اللازم إلا بعد أن تعديه إذ ليس له مفعول (فتثنى) أنت (وتجمع وتؤنث وتذكر الضمير فيما) أى فى الاسم الذى (يتعدى بحرف الجر لا اسم المفعول) فلا تقول ممرورات بهما ولا ممرورون بهم ولا ممرورة بها ونحو ذلك لأن القائم مقام الفاعل لفظا أعنى الجار والمجرور من حيث هو هو ليس بمؤنث ولا مثنى ولا مجموع فلا وجه لتأنيث العامل وتثنيته وجمعه وظاهر عبارة صاحب الكشاف أن مثل هذا الفاعل يجوز أن يتقدم فيقال زيد ممرور لأنه ذكر فى قوله تعالى «كل أولئك كان عنه مسئولا» أن عنه فاعل مسئولا قدم

المفعول . وفعيل قد يجيء بمعنى الفاعل : كالرحيم بمعنى الراحم ، وبمعنى المفعول كالقتيل بمعنى المقتول

وأما مازاد على الثلاثي فالضابط فيه أن تضع في مضارعه الميم المضموم موضع حرف المضارعة

وتكسر ماقبل آخره في الفاعل وتفتحه في المفعول نحو : مكرِم ومكرَم ، ومدحرِج ومدحرَج ،

ومستخرِج ومستخرَج ، وقد يستوي لفظ اسم الفاعل والمفعول في بعض المواضع كمجاب ،

ومنجاب ، ومختار ، ومنقاد ، ومضطر ، ومعتد ومنصب ، ومنصب فيه ، ومنجاب ، ومنجاب عنه ،

ويختلف التقدير

عليه (وفعيل قد يجيء بمعنى الفاعل كالرحيم بمعنى الراحم) للمبالغة (وبمعنى المفعول كالقتيل بمعنى المقتول) وأمثلتهما في التثنية والجمع والتذكير والتأنيث كأمثلة اسم الفاعل والمفعول إلا أنه يستوى لفظ المذكر والمؤنث في الذى بمعنى المفعول إذا ذكر الموصوف نحو رجل قتيل وامرأة قتيل بخلاف مررت بقتيل فلان وقتيلته فإنهما لايستويان لخوف اللبس هذا في الثلاثي المجرد (وأما مازاد على الثلاثة) ثلاثيا كان أو رباعيا (فالضابط فيه) أي في بناء اسم الفاعل والمفعول منه والمراد بالضابط أمر كلي منطبق على الجزئيات (أن تضع في مضارعه الميم المضمومة موضع حرف المضارعة وتكسر ما قبل الآخر) أي آخر المضارع (في اسم (الفاعل) كما فعلت في فعله وهو المبني للفاعل (وتفتحه) أي ما قبل الآخر (في) اسم (المفعول) كما تفتحه في فعله أعني المبني للمفعول (نحو مكرم) بالكسر اسم فاعل (ومكرم) بالفتح اسم مفعول (ومدحرج ومدحرج ومستخرج ومستخرج) وكذا قياس بواقي الأمثلة إلا ما شذ من نحو أسهب أي أطنب وأكثر في الكلام فهو مسهب وأحصن فهو محصن وألفج أي أفلس فهو ملفج بفتح ماقبل الآخر في الثلاثة اسم الفاعل وكذا أعشب المكان فهو عاشب وأورس فهو وارس وأيفع الغلام فهو يافع ولا يقال معشب ولا مورس ولا موفع (وقد يستوي لفظ) اسم (الفاعل و) اسم (المفعول في بعض المواضع كمجاب ومنجاب ومختار ومضطر ومنقد ومنصب) في اسم الفاعل (ومنصب فيه) في المفعول (ومنجاب) أي منقطع ومنكشف في اسم الفاعل (ومنجاب عنه) في اسم المفعول فان لفظ اسم الفاعل والمفعول في هذه الأمثلة مستو لسكون ما قبل الآخر بالإدغام في بعض وبالقلب في بعض والفرق إنما كان بحركته فلما زالت الحركة استويا (ويختلف في التقدير) لأنه يقدر كسر ما قبل الآخر في اسم الفاعل وفتحه في المفعول ويفرق في الأخيرين بأنه يلزم مع اسم المفعول ذكر الجار والمجرور لكونهما لازمين بخلاف اسم الفاعل لايقال لانسلم استواءهما في الأخيرين لأنا نقول اسم الفاعل والمفعول هما لفظتا منصب ومنجاب والجار والمجرور شرط لا شطر له وإذ قد فرغنا من السالم وقد حان أن نشرع في غيره فنقول قد تبين من تعريف السالم أن غير السالم ثلاثة وهي المضاعف والمعتل والمهموز والمصنف رحمة الله عليه يذكرها في ثلاثة فصول مقدما المضاعف

فصل في المضاعف، ويقال له الأصم لشدته وهو من الثلاثي المجرد والمزيد فيه : ما كان عينه ولامه من جنس واحد كرد وأعد ؛ فإن أصلهما ردد وأعدد ، فأسكنت الدال الأولى وأدغمت في الثانية ، ومن الرباعي ما كان فاؤه ولامه الأولى من جنس واحد وكذلك عينه ولامه الثانية من جنس واحد ، ويقال له المطابق أيضا ، نحو زلزل يزلزل زلزلة وزلزالا

وإنما ألحق المضاعف بالمعتلات لأن حرف التضعيف يلحقه الإبدال كقولهم «أمليت» بمعنى

وإن كان ملحقا بالمعتلات فناسب أن يذكر عقبها لكن قدمه لمشابهة السالم في قلة التغيير وكون حروفه حروف الصحيح قائلا

﴿فصل المضاعف﴾ هو اسم مفعول من ضاعف قال الخليل التضعيف أن يزاد على الشيء فيجعل اثنين وأكثر وكذلك الإضعاف والمضاعفة (ويقال له) أي للمضاعف (الأصم) لتحقق الشدة فيه بواسطة الإدغام يقال حجر أصم أي صلب وكان أهل الجاهلية يسمون رجبا شهر الله الأصم قال الخليل إنما سمي بذلك لأنه لا يسمع فيه صوت مستغيث لأنه من الأشهر الحرم ولا يسمع فيه أيضا حركة قتال ولا قعقعة سلاح ولما كان المضاعف في الثلاثي غيره في الرباعي لم يجمعهما في تعريف واحد بل ذكر أولا الثلاثي وقال (وهو) أي المضاعف (من الثلاثي المجرد والمزيد فيه ما كان عينه ولامه من جنس واحد) يعني إن كان العين باء كان اللام باء وإن كان دالا كان دالا وهكذا (كرد) في الثلاثي المجرد (وأعد) الشيء أي هيأه في المزيد فيه فبين كون عينهما ولامهما من جنس واحد بقوله (فإن أصلهما ردد وأعدد) فالعين واللام دالان كما ترى فأسكنت الأولى وأدغمت في الثانية فقوله المضاعف مبتدأ وهو مبتدأ ثان خبره ما كان والجملة خبر المبتدأ الأول وقوله من الثلاثي حال ويقال له الأصم جملة معترضة ويجوز أن يكون فصل المضاعف على الإضافة (وهو) أعني المضاعف (من الرباعي) مجردا كان أو مزيدا فيه (ما كان فاؤه ولامه الأولى من جنس واحد وكذلك عينه ولامه الثانية) أيضا من جنس واحد (ويقال له) أي للمضاعف من الرباعي (المطابق أيضا) بالفتح اسم مفعول من المطابقة وهي الموافقة وتقول طابقت بين الشيئين إذا جعلتهما على حد واحد وقد طوبق فيه الفاء واللام الأولى والعين واللام الثانية (نحو زلزل) الشيء زلزلة و (زلزالا) أي حركه ويجوز في مصدره فتح الفاء وكسره بخلاف الصحيح فإنه بالكسر لا غير نحو دحرج دحراجا وقوله أيضا إشارة إلى أنه يسمى الأصم أيضا لأنه وإن لم يكن فيه إدغام لتحقق شدته لكنه حمل على الثلاثي ولأن علة الإدغام اجتماع المثلين فإذا كان مرتين كان أدعى إلى الإدغام لكنه لم يدغم لمانع وهو وقوع الفاصلة بين المثلين فكان مثل ما امتنع فيه الإدغام من الثلاثي فإنه يسمى بذلك حملا على الأصل ولما كان هنا مظنة سؤال وهو أنه لم ألحق المضاعف بالمعتلات وجعل من غير السالم مع أن حروفه حروف الصحيح أشار إلى جوابه بقوله (وإنما ألحق المضاعف بالمعتلات لأن حرف التضعيف يلحقه الإبدال) وهو أن يجعل حرف موضع آخر والحروف التي تجعل

أَمْلَلْتُ . وَالْحَذْفُ كَقَوْلِهِمْ « مَسْتُ وَظَلْتُ » بِفَتْحِ الْفَاءِ وَكَسْرِهَا فِيهِمَا ـ « وَأَحَسْتُ » أَيْ مَسِسْتُ وَظَلِلْتُ وَأَحْسَسْتُ

وَالْمُضَاعَفُ يَلْحَقُهُ الْإِدْغَامُ ـ وَهُوَ أَنْ تُسَكِّنَ الْأَوَّلَ وَتُدْرِجَ فِي الثَّانِي وَيُسَمَّى الْحَرْفُ الْأَوَّلُ

موضع حرف آخر حروف أنصت يوم جد طاه زل وكل منها يبدل من عدة حروف ولا يليق بيان ذلك هنا وذلك الابدال (كقولهم أمليت بمعنى امللت) يعنى أن أصله أمللت قلبت اللام الأخيرة ياء لثقل اجتماع المثلين مع تعذر الادغام لسكون الثانى وأمثال هذه كثيرة فى الكلام نحو « تقضى البازى » أى تقضض وحسيت بالخبر أى حسست به وتعليت أى تعللت (وكذا) الرباعى نحو دهديت أى دهدهت وصهصيت أى صهصهت وأمثال ذلك ولأنه يلحقه (الحذف كقولهم مست وظلت بفتح الفاء وكسرها وأحست أى مسست وظللت وأحسست) يعنى أن أصل مست مسست بالكسر فحذفت السين الاولى لتعذر الادغام مع اجتماع المثلين والتخفيف مطلوب واختصت الأولى لأنها تدغم وقيل الثانية لأن الثقل إنما يحصل عندها وأما فتح الفاء فلأنه حذفت السين مع حركتها فبقيت الفاء مفتوحة على حالها وأما الكسر فلأنه نقل حركة السين إلى الميم بعد إسكانها وحذفت السين فقيل مست بكسر الميم وكذلك ظلت بلا فرق وأصل أحست أحسست نقلت فتحة السين إلى الحاء وحذفت إحدى السينين فقيل أحست وأنشد الأخفش

مسنا السماء فنلناها وطالهم ۞ حتى رأوا أحدا يهوى وثهلانا

وفى التنزيل فظلتم تفكهون وروى أبو عبيدة قول أبو زبيد

خلا أن العتاق من المطايا ۞ أحسن به فهن إليه شوس

وهذه اللغة من شواذ التخفيف قال فى الصحاح مسست الشيء بالكسر أمسه مسا فهذه اللغة الفصيحة وحكى أبو عبيدة مسست الشيء بالفتح أمسه بالكسر ويقال ظللت أفعل كذا بالكسر ظلولا إذا عملته بالنهار دون الليل وأحست بالخبر وأحسست به أى أيقنت به وربما قالوا أحسيت بالخبر يبدلون من السين ياء قال أبو زبيد « أحسن به فهن إليه شوس » فلما لحق الابدال والحذف حرف التضعيف كما يذكر فى بابه ألحق المضاعف بالمعتلات وجعل من غير السالم مثلها وفيه نظر لأن الابدال والحذف كما يلحقان المضاعف يلحقان الصحيح أيضا أما الحذف ففى نحو تجنب وتقاتل وتدحرج كما مر وأما الابدال فأكثر من أن يحصى ويمكن الجواب بأنهما يلحقان المضاعف فى الحروف الأصلية كالمعتل بخلاف الصحيح فانهما لا يلحقان حروفه الأصلية بل الابدال يلحقها دون الحذف وفى قوله كما فى قولهم أمليت الخ رمز خفى إلى ذلك فكان الأولى أن يقول لأن حرف التضعيف يصير حرف علة كما فى أمليت وأحسيت (والمضاعف يلحقه الادغام) وهو فى اللغة الاخفاء والادخال يقال أدغمت اللجام الفرس أى أدخلته فى فيه وأدغمت الثوب فى الوعاء والادغام إفعال من عبارة الكوفيين والادغام افتعال من عبارة البصريين وقد ظن أن الادغام بالتشديد افتعال غير متعد وهو سهو لما قال فى الصحاح يقال أدغمت الحرف وادغمته على افتعلته (و) فى الاصطلاح (هو أن تسكن

مدغما ، والثانى مدغما فيه ، وذلك واجب فى نحو : مد يمد ، وأعد يعد، واعتد يعتد، وانقد ينقد ، واسود يسود ، واسواد يسواد ، واستعد يستعد ، واطمأن يطمئن ، وتماد يتماد ، وكذا هذه الأفعال إذا بنيتها للمفعول ، نحو مد يمد ونظائره ، وفى نحو مد مصدرا ، وكذلك إذا اتصل بالفعل

الحرف (الأول) من المتجانسين (ويدرج فى) الحرف (الثانى) نحو مد فان أصله مدد أسكنت الدال الأولى وأدرجت فى الثانية وإنما أسكن الأول ليتصل بالثانى إذ لو حرك لم يتصل به لحصول الفاصل وهو الحركة والثانى لا يكون إلا متحركا لأن الساكن كالميت لا يظهر نفسه فكيف يظهر غيره (ويسمى) الحرف (الأول) من المتجانسين إذا أدغمته (مدغما) اسم مفعول لادغامك إياه (و) يسمى الحرف (الثانى مدغما فيه) لإدغامك الأول فيه والغرض من الإدغام التخفيف فإن التلفظ بالمثلين فى غاية الثقل ثم لايقال إن قوله أن تسكن الأول غير شامل لنحو مد مصدرا فإن أصله مدد والأول ساكن فلا يسكن لانا نقول إنه لما ذكر أن المتحرك يسكن عند إدغامه علم إبقاء الساكن بحاله بالطريق الأولى (وذلك) أى الإدغام (واجب فى) الماضى والمضارع من الثلاثى المجرد مطلقا ومن المزيد فيه من الأبواب التى يذكرها مالم يتصل بها الضمائر البارزة المرفوعة المتحركة فإن اتصلت ففيه تفصيل يذكر فعبر عما ذكرنا بقوله (نحو مد يمد وأعد يعد وانقد ينقد واعتد يعتد) ولما كان هناك أفعال يجب فيها الإدغام مثل المضاعف وإن لم تكن من المضاعف ذكرها استطرادا بين ذلك لكنه خلطها وكان الأولى أن يميزها فقال (واسود يسود) من باب الافعلال (واسواد يسواد) من باب الافعيلال وليسا من المضاعف لأن عينهما ولامهما ليسا من جنس واحد فإن عينهما الواو ولامهما الدال (واستعد يستعد) مضاعف من باب الاستفعال (واطمأن يطمئن) أى سكن اطمئنانا وطمأنينة وليس من المضاعف لأن عينه الميم ولامه النون وهو من باب الافعلال كالاقشعرار (وتماد يتماد) مضاعفين من باب التفاعل فيجب فى هذه الصور الادغام لاجتماع المثلين مع عدم المانع من الإدغام وكذا إذا لحقها تاء التأنيث فى نحو مدت وأعدت وانقدت الخ (وكذا هذه الأفعال) التى يجب فيها الإدغام إذا بنيت للفاعل يجب فيها الإدغام (إذا بنيتها للمفعول) ماضيا كان أو مضارعا (نحو مد) والأصل مدد ومدت والأصل مددت (يمد) والأصل يمدد وكذا تمد وأمد ونمد (وكذا نظائره) أى نظائر مد يمد كأعد يعد وانقد ينقد فيه واعتد يعتد به واستعد يستعد له وتمود يتماد بالتقاء الساكنين على حده وكذا البواقى فهذه هى الأبواب التى يدخل فيها الإدغام ومابقى فبعضه لم يجئ منه المضاعف وبعضه جاء ولكن ليس للإدغام إليه سبيل نحو مدد يمدد فى التفعيل وتمدد يتمدد فى التفعل وذلك لأن العين وهو الذى يدغم فيه متحرك أبدا لإدغام حرف آخر فيه فهو لايدغم فى حرف آخر لامتناع إسكانه (وفى نحو مد) أعنى (مصدرا) أى وكذلك الإدغام واجب فى كل مصدر مضاعف لم يقع بين حرفى التضعيف حرف فاصل ويكون الثانى متحركا وعقب نحو مد بقوله مصدرا دفعا لتوهم أنه ماض أو أمر (وكذلك) أى الادغام

أَلِفُ الضَّمِيرِ أَوْ وَاوُهُ أَوْ يَاؤُهُ ، نَحْوُ : مُدَّا ، مُدُّوا ، مُدِّي ، وَالإِدْغَامُ مُمْتَنِعٌ فِي نَحْوِ : مَدَدْتُ مَدَدْنَا وَمَدَدْتَ — إِلَى مَدَدْتُنَّ وَمَدَدْنَ ، وَيَمْدُدْنَ ، وَتَمْدُدْنَ ، وَامْدُدْنَ ، وَلَا تَمْدُدْنَ ، وَجَائِزٌ إِذَا دَخَلَ الجَازِمُ عَلَى فِعْلِ الوَاحِدِ : فَإِنْ كَانَ مَكْسُورَ العَيْنِ كَيَفِرُّ ، أَوْ مَفْتُوحَهَا كَيَعَضُّ ، تَقُولُ لَمْ يَفِرَّ ، وَلَمْ يَعَضَّ ،

واجب (إذا اتصل بالفعل) المضاعف أو ماشاكله بما مر (ألف الضمير أو واوه أو ياؤه) سواء كان ماضيا أو مضارعا أو أمرا مجردا أو مزيدا فيه مجهولا أو معلوما ولذا قال بالفعل ولم يقل بهذه الأفعال وذلك لأن ماقبل هذه الضمائر وهو الثاني من المتجانسين يجب أن يكون متحركا لئلا يلزم التقاء الساكنين وحينئذ إن كان الأول ساكنا يدرج وإلا يسكن ويدرج في الثاني فالألف (نحو مدا) بفتح الميم أوضمه فعل الاثنين من الماضي أو الأمر (و) الواو (نحو مدوا) بفتح الميم أوضمه فعل جماعة الذكور من الماضي أو الأمر (و) الياء نحو (نحو مدي) بضم الميم وهو فعل الأمر للمؤنث من تمدين فإن أكثر المحققين على أن هذه الياء ياء الضمير كألف يفعلان وواو يفعلون وخالفهم الأخفش وقس على هذا البواقي من المزيد فيه ومن المضارع وغير ذلك والضابط أنه يجب في كل فعل اجتمع فيه متجانسان ولم يقع بينهما فاصل ويكون الثاني متحركا وأما نحو قولهم قطط شعره إذا اشتدت جعودته وضبب البلد إذا كثر ضبابها بفك الإدغام فشاذ جيء به لبيان الأصل وضننوا في قوله مهلا أعاذل قد جربت من خلقي أني أجود لأقوام وإن ضننوا محمول على الضرورة والشائع الكثير ضنوا أي بخلوا (والإدغام ممتنع) في كل فعل اتصل به الضمير البارز المرفوع المتحرك كتاء المخاطب وتاء المتكلم ونونه في الماضي ونون جماعة النساء مطلقا ماضيا كان أو غيره مجردا كان أو مزيدا فيه مبنيا للفاعل أو المفعول لأن هذه الضمائر يقتضي أن يكون ماقبلها ساكنا وهو الثاني من المتجانسين فلا يمكن الإدغام وعبر عن جميع ذلك بقوله (في نحو مددت ومددنا ومددت إلى مددتن) يعني مددت مددنا مددتم مددت مددتما مددتن (ومددن ويمددن وتمددن وامددن ولا تمددن) هذه أمثلة نون جماعة النساء (و) الادغام (جائز إذا دخل الجازم على فعل الواحد) أي جازم كان فيجوز عدم الإدغام نظراً إلى أن شرط الإدغام تحرك الحرف الثاني وهو ساكن هنا فلا يدغم ويقال لم يمدد وهو لغة الحجازيين قال الشاعر ومن يك ذا فضل فيبخل بفضله ٭ على قومه يستغن عنه ويذمم فإن قوله ويذمم مجزوم لكونه عطفا على يستغن وهو جواب الشرط أعني من يك ويجوز الادغام نظرا إلى أن السكون عارض لا اعتداد به فيحرك الثاني ويدغم فيه الأول فيقال لم يمد بالضم أو الفتح أو الكسر كما سيأتي إن شاء الله وهو لغة بني تميم والأول هو الأقرب إلى القياس وفي التنزيل ولا تمنن تستكثر فإن قلت إن السكون في مددت ونحوه أيضا عارض فلم لايجوز فيه الادغام قلت لأن هذه الضمائر جزء من الكلمة وسكن ما قبلها دلالة على ذلك فلو حرك لزال الغرض ولأن الادغام موقوف على تحرك الثاني وهو موقوف على الادغام لئلا يتوالى الحركات الأربع فيلزم الدور وفي هذا نظر إذ تحرك الثاني لايتوقف على الادغام بل على إسكان الأول وهو جزء الادغام لانفسه وإنما قال على فعل الواحد لأن الادغام واجب في فعل الاثنين

بكسر اللام وفتحها ، وتقول : لم يفرر ، ولم يعضض ، بفك الإدغام ، وهكذا حكم يقشعر ، ويحمر ويحمار ، وإن كان العين من المضارع مضموما فيجوز الحركات الثلاث مع الإدغام وفكه ، فتقول لم يمد بحركات الدال ، ولم يمدد ؛ وهكذا حكم الأمر ، فتقول فر ، وعض بكسر اللام وفتحها ، وإن كان مضموم العين فتقول : مد بحركات الدال ، وامدد ، وتقول فى اسم الفاعل : ماد ،

وفعل جماعة الذكور وفعل الواحدة المخاطبة كما مر ويمتنع فى فعل جماعة النساء فالجائز فى فعل الواحد غائبا كان أو مخاطبا أو متكلما وكذا فى الواحدة الغائبة ولفظ المصنف رحمة الله عليه لا يشعر بذلك الواحد إذ لا يندرج فى لفظ الواحد الواحدة ولا يصح أن يقال المراد فعل الشخص الواحد مذكرا كان أو مؤنثا لأنه يندرج فيه حينئذ فعل الواحدة المخاطبة والادغام فيه واجب لا جائز اللهم الا أن يقال قد علم حكمه فهو فى حكم المستثنى ولا يخلو عن تعسف فهذا المضارع المجزوم لا يخلو من أن يكون مكسور العين أو مفتوحه أو مضمومه (فان كان مكسور العين كيفر) أى يهرب (أو مفتوحه كيعض) الشىء ويعض عليه أى يأخذه بالسن (فتقول لم يفر ولم يعض بكسر اللام وفتحها) أما الكسر فلأن الساكن إذا حرك حرك بالكسر لما بين الكسر والسكون من التآخى ولأن الجزم قد جعل عوضا عن الجر عند تعذر الجر أعنى فى الأفعال فكذا جعل الكسر عوضا عن الجزم عند تعذر السكون وأما الفتح فلكونه أخف ولك أن تقول الكسر فى لم يفر لتابعة العين وكذا الفتح فى لم يعض (وتقول لم يفرر ولم يعضض) بفك الادغام كما هو لغة الحجازيين (وهكذا حكم يقشعر ويحمر ويحمار) يعنى تقول لم يقشعر ولم يحمر ولم يحمار بكسر اللام وفتحها لما مر ولم يقشعرر ولم يحمرر ولم يحمارر بفك الادغام وكسر ما قبل الآخر لانا نقدر الأصل فى يحمر ويحمار ويقشعر يحمرر ويحمارر ويقشعرر بكسر ما قبل الآخر فى المضارع والماضى مفتوحه حملا على الأخوات نحو اجتمع يجتمع واستخرج يستخرج وقولهم ارعوى يرعوى واحواوى يحواوى يدل عليه (وإن كان العين من المضارع مضموما فيجوز فيه) عند دخول الجازم عليه (الحركات الثلاث) يعنى الضم والفتح والكسر (مع الادغام ويجوز فكه) أى فك الادغام (تقول لم يمد بحركات الدال) الفتح للخفة والكسر لأنه الأصل فى حركة الساكن والضم لاتباع العين (و) تقول (لم يمدد) بفك الادغام كما تقدم (وهكذا حكم الأمر) يعنى أمر المخاطب وأما أمر الغائب فقد دخل تحت المجزوم يعنى يجوز فى الأمر إذا كان للواحد المخاطب ما يجوز فى المضارع المجزوم ولا تنس ما تقدم من أنه يجب إذا اتصل بالفعل ألف الضمير أو واوه أو ياؤه ويمتنع إذا اتصل به نون جماعة النساء فان كان مكسور العين أو مفتوحه (فتقول فر وعض بكسر اللام وفتحها) لما تقدم (وافرر واعضض) بفك الادغام (وإن كان مضموم العين فتقول مد بحركات الدال) الضم والفتح والكسر (وامدد) بفك الادغام لما ذكر فى المضارع وقد رويت الحركات الثلاث فى قول جرير

ذم المنازل بعد منزلة اللوى ٭ والعيش بعد أولئك الأيام

مَاْدَّانِ ، مَادُّونَ ، مَادَّةٌ ، مَادَّتَانِ ، مَادَّاتٌ ، وَمَوَادُّ ، وَتَقُولُ فِى اسْمِ الْمَفْعُولِ : مَمْدُودٌ كَمَنْصُورٍ .

(فَصْلٌ فِى الْمُعْتَلِّ) الْمُعْتَلُّ : هُوَ مَا كَانَ أَحَدُ أُصُولِهِ حَرْفَ عِلَّةٍ ، وَهِىَ الْوَاوُ ، وَالْأَلِفُ ، وَالْيَاءُ ، وَتُسَمَّى حُرُوفَ الْمَدِّ وَاللِّينِ ، وَالْأَلِفُ حِينَئِذٍ تَكُونُ مُنْقَلِبَةً عَنْ وَاوٍ أَوْ يَاءٍ ، وَأَنْوَاعُهُ سَبْعَةٌ :ـــ

والأعرف الأفصح الكسر فى مثل هذه الصورة أعنى عند التقاء الساكنين ومما جاء بفك الادغام قوله

واعدد من الرحمن فضلا ونعمة ٭ عليك إذا ما جاء للخير طالب

والمراد جواز الإدغام وفكه عندنا وإلا فالادغام واجب فى بنى تميم ممتنع فى الحجازيين قالوا وإذا اتصل بالمجزوم حال الادغام هاء الضمير لزم وجه واحد نحو ردها بالفتح وردّه بالضم على الأفصح وروى ردّه بالكسر وهو ضعيف واعلم أن حكم الثلاثى المزيد فيه فى جميع ماذكرنا حكم المجرد وان لم يذكره المصنف اكتفاء بالأصل فليعتبره الناظر إذ لا يخفى شئ منه على من اطلع على ماذكرنا (وتقول فى اسم الفاعل ماد) بالادغام وجوبا لاجتماع المثلين مع عدم المانع والتقاء الساكنين على حده والاصل مادد (مادان مادون مادة مادتان مادات ومواد وتقول فى) اسم (المفعول ممدود كمنصور) من غير إدغام لحلول الفاصل بين حرفى التضعيف وهو الواو فهو كالصحيح بعينه وأما المزيد فيه فاسم الفاعل والمفعول منه تابع للمضارع فان كان من الابواب المذكورة يجب وإلا يمتنع وأما الرباعى فلا مجال للإدغام فيه أصلا

فهذا أوان أن نشمر الذيل لتحقيق المعتل والمهموز وقدم المعتل على المهموز لما له من الأقسام والأبحاث ماليس للمهموز فكأنه يحرك نفس السامع فى طلبه لكونه أكثر بحثا

﴿ فصل فى المعتل ﴾ وهو اسم فاعل من اعتل أى مرض وسمى هذا القسم معتلا لما فيه من الاعتلال وأما فى الاصطلاح (فهو ما كان أحد أصوله) أى أحد حروفه الأصلية (حرف علة) واحترز بالأصلية عن نحو اعشوشب وقاتل وتفيهق وأمثالها ودخل فيه نحو قل وبع وعد وأمثالها ولا يتوهم خروج اللفيف من هذا التعريف بأن اثنين من أصوله حرفا علة لأنه إذا كان اثنان منها حرفى علة يصدق عليه أن أحدهما حرف علة ضرورة (وهى) أى حروف العلة (الواو والألف والياء) سميت بذلك لأن من شأنها أن ينقلب بعضها إلى بعض وحقيقة العلة تغيير الشئ عن حاله وعند بعضهم أن الهمزة من حروف العلة والجمهور على خلافه إذ لا يجرى فيها مايجرى فى الواو والألف والياء فى كثير من الأبواب وبذلك خرج المهموز عن حد المعتل (وتسمى) حروف العلة فى اصطلاحهم (حروف المد واللين) أطلق المصنف هذا الكلام إلا أن فيه تفصيلا فلا بد علينا أن نشير إليه وهو أن حروف العلة إن كانت متحركة لا تسمى حروف المد واللين لانتفائهما فيها وهذا فى غير الألف وإن كانت ساكنة تسمى حروف اللين لما فيها من اللين لا تساع مخرجها لأنها تخرج فى لين من غير خشونة على اللسان وحينئذ إن كانت حركات ما قبلها من جنسها بأن يكون ما قبل الواو مضموما والألف مفتوحا والياء مكسورا تسمى حروف المد أيضا لما فيها من اللين والامتداد نحو قال ويقول وباع يبيع وإلا تسمى حروف اللين لا المد لانتفائه فيها هذا فى الواو والياء وأما

الأول المعتل الفاء، ويقال له: المثال، لمماثلته الصحيح في احتمال الحركات: أما الواو فتحذف من الفعل المضارع الذي على يفعل بكسر العين، ومن مصدره الذي على فعلة — بكسر الفاء — وتسلم في سائر تصاريفه، تقول وعد يعد عدة ووعدا فهو واعد، وذاك موعود، والأمر عد،

الألف فيكون حرف مد أبدا وهما تارة يكونان حرفي علة فقط وتارة حرفي لين أيضا وتارة حرفي مد أيضا فحروف العلة أعم منهما وحروف اللين أعم من حروف المد هذا ولكنهم يطلقون على هذه الحروف حروف المد واللين مطلقا والمصنف جرى على ذلك ونقل عن المصنف في تسميتها حروف المد واللين أنها تخرج في لين من غير كلفة على اللسان وذلك لاتساع مخرجها فإن المخرج إذا اتسع انتشر الصوت وامتد ولان وإذا ضاق انضغط فيه الصوت وصلب (والألف حينئذ) أي حين إذ كان أحد الحروف الأصول من المعتل (تكون منقلبة عن واو أو ياء) نحو قال وباع لأن الحروف الأصول هي حروف الماضي من المجرد وهي من الثلاثي متحركة أبدا في الأصل والألف ساكنة فلا تكون أصلا وأما الرباعي فإن الحروف الأصول تكون متحركة إلا الثاني فلا يجوز أن يكون الثاني ألفا لالتباسه بفاعل من الثلاثي المزيد فيه ولأنه امتنع كونه أصلا في الثلاثي فحمل عليه الرباعي واحترز بقوله حينئذ عن الألف في نحو قاتل واحمار وتباعد مما ليس من الحروف الأصول فإنها ليست منقلبة بل هي زائدة واعلم أن الألف في الأفعال كلها وفي الأسماء المتمكنة إما أن تكون زائدة أو منقلبة بخلاف الأسماء الغير المتمكنة والحروف نحو متى ومهما وبلى وعلى وما أشبه ذلك فإنها فيها أصلية واعلم أن المعتل جنس تحته أنواع مختلفة الحقائق كمعتل الفاء والعين واللام وغير ذلك فأشار إلى انحصار أنواعه بقوله (وأنواعه سبعة) لأن حرف العلة فيه إما أن يكون متعددا أولا فإن لم يكن متعددا فإما فاء أو عين أو لام فهذه ثلاثة أقسام وإن كان متعددا فإما أن يكون اثنين أو أكثر فالثاني قسم واحد والأول إما أن يفترقا أو يقترنا فإن افترقا فهو قسم آخر وإن اقترنا فإما أن يكون فاء وعينا أو عينا ولاما فهذان قسمان آخران فالمجموع سبعة أنواع النوع (الأول) من الأنواع السبعة (المعتل الفاء) بإضافة المعتل إلى الفاء إضافة لفظية أي الذي اعتل فاؤه قدم ما يكون حرف العلة فيه غير متعدد لكثرة أبحاثه واستعماله ثم قدم المعتل الفاء لتقدم الفاء على العين واللام وهو ما يكون فاؤه حرف علة (ويقال له المثال لمماثلته) أي مشابهته (الصحيح في احتمال الحركات) تقول وعد وعدا وعدوا كما تقول ضرب ضربا ضربوا بخلاف الأجوف والناقص والفاء إما أن يكون واوا أو ياء إذ الألف ليس بأصل ولا يمكن أن يكون فاؤه ألفا لسكونه وقدم بحث الواو لأن له أحكاما ليست للياء فقال (أما الواو فتحذف من الفعل المضارع الذي) يكون (على) وزن (يفعل بكسر العين) لأنه لما وقع بين الياء والكسرة ثقل كالضمة بين الكسرتين فحذفت ثم حملت عليه أخواته أعني التاء والنون والهمزة (و) تحذف أيضا (من مصدره) أي مصدر المعتل الفاء (الذي) يكون (على وزن فعلة) بكسر الفاء (وتسلم) الواو (في سائر تصاريفه) أي في باقي تصاريف المعتل الفاء من الماضي واسم الفاعل واسم المفعول (تقول وعد) بسلامة الواو (يعد) بحذفها كما مر (عدة)

وَالنَّهيُ لَا تَعِدْ ، وَكَذَلِكَ وَمِقَ يَمِقُ مِقَةً ، فَإِذَا أُزِيلَتْ كَسْرَةُ مَا بَعْدَهَا أُعِيدَتِ الْوَاوُ الْمَحْذُوفَةُ نَحْوُ : لَمْ يُوعَدْ ، وَتَثْبُتُ فِي يَفْعَلُ — بِالْفَتْحِ — كَوَجِلَ يَوْجَلُ ايجَلْ أَصْلُهُ اوْجَلْ : قُلِبَتِ الْوَاوُ يَاءً لِسُكُونِهَا

بحذفها لأنها مصدر على فعلة الأصل وعدة نقلت كسرة الواو إلى العين لثقلها عليه مع اعتلال فعلها وحذفت الواو فقيل عدة على وزن علة وقيل الأصل وعد حذفت الواو لما مر ثم زيدت التاء عوضا عنها واعلم أن مراد المصنف بقوله يكون على وزن فعلة أن يكون عما حذفت الواو من مضارعه لأن المصدر المعتل الفاء إذا لم يكن للحالة ليس على فعلة إلا فيما كان المضارع منه على يفعل بالكسر بحكم الاستقراء والوجهة اسم المصدر ويجوز أن يكون الضمير فى مصدره راجعا إلى المضارع المذكور فالمصدر إن لم يكن مكسور الفاء لم يحذف الواو منه لعدم الثقل كما مثل له بقوله (ووعد) وإن كان مكسور الفاء لكن لما لم يحذف الواو من فعله لا يحذف منه أيضا مثل الوصال مصدر واصل يواصل (فهو واعد) فى اسم الفاعل (وذاك موعود) فى اسم المفعول بسلامة الواو (عد) فى أمر المخاطب بحذف الواو فإن قلت كان عليه ذكر حذفها فى الأمر أيضا قلت إنه فرع المضارع وقد علمت الحذف فى الأصل فكذا فى الفرع فلا حاجة إلى ذكره أو نقول إن الأمر ليس فيه واو فتحذف لأن المضارع هو تعد بلا واو لحذف حرف المضارعة وأسكن آخره فقيل عد وأما الجحد والأمر باللام والنهى والنفى فهو مضارع نحو ليعد ولا تعد ولم يعد ولا يعد (وكذلك ومق) أى أحب (يمق مقة) بسلامة فى الماضى وحذفها فى المضارع والمصدر وهذا من باب حسب يحسب والأصل يومق ومقة إذا كان الحذف بسبب الياء والكسرة (فإذا أزيلت كسرة ما بعدها) أى ما بعد الواو (أعيدت الواو المحذوفة) لزوال علة حذفها (نحو لم يوعد) فى المبنى للمفعول لأن ما قبل آخره وهو ما بعد الواو مفتوح ابدا وفيه نظر لأنه ينتقض بنحو يطأ ويسع ويضع وأمثال ذلك كما سيجئ وبنحو قولهم لم يلده بسكون اللام وفتح الدال والأصل لم يلده نحو لم يعده والواو محذوفة أسكنت اللام تشبيها له بكتف فإن أصله كتف بكسر التاء فاسكنت فاجتمع ساكنان وهما اللام والدال ففتحوا الدال لالتقاء الساكنين إذ لو حرك الاول لزال الغرض فقد زال كسر ما بعد الواو فى الصورتين ولم يعد قال الشاعر

عجبت لمولود وليس له أب * وذى ولد لم يلده أبوان

ويمكن أن يدفع بالغاية (وتثبت) عطف على قوله فتحذف أى الواو تثبت (فى يفعل بالفتح) أى بفتح العين لعدم ما يقتضى حذفها إذ الفتحة خفيفة (كوجل) بالكسر أى خاف (يوجل) بالفتح وفيه أربع لغات الأولى يوجل وهو الأصل والثانية ييجل بقلب الواو ياء لأنها أخف من الواو والثالثة ياجل بقلب الواو ألفا لأنها أخف والرابعة يِيجل بكسر حرف المضارعة وقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها لأنهم يرون الواو بعد الياء ثقيلة كالضمة بعد الكسرة فقلبوا الفتحة كسرة لتنقلب الواو ياء وليست هذه من لغة بنى أسد لأنهم وإن كانوا يكسرون حرف المضارعة إلا أنه مختص بغير الياء فلا يكسرون الياء ولا يقولون هو يعلم لثقل الكسرة على الياء وأهل هذه اللغة يكسرون جميع حروف المضارعة يقولون هو ييجل وأنت تيجل وأنا إيجل ونحن نيجل قال الشاعر

وَانْكِسَارِ مَاقَبْلَهَا ، فَإِنِ انْضَمَّ مَاقَبْلَهَا عَادَتِ الْوَاوُ ، تَقُولُ « يَازَيْدُ ايجَلْ » تَلْفِظُ بِالْوَاوِ وَتَكْتُبُ بِالْيَاءِ ، وَتَثْبُتُ فِي يَفْعُلُ — بِالضَّمِّ — كَوَجُهَ يَوْجُهُ اوجُهْ لَاتَوْجُهْ ؛ وَحُذِفَتِ الْوَاوُ مِنْ : يَطَأُ ، وَيَسَعُ وَيَضَعُ ، وَيَقَعُ ، وَيَدَعُ ، وَيَهَبُ ؛ لِأَنَّهَا فِي الْأَصْلِ يَفْعِلُ — بِالْكَسْرِ — فَفُتِحَ الْعَيْنُ لِحَرْفِ الْحَلْقِ ، وَحُذِفَتْ مِنْ وَيَذَرُ ، لِكَوْنِهِ بِمَعْنَى يَدَعُ ، وَأَمَاتُوا مَاضِيَ يَدَعُ ، وَيَذَرُ ، وَحَذْفُ الْفَاءِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ وَاوِيٌّ

فعيدك أن لا تسمعيني ملامة ٭ ولا تنكئي قرح الفؤاد فييجعا

بكسر الياء والأصل يوجع (ايجل) أمر من توجل والأصل اوجل بكسر الهمزة (قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها) وهذا قياس مطرد لتعسر النطق بالواو المكسور ماقبلها (فإن انضم ماقبلها) أى ما قبل الياء المنقلبة عن الواو فى نحو ايجل (عادت الواو) لزوال علة القلب أعنى كسر ما قبل الواو (تقول يازيد ايجل تلفظ بالواو) لزوال الكسرة لسقوط الهمزة فى الدرج (وتكتب بالياء) لأن الأصل فى كل كلمة أن تكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها فالابتداء فيه بالياء نحو ايجل فتكتب بالياء فلو كتبت فى الكتب التعليمية بالواو فلابأس به فانه لتوضيحه وتفهيمه للمستفيدين (وتثبت الواو فى يفعل) أيضا (بالضم) لانتفاء مقتضى الحذف (كوجه) أى صار شريفا (يوجه اوجه لاتوجه) نحو حسن يحسن احسن لاتحسن وكذا بواقى الأمثلة ثم استشعر اعتراضا على قوله وتثبت فى يفعل بالفتح بأن نحو يطأ ويسع الخ بالفتح وقد حذفت الواو وأجاب بقوله (وحذفت) الواو (من يطأ ويسع ويضع ويقع ويدع) أى يترك (لأنها فى الأصل يفعل بالكسر ففتح العين) بعد حذف الواو (لحرف الحلق) فيكون الحذف من يفعل بالكسر لكن يرد على المصنف أنه قال إذا أزيلت كسرة ما بعد الواو أعيدت الواو فان قلت كسر العين مع حرف الحلق كثير فى الكلام فلم فتحت قلت حاصل الكلام أنه قد وقعت هذه الأفعال محذوفة الواو مفتوحة العين فذكروا ذلك التأويل لئلا يلزم خرق قاعدتهم وإلا فمن أين لهم بهذا وكذا جميع العلل فانها مناسبات تذكر بعد الوقوع وإلا فعلى تقدير تسليم ذلك فى يطأ ويضع ويدع يشكل فى مثل يسع فان ماضيه وسع مكسور العين كسلم يسلم فلم حكم بأنه فى الأصل يفعل مكسور العين وهو شاذ (و) حذفت أيضا (من يذر) مع أنه ليس مكسور العين وليس فتحه لأجل حرف الحلق لكن حذفت (لكونه فى معنى يدع) فكما حذفت من يدع حذفت من يذر (وأماتوا ماضى يدع و) ماضى (يذر) يعنى لم يسمع من العرب ودع ولا وذر وسمع يدع ويذر فعلم أنهم أماتوهما وتركوا استعمالهما قال فى الصحاح وقولهم دعه أى اتركه وأصله ودع يدع وقد أميت ماضيه لايقال ودعه وإنما يقال تركه ولا وادع ولكن يقال تارك وربما جاء فى ضرورة الشعر ودع قال.

ليت شعرى عن خليلى ماالذى ٭ غاله فى الحب حتى ودعه

وقال

إذا ماالستحمت أرضه من سمائه ٭ جرى وهو مودوع وواعد مصدق

وذره أى دعه وهو يذره أى يدعه أصله وذر يذر أميت ماضيه لايقال وذر ولا واذر ولكن ترك فهو تارك

وأما الياء فتثبت على كل حال، نحو: يَمَنَ يَيْمِنُ، ويَئِسَ يَيْأَسُ، ويَسَرَ يَيْسِرُ، وتقول في أفعل من الياء: أَيْسَرَ يُوسِرُ فهو مُوسِرٌ، أصله مُيْسِرٌ، فقلبت الياء واوًا لسكونها وانضمام ما قبلها، وفي افتعل منهما تقلبان تاءً، وتدغمان في تاء افتعل، نحو: اتَّعَدَ يَتَّعِدُ فهو مُتَّعِدٌ، واتَّسَرَ يَتَّسِرُ فهو مُتَّسِرٌ

انتهى كلامه وفي جعل مودوع من ضرورة الشعر بحث لأنه جاء في غير الضرورة ولما كان ههنا مظنة سؤال وهو أنه إذا لم يكن ماضيهما ولا فاعلهما ولا مصدرهما مستعملا فما الدليل على أن فاءهما واو فأجاب بقوله (وحذف الفاء في المستقبل دليل على أنه) أي الفاء (واوي) إذ لو كان ياء لم تحذف كما سيجيء (وأما الياء فتثبت على كل حال) سواء وقعت في الماضي أو في المضارع أو في الأمر أو غيرها سواء ضم ما بعدها أو فتح أو كسر لأنها أخف من الواو (نحو يمن ييمن) كحسن يحسن من اليمن وهو البركة يقال يمن الرجل يمن إذا صار ميمونا (ويسر ييسر) كضرب يضرب من الميسر وهو قمار العرب بالأزلام وجاء يسر ييسر بالضم فيهما لكن ينبغي أن يقيد لفظ الكتاب على الأول لأن مثال الضم مذكور (ويئس ييأس) كعلم يعلم أي قنط وقد جاء يئس ييئس بالكسر لكن ينبغي أن يقيد لفظ الكتاب على الأول وجاء يئس بحذف الياء وياس بقلبها ألفا تخفيفا وهما من الشواذ (وتقول في أفعل من اليائي) أي مما فاؤه ياء (أيسر) في الماضي (يوسر) في المضارع ولما كانت الواو واقعة بين الياء والكسرة مثلها في يوعد ولم تحذف أجاب بأنه لم تحذف مع مقتضى الحذف لأن حذف الواو من يوسر مع حذف الهمزة إذ الأصل يؤيسر كما تقدم إجحاف أي إضرار بالكلمة لتأديته إلى حذف حرفين ثابتين في الماضي وهذا في بعض النسخ والحق أنه حاشية ألحقت بالمتن ويمكن الجواب أيضا بأن الواو ليست واقعة بين الياء والكسرة بل بين الهمزة والكسرة في الحقيقة لأن المحذوف في حكم الثابت وبأن الثقل هنا منتف لانضمام ما قبل الواو (فهو موسر) اسم فاعل (يقلب الياء منهما) أي من المضارع واسم الفاعل (واوا) إذ الأصل ييسر وميسر لأنه يائي وإنما قلبت واوا (لسكونها) أي سكون الياء (وانضمام ما قبلها) وذلك قياس مطرد لتعسر النطق بالياء الساكنة المضموم ما قبلها بشهادة الوجدان (وتقول في افتعل منهما) أي من الواوي واليائي (اتعد) من الوعد هذا في الواوي أصله اوتعد قلبت الواو تاء وأدغمت التاء في التاء إذ الإدغام يرفع الثقل ولم تقلب ياء على ما هو مقتضاه لأنها إن قلبت ياء أو لم تقلب لزم قلبها تاء في هذه اللغة فالأولى الاكتفاء بإعلال واحد كما ذكره ابن الحاجب وفيه نظر لأنه لو قلبت الواو ياء لا يجوز قلب الياء تاء لتدغم كما في الياء المنقلبة عن الهمزة لما سنذكره في المهموز وفي بعض النسخ (وفي افتعل منهما تقلبان) أي الواو والياء (تاء وتدغمان) أي التاءان المنقلبتان عنهما (في التاء) أي في تاء افتعل (نحو اتعد) والأولى أصح رواية ودراية (يتعد) أصله يوتعد (فهو متعد) أصله موتعد قلبت الواو فيهما تاء وأدغمت في تاء افتعل حملا لهما على الماضي (واتسر يتسر اتسارا فهو متسر) هذا في اليائي والأصل ايتسر يتيسر فهو ميتسر قلبت الياء تاء وأدغمت في التاء لاهتمامهم بالادغام لأنه يصير الحرفين كحرف واحد ولما جاء في افتعل منهما لغة أخرى من غير إدغام أشار إليه بقوله

وَيُقَالُ: ايتَعَدَ يَاتَعِدُ فَهُوَ مُوتَعِدٌ، وَايتَسَرَ يَاتَسِرُ فَهُوَ مُوتَسِرٌ، وَهٰذَا مَكَانٌ مُوتَسَرٌ فِيهِ؛ وَحُكْمُ «وَدَّ يَوَدُّ» حُكْمُ «عَضَّ يَعَضُّ» وَتَقُولُ فِي الْأَمْرِ: ايدَدْ، كَاعْضَضْ

النَّوْعُ الثَّانِي الْمُعْتَلُّ الْعَيْنِ، وَيُقَالُ لَهُ «الْأَجْوَفُ» وَ«ذُو الثَّلَاثَةِ» لِكَوْنِ مَاضِيهِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ إِذَا أَخْبَرْتَ عَنْ نَفْسِكَ نَحْوُ «قُلْتُ، وَبِعْتُ» فَالْمُجَرَّدُ تُقْلَبُ عَيْنُهُ فِي الْمَاضِي أَلِفًا، سَوَاءٌ كَانَ وَاوًا أَوْ يَاءً، لِتَحَرُّكِهِمَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهُمَا، نَحْوُ: صَانَ وَبَاعَ فَإِنِ اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ أَوِ الْمُخَاطَبِ

(ويقال ايتعد) بقلب الواو ياء فاذ زالت كسرة ماقبلها لم يجز إلا التاء نحو واتعد ولهذا حمل جار الله قول الشاعر «وايتصلت مثل ضوء الفرقد» على أن الياء بدل من التاء في ايتصلت ولم يجعله بدلا من الواو ولكن يلزم أهل هذه اللغة أن يقولوا واوتعد واوتصل باثبات الواو إذ لاعلة للقلب اللهم إلا أن تقلب لكراهتهم اجتماع الواوين فحينئذ يمكن حمل البيت عليه لكن ذلك موقوف على النقل منهم (ياتعد) بقلب الواو ألفا لأنه وجب قلبه كما في الماضي ولم يمكن الياء لثقلها فقلبت ألفا لخفتها (فهو موتعد) على الأصل إن كان من يوتعد وإن كان من ياتعد قلبت الألف واوا لانضمام ما قبلها وذلك قياس مطرد (وايتسر) على الأصل (ياتسر) بقلب الياء ألفا تخفيفا لثقل اليائين (فهو موتسر) بقلب الياء واوا إن كان من ييتسر على الأصل أو قلب الألف واوا إن كان من ياتسر (وهذا مكان موتسر فيه) في اسم المفعول كما في اسم الفاعل وعبر عنه بهذه العبارة لأن الاتسار لازم فيجب تعديته بحرف الجر ليبنى منه اسم المفعول فعداه بفي ومعنى ذلك أي هذا مكان يلعب فيه القمار (وحكم ود يود كحكم عض يعض) يعني أن المعتل الفاء من المضاعف حكمه حكم المضاعف من غير المعتل في وجوب الادغام وامتناعه وجوازه وسائر أحكامه من الاعلال (وتقول في الأمر ايدد كاعضض) والأصل اودد ويجوز ود بالفتح والكسر كعض وذكر ايدد لما فيه من الاعلال واعلم أن المضاعف المعتل الواو لا يكون مضارعه إلا مفتوح العين أما الضم فلأنه متنف من المثال الواوى قطعا إلا ما جاء في لغة بني عامر من وجد يجد بالضم وهو ضعيف والصحيح الكسر وأما الكسر فلأنه لو بني مكسور العين يجب حذف الواو والادغام لئلا تنخرم القاعدة وحينئذ يلزم تغيير الكلمة عن وضعها والله أعلم

﴿النوع الثاني﴾ من الأنواع السبعة (المعتل العين) وهو ما يكون عين فعله حرف علة وقدمه على المعتل اللام لتقدم العين على اللام (ويقال له الأجوف) لخلو ما هو كالجوف له من الصحة (و) يقال له (ذو الثلاثة) أيضا (لكون ماضيه على ثلاثة أحرف إذا أخبرت) أنت (عن نفسك نحو قلت وبعت) لما يذكر فانه وإن كان جملة فعلية يسميه أهل التصريف فعل الماضي المتكلم (فالمجرد) الثلاثي (تقلب عينه في الماضي) المبني للفاعل (ألفا سواء كان واوا أو ياء لتحركهما وانفتاح ماقبلهما نحو صان وباع) والأصل صون وبيع قلبت الواو والياء ألفا لأن كلا منهما كحركتين لأن الحركات أبعاض هذه الحروف ولما كانتا متحركتين وكان ماقبلهما مفتوحا كان ذلك مثل أربع حركات متواليات وهو ثقيل فقلبوهما بأخف الحروف

أو جمع المؤنثة الغائبة نقل فعَل من الواوي إلى فعُل، ومن اليائي إلى فعِل؛ دلالة عليهما، ولم يغير فعُل ولا فعِل إذا كانا أصليين، ونقلت الضمة والكسرة إلى الفاء، وحذفت العين لالتقاء الساكنين فتقول: صَانَ، صَانَا، صَانُوا، صَانَتْ، صَانَتَا، صُنَّ، صُنْتَ، صُنْتُمَا، صُنْتُمْ، صُنْتِ، صُنْتُمَا، صُنْتُنَّ، صُنْتُ، صُنَّا. وبَاعَ، بَاعَا، بَاعُوا، بَاعَتْ، بَاعَتَا، بِعْنَ، بِعْتَ، بِعْتُمَا، بِعْتُمْ، بِعْتِ، بِعْتُمَا، بِعْتُنَّ، بِعْتُ،

وهو الألف وهذا قياس مطرد والعلة حاصلها دفع الثقل وعلمنا به بالاستقراء، ونحو صيد البعير وقود من الشواذ تنبيها على الأصل وكذا مصدرهما نحو القود وهو القصاص والصيد يقال صيد البعير إذا مال إلى جانب خلفه فإن قلت إن ليس أصله ليس بالكسر فلم لم تقلب الياء ألفا قلت لأنه لما لم يكن من الأفعال المتصرفة التي يجيء منها الماضي والمضارع وغيرهما ولم يجيء منه إلا أربعة عشر بناء للماضي وكان الكسر ثقيلا نقلوها إلى حال لا يكون للأفعال المتصرفة وهو إسكان العين ليكون على لفظ الحرف نحو ليت (فإن اتصل به) أي بالماضي المجرد المبني للفاعل (ضمير المتكلم) مطلقا (أو) ضمير (المخاطب) مطلقا (أو) ضمير (جمع المؤنث الغائب نقل فعل) مفتوح العين من الواوي (إلى فعل) مضموم العين (و) نقل (فعل) مفتوح العين من اليائي (إلى فعل) مكسور العين (دلالة عليهما) أي ليدل الضم على الواو والكسر على الياء لأنهما يحذفان كما سنقرر في الأمثلة (ولم يغير فعل) بضم العين (ولا فعل) مكسور العين (إذا كانا أصليين) وفي بعض النسخ أصلاين يعني أن نحو طاول بضم العين وهيب وخوف بكسر العين لم ينقل إلى باب آخر لأنك تنقل مفتوح العين إليهما فيلزمك إبقاؤهما بالطريق الأولى للدلالة على الواو والياء فعلى هذا لا فائدة في قوله إذا كانا أصليين لأن فعل وفعل منقولين هما كالأصلين ولئن أراد بعدم التغيير عدم النقل إلى باب آخر فهما كذلك وإن أراد أنهما لم يغيرا عن حالها أصلا فهو ممنوع لأنه تنقل الضمة والكسرة وتحذف العين كما أشار إليه بقوله (ونقلت الضمة) من الواو (والكسرة) من الياء (إلى الفاء) بعد حذف حركة الفاء (وحذفت العين) أي الواو والياء (لالتقاء الساكنين) فكيف يحكم بعدم التغيير فلا حاجة إلى التقييد بالأصل وقيل احترز به عن غير الأصليين لأنهما يغيران يعني يرجعان إلى أصلهما عند زوال الضمير المذكور بخلاف الأصليين فإنه ليس لهما أصل آخر ينقلبان إليه وفساده يظهر بأدنى تأمل في سياق الكلام وغير بعضهم هذا اللفظ إلى إذا كانا ليكون للتعليل وليس بشيء وقد سنح لي أن هذا ليس بقيد احترزنه عن شيء لكنه لما ذكر أن فعل الأصل يغير أراد أن يبين أن فعل وفعل الأصليين لا يغيران فالتقييد به لأنه هو المقصود دون الاحتراز فليتأمل إذا تقرر ما ذكر (فتقول صان صانا صانوا صانت صانتا صن) والأصل صون نقل فعل من الواوي إلى فعل مضموم العين لاتصال ضمير جمع المؤنث ونقلت ضمة الواو إلى ما قبله بعد إسكانه تخفيفا وحذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار صن وكذلك بقيته (صنت صنتما صنتم صنت صنتما صنتن صنت صنا و) تقول (في) اليائي (باع باعا باعوا باعت باعتا بعن بعت بعتما بعتم بعت بعتما بعتن بعت بعنا) والأصل بيعن ويبعت

بِعْنَا. وَإِذَا بَنَيْتَهُ لِلْمَفْعُولِ كُسِرَتِ الْفَاءُ مِنَ الْجَمِيعِ فَقُلْتَ «صِينَ» وَإِعْلَالُهُ بِالنَّقْلِ وَالْقَلْبِ ، وَ«بِيعَ» وَإِعْلَالُهُ بِالنَّقْلِ ، وَفِي الْمُضَارِعِ «يُصَانُ» ، وَ«يُبَاعُ» ، وَإِعْلَالُهُمَا بِالنَّقْلِ ، وَ«يُخَافُ وَيُهَابُ» وَإِعْلَالُهُمَا بِالنَّقْلِ وَالْقَلْبِ ، وَيَدْخُلُ الْجَازِمُ عَلَى الْمُضَارِعِ فَتَسْقُطُ الْعَيْنُ إِذَا سَكَنَ مَا بَعْدَهَا ، وَتَثْبُتُ إِذَا تَحَرَّكَ مَا بَعْدَهَا تَقُولُ : لَمْ يَصُنْ ، لَمْ يَصُونَا ، لَمْ يَصُونُوا ، لَمْ تَصُنْ ، لَمْ تَصُونَا ، لَمْ يَصُنَّ ، لَمْ تَصُنْ ، لَمْ تَصُونَا ، لَمْ تَصُونُوا

وبعتما وبعتم وبعتن وبعت وبعنا نقلت إلى مكسور العين ونقلت الكسرة إلى الفاء وحذفت الياء وانتظم فى هذا السلك أمثال ذلك مما هو مفتوح العين بخلاف نحو خاف وهاب وطال فانه لا نقل فيها إلى باب آخر تقول خفت والأصل خوفت وهبت والأصل هيبت وطلت والأصل طولت فاعتلت بنقل حركة العين ثم حذفت لالتقاء الساكنين واعلم أن طريق النقل هو مذهب الأكثرين ولبعض المتأخرين فيه كلام آخر يطلب من كتبهم (وإذا بنيته) أى الماضى من المجرد (للمفعول كسرت الفاء من الجميع) أى من مفتوح العين ومضمومه ومكسوره واويا أو يائيا (فقلت صين) فى الواوى (واعتلاله بالنقل والقلب) لأن أصله صون فنقل حركة الواو إلى ماقبله بعد إسكانه ثم قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ماقبلها وإنما لم يذكر حذف حركة الفاء لأنه لازم من نقل الحركة إليه فعلم بالالتزام (وبيع) وهذا فى اليائى (واعتلاله بالنقل) لأن أصله بيع نقل كسرة الياء إلى ما قبله بعد حذف ضمته هذه هى اللغة المشهورة وفيه لغتان أخريان إحداهما صون وبوع بالواو بحذف حركة العين وقلب الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها وهذه عكس اللغة الأولى والأخرى الاشمام للدلالة على أن الأصل فى هذا الباب الضم وحقيقة الاشمام أن تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا إذ هى تابعة لحركة ما قبلها وهذا مراد النحاة والقراء لا ضم الشفتين فقط مع كسرة الياء كسرا خالصا كما فى الوقف ولا الاتيان بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة كما قيل لأنه هنا حركة بين حركتى الضم والكسر بعدها حرف بين الواو والياء (وتقول فى المضارع يصون) من الواوى (ويبيع) من اليائى (واعتلالهما بالنقل) أى نقل ضمة الواو وكسرة الياء إلى ماقبلهما إذ الأصل يصون ويبيع كينصر ويضرب (ويخاف) من الواوى (ويهاب) من اليائى (واعتلالهما بالنقل والقلب) أما النقل فهو نقل حركتى الواو والياء إلى ما قبلهما فإن الأصل يخوف ويهيب كيعلم وأما القلب فهو قلب الواو والياء ألفا لتحركهما فى الأصل وانفتاح ما قبلهما حملا للمضارع على الماضى وإنما مثل بأربعة أمثلة لأنه إما واوى أو يائى والواوى إما مفتوح العين أو مضمومه واليائى إما مفتوح العين أو مكسوره واعتلال المبنى للمفعول من الجميع بالنقل والقلب نحو يصان ويباع ويخاف ويهاب (ويدخل الجازم) على المضارع (فيسقط العين) أى عين الفعل وهو الواو والألف والياء (إذا سكن مابعده) أى مابعد العين لالتقاء الساكنين كما بين فى الأمثلة (ويثبت) العين (إذا تحرك ما بعده) أى ما بعد العين حركة أصلية أو مشابهة لها لعدم علة الحذف (تقول) عند دخوله فى يصون (لم يصن) بحذف حركة النون ثم حذف الواو لالتقاء الساكنين (لم يصونا لم يصونوا) بالاثبات فيهما لتحرك ما بعده (لم تصن) بالحذف (لم تصونا) بالاثبات (لم يصن)

لَمْ تَصُونِي، لَمْ تَصُونَا، لَمْ تَصُنَّ، لَمْ أَصُنْ، لَمْ نَصُنْ، وَهٰكَذَا قِيَاسُ لَمْ يَبِعْ، لَمْ يَبِيعَا، لَمْ يَبِيعُوا الخ، وَلَمْ يَخَفْ، لَمْ يَخَافَا، لَمْ يَخَافُوا الخ، وَقِسْ عَلَيْهِ الأَمْرَ، نَحْوُ صُنْ، صُونَا، صُونُوا، صُونِي، صُونَا، صُنَّ. وَبِالتَّأْكِيدِ صُونَنَّ، صُونَانِّ، صُونُنَّ، صُونِنَّ، صُونَانِّ، صُنَّانِّ، وَبِالخَفِيفَةِ: صُونَنْ، صُونُنْ، صُونِنْ، وَبِعْ، بِيعَا، بِيعُوا، بِيعِي، بِيعَا، بِعْنَ، وَخَفْ، خَافَا، خَافُوا، خَافِي، خَافَا، خَفْنَ، وَبِالتَّأْكِيدِ: بِيعَنَّ، بِيعَانِّ، بِيعُنَّ، بِيعِنَّ، بِيعَانِّ، بِعْنَانِّ، وَخَافَنَّ، خَافَانِّ، خَافُنَّ، خَافِنَّ، خَافَانِّ، خَفْنَانِّ

كما تقول يصن لأن الجازم لا عمل له فيه والواو قد حذفت عند اتصال النون لالتقاء الساكنين (لم تصن لم تصونا لم تصونوا لم تصونى لم تصونا لم تصن لم أصن لم نصن وهكذا قياس) كل ما كان عينه ياء أو ألفا (نحو لم يبع) بالحذف لسكون ما بعده (لم يبيعا) بالاثبات لتحركه (ولم يخف) بالحذف (لم يخافا) بالاثبات والضابط فيه أن المحذوف إن كان النون فلا يحذف العين وإلا تحذف العين (وقس عليه) أى على المضارع الداخل عليه الجازم (الأمر) بأن تحذف العين إذا سكن مابعده نحو (صن) وتثبت إذا تحرك مابعده نحو (صونا صونوا صونى صونا) وأما جمع المؤنث نحو (صن) فقد حذفت عينه فى المضارع (و) الأمر (بالتأكيد) أي مع نون التأكيد (صونن صونان صونن صونن صونان) أي بإعادة العين المحذوف لزوال علة الحذف بحركة مابعده لما تقدم من أنه يفتح آخر الفعل ويضم ويكسر دفعا لالتقاء الساكنين وأما جمع المؤنث نحو (صننان) فحذف عينه لازم قطعا (و) نحو (بع) بحذف الياء (بيعا بيعوا بيعى بيعا) بالاثبات (بعن) بالحذف كأمر (و) نحو (خف) بحذف الألف (خافا خافوا خافى خافا) بالاثبات (خفن) بالحذف كما تقدم (وبالتأكيد بيعن وخافن كصونن) بإعادة العين لزوال علة الحذف (و) كذا (تقول فى الخفيفة صونن وبين وخافن إلى آخره) بلا فرق ولم تعد العين فى نحو صن الشيء وبع الفرس وخف القوم لأن الحركات عارضة لا اعتداد بها فوجودها كعدمها بخلاف فى نحو صونا صونى صونن وأمثالها فإنها كالأصلية لاتصال مابعدها بالكلمة اتصال الجزء أما فى نحو صونا فلأن ضمير الفاعل المتصل كالجزء وأما فى نحو صونن فلأن نون التأكيد مع الضمير المستتر كالمتصل وتحقيق هذا الكلام أنا نشبه ضمير الفاعل المتصل ونون التأكيد مع المستتر بجزء من الكلمة فى امتناع وقوع الفاصل بينهما أصلا فنشبه الحركة الواقعة بينهما بحركة أصل الكلمة حتى كأن المجموع كلمة واحدة ثم نستعير أحكام الحركة الأصلية لهذه الحركة العارضة فتثبت معها العين مثله مع الحركة الأصلية وهذا إنما يكون إذا لم يكن الحرف الذى قبل ضمير الفاعل موضوعا على السكون كتاء التأنيث فى الفعل نحو دعت دعتا دون دعاتا فليتأمل فإن قلت لم لم يعد المحذوف فى نحو لا تخشون وارضون وأمثال ذلك ولم يقل لا تخشاون وارضاون مع أن ههنا أيضا نون التأكيد كجزء من الكلمة قلت لأن كون نون التأكيد كجزء من الكلمة إنما هو مع غير البارز والضمير فى نحو لا تخشون وارضون بارز وهو الواو بخلاف نحو بيعن وخافن والسر فى ذلك أن الأصل فيها أن تكون كالجزء لأنه حرف التصق به لفظا ومعنى فأشبهت ضمير الفاعل المتصل وهذا

وَمزِيدُ الثُّلاثي لَايَعتَلُّ مِنْهُ إِلا أربعةُ أَبنِيَة ، وَهِيَ : أَجابَ يُجِيبُ إِجابَةً، واسْتَقامَ يَسْتَقِيمُ اسْتِقامَةً ، وَانْقادَ يَنْقادُ انْقِيَاداً ، وَاخْتارَ يَخْتارُ اخْتِياراً . وَإِذا بنَيتَها لِلْمَفْعُولِ قُلْتَ : أُجِيبَ يُجابُ، واسْتُقِيمَ يُسْتَقامُ

إنما يتحقق فى غير البارز إذ لا فاصل بينهما بخلاف البارز فإنه فاصل بين الفعل والنون فلا يتحقق الاتحاد اللفظى فلا يشبه ضمير الفاعل المتصل هذا ما أظن وههنا فائدة لابد من التنبيه لها وهى أن المراد بالمتصل فى هذا المقام هو الألف الذى هو ضمير الفاعل للاثنين دون واو الضمير ويائه وإلا يجب أن يجوز فى اغزوا اغزن بدون إعادة اللام لأنه لا يعاد عند المتصل الذى هو الواو وكذا فى نحو اغزى اغزن بالكسر وهذا ظاهر (ومزيد الثلاثى الأجوف لا يعتل منه إلا أربعة أبنية) أعلم أن الزيادة جاءت متعدية وغيرها يقال زاد الشئ وزاده غيره وماوقع فى الاصطلاح غير متعدية لأنهم يقولون الحرف الزائد دون المزيد فالمزيد عندهم إذا كان مع فى فهو اسم المفعول وإلا فيحتمل أن يكون اسم مفعول على تقدير حذف حرف الجر أى المزيد فيه ويحتمل أن يكون اسم مكان على معنى موضع الزيادة فمعنى مزيد الثلاثى المزيد فيه من الثلاثى أو محل الزيادة منه ويجوز أن تكون الإضافة على معنى اللام فالمراد أن الثلاثى المزيد فيه المعتل العين لايعتل منه إلا أربعة أبنية (وهى) أفعل (نحو أجاب يجيب) والأصل أجوب يجوب نقلت حركة الواو منهما إلى ماقبلها وقلبت فى الماضى ألفا لتحركها فى الأصل وانفتاح ماقبلها وفى المضارع ياء لسكونها وانكسار ماقبلها (إجابة) أصلها إجوابا نقلت حركة الواو إلى ماقبلها وقلبت ألفا كما فى الفعل ثم حذفت لالتقاء الساكنين وعوضت عنها تاء فى الآخر وقد تحذف نحو قوله تعالى إقام الصلاة والمحذوف ألف إفعال لاعين الفعل عند الخليل وسيبويه والوزن أفعلة وعين الفعل عند الأخفش والوزن إفالة ولكل مناسبات تطلع عليها فى مصون ومبيع وكلام صاحب المفتاح وصاحب المفصل صريح فى أن المحذوف العين وإنما نقلوا هذا الاعلال حملا له على المجرد ولهذا لم يعلوا نحو عور وسود من الألوان والعيوب كما لم يعلوا نحو اعور واسود لأنهم يقولون الأصل فى الألوان والعيوب افعل وافعال بدليل اختصاصهما بهما والبواقى محذوفات منهما فلا تعل كما لا يعل الأصل وهذا عكس سائر الأبواب ومنهم من لا يلمح الأصل ويعل فيقول أعار وأساد وعار وساد وهو قليل قال الشاعر ، أعارت عينه أم لم تعارا ، ونحو أخيلت وأغيلت وأغيمت وأطيبت وأحوش وأطول وأحول من الشواذ جئ بها للتنبيه على الأصل وكذا سائر تصاريفه وجاء فى هذه الأفعال الإعلال والأول هو الفصيح وعليه قول امرئ القيس

فقلت حبلى قد طرقت ومرضع ، فألهيتها عن ذى تمائم محول

وروى الأصمعى تمائم مغيل (و) واستفعل نحو (استقام يستقيم استقامة) كأجاب يجيب إجابة بعينها ونحو استحوذ واستصوب واستجوب واستنوق الجمل من الشواذ تنبيها على الأصل وقال أبو زيد هذا الباب كله يجوز أن يتكلم به على الأصل كذا فى الصحاح (و) انفعل نحو (انقاد ينقاد) والأصل انقود ينقود (انقيادا) والأصل انقوادا حذفت حركة الواو ثم قلبت الواو ياء لانكسار ماقبلها مع إعلال الفعل وكذا فى كل مصدر أعل فعله نحو قام يقوم قياما والأصل قواما قلبت الواو ياء لانكسار ماقبلها وقولهم حال يحول حولا

وَانْقِيدَ يُنْقَادُ ، وَاخْتِيرَ يُخْتَارُ ، وَالأَمْرُ مِنْهَا : أَجِبْ أَجِيبَا ، وَاسْتَقِمْ اسْتَقِيمَا ، وَانْقَدْ انْقَادَا ، وَاخْتَرْ اخْتَارَا . وَيَصِحُّ نَحْوُ : قَوَّلَ ، وَقَاوَلَ ، وَتَقَوَّلَ ، وَتَقَاوَلَ ، وَزَيَّنَ ، وَتَزَيَّنَ ، وَسَايَرَ ، وَتَسَايَرَ ، وَاسْوَدَّ وَاسْوَادَّ ، وَابْيَضَّ ، وَابْيَاضَّ ، وَكَذَا سَائِرُ تَصَارِيفِهَا .

شاذ كذا ذكروه وفيه نظر لأنه اسم مصدر كما مر ولم تنقل حركة الياء إلى ما قبله حتى ينقلب ألفاً فى إقامة لأن ذلك فرع الفعل فى الإعلال ولم تنقل فى فعله ولئلا يلزم الالتباس بمصدر أفعل (و) افتعل نحو (اختار) والأصل اختير يختير قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها (اختيارا) على الأصل لعدم موجب الاعلال وإن كان واويا تقلب الواو فى المصدر ياء كما مر فى انقياد ولم يعلوا نحو اجتوروا واحتوشوا لأنه بمعنى تفاعلوا فحمل عليه (وإذا بنيتها للمفعول) أى هذه الأربعة (قلت أجيب يجاب) والأصل أجوب يجوب نقلت حركة الواو إلى ما قبلها وقلبت فى الماضى ياء كما فى يجيب وفى المضارع ألفا كما فى أجاب (واستقيم يستقام) والأصل استقوم يستقوم فنقلت وقلبت (وانقيد) أصله انقود فنقلت حركة الواو إلى ما قبلها وقلبت ياء كما فى صين (ينقاد) أصله ينقود قلبت الواو ألفا (واختير) أصله اختير نقلت كسرة الياء إلى ما قبلها كما فى بيع (يختار) أصله يختير ويجوز فيهما الياء والواو والإشمام كما فى صين وبيع لأنهما مثلهما فى ضم ما قبل حرف العلة فى الأصل بخلاف أجيب واستقيم فإنه ساكن فلا وجه للواو والإشمام والانقياد لازم فلابد من تعديته بحرف الجر ليبنى للمفعول نحو انقيد له فهو محذوف فهذه الأربعة مثل المجرد فى الإعلال فاجرى عليها أحكامه من حذف العين عند اتصال الضمائر المرفوعة المتحركة به وعند دخول الجازم إذا سكن مابعده ونحو ذلك (والأمر منها) أى من هذه الأربعة (أجب) أمر من تجوب والأصل أجوب أعل إعلال تجيب وقس على ذلك البواقى وإن شئت قلت إنه مشتق من تجيب بالاعلال وحذفت العين لسكون مابعدها كما فى بع وأثبت فى (أجيبا) كما فى بيعا (واستقم استقيما وانقد انقادا واختر اختارا) كذلك والضابط ما ذكرنا وأنه يحذف إذا سكن ما بعده ويثبت إذا تحرك حركة أصلية أو مشابهة لها نحو أجيبا وأجيبوا الخ بخلاف نحو أجب القوم واستقم الأمر فتذكر لما تقدم إذ لا حاجة لإعادته فمن لم يستضئ بمصباح لم يستضئ بإصباح (ويصح) أى لا يعل جميع ما هو غير هذه الأربعة (نحو قول وقاول وتقول وتقاول وزين وتزين وساير واسود واسواد وأبيض وابياض وكذا يصح سائر تصاريفها) أى جميع تصاريف هذه المذكورات من المضارع والأمر واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر وغير ذلك فصرف جميعها تصريف الصحيح بعينه لعدم علة الاعلال وكون العين فى هذه الأمثلة فى غاية الخفة لسكون ما قبله فإن قلت ما قبل العين فى أفعل واستفعل أيضا ساكن وقد أعلا حملا على المجرد فلم لم تعل هذه أيضا حملا عليه قلت لأنه لا مانع من الإعلال فيهما لأن ما قبل العين يقبل نقل الحركة إليه بخلاف هذه لأنه لا يقبله أما الألف فظاهر وأما الواو والياء فلأنه يؤدى إلى الالتباس فتدبر واعلم أن المبنى للمفعول من قاول قوول ومن تقاول تقوول بلا إدغام لئلا يلتبس بالمبنى للمفعول من قول وتقول وكذا سوير

وَٱسْمُ ٱلْفَاعِلِ مِنَ ٱلثُّلَاثِيِّ ٱلْمُجَرَّدِ يَعْتَلُّ بِٱلْهَمْزَةِ عَيْنُهُ: كَصَائِنٍ، وَبَائِعٍ، وَمِنَ ٱلْمَزِيدِ فِيهِ يَعْتَلُّ بِمَا اعْتَلَّ بِهِ ٱلْمُضَارِعُ: كَمُجِيبٍ، وَمُسْتَقِيمٍ، وَمُنْقَادٍ، وَمُخْتَارٍ

وَٱسْمُ ٱلْمَفْعُولِ مِنَ ٱلثُّلَاثِيِّ ٱلْمُجَرَّدِ يَعْتَلُّ بِٱلنَّقْلِ وَبِٱلْحَذْفِ: كَمَصُونٍ، وَمَبِيعٍ، وَٱلْمَحْذُوفُ وَاوُ ٱلْمَفْعُولِ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ، وَعَيْنُ ٱلْفِعْلِ عِنْدَ أَبِي ٱلْحَسَنِ ٱلْأَخْفَشِ، وَبَنُو تَمِيمٍ يُثْبِتُونَ ٱلْيَاءَ فَيَقُولُونَ:

وقسوير بلا قلب الواو ياء لئلا يلتبس به نحو زين وتزين (واسم الفاعل من الثلاثى المجرد يعتل) عينه (بالهمزة) سواء كان واويا أو يائيا (كصائن وبائع) والأصل صاون وبايع قلبت الواو والياء همزة لأن الهمزة فى هذا المقام أخف منهما هكذا قال بعضهم والحق أنهما قلبتا ألفا كما فى الفعل ثم قلبت الألف المنقلبة همزة ولم تحذف لالتقاء الساكنين إذ الحذف يؤدى إلى الالتباس واختص الهمز به لقربها من الألف وإنما كان الحق هذا لأن الإعلال فيه إنما هو حمله على الفعل فالمناسب أن يعل مثله ويشهد بذلك صحة عاور وصايد ويرجح الأول بقلة الإعلال ووقع فى المفصل فى بحث الابدال أن الهمزة منقلبة عن الألف المنقلبة وفى بحث الاعلال أنها منقلبة عن الواو والياء فكان قصر المسافة فى بحث الاعلال لما علم ذلك من بحث الإبدال ولفظ المصنف يصح أن يحمل على كل من الوجهين وتكتب الهمزة بصورة الياء لأن الهمزة المتحركة الساكن ما قبلها تكتب بحرف حركتها وقد جاءت غير منقوطة للفرق بين الياء الخالصة وبين الياء التى هى صورة الهمزة ونقطها لحن كما فى قائلة وقد جاء فى الشواذ حذفت هذه الألف دون قلبها همزة كقولهم شاك والأصل شاوك قلبت الواو ألفا وحذفت الألف ووزنه فال وليس المحذوف ألف فاعل لأن حروف العلة كثيرا ما تحذف بخلاف العلامة وقال صاحب الكشاف فى قوله تعالى على شفا جرف هار ووزنه فعل قصر عن فاعل نظير شاك فى شاوك وألفه ليست بألف فاعل وإنما هى عينه وأصله هور وشوك وقال فى المفصل وربما يحذف العين فيقال شاك والصواب هذا ومنهم من يقلب أى يضع العين موضع اللام واللام موضع العين ويقول شاكو ثم يعله إعلال غاز وجاء كما يذكر ويقول شاكى على زنة فالع فعلى هذا تقول جاءنى شاك ومررت بشاك بالكسر وحذف الياء فيهما ورأيت شاكيا بإثبات الياء لخفة الفتحة وعلى الحذف تقول جاءنى شاك بالضم ورأيت شاكا بالفتح ومررت بشاك بالكسر (و) اسم الفاعل من الثلاثى (المزيد فيه يعتل بما اعتل به المضارع كمجيب) والأصل مجوب (ومستقيم) والأصل مستقوم (ومنقاد) والأصل منقود (ومختار) والأصل مختير وإن لم يكن من الأبنية الأربعة لا يعتل كما تقدم (واسم المفعول من) الثلاثى المجرد يعتل بالحذف كمصون ومبيع (والمحذوف واو مفعول عند سيبويه) لأنه زائد والزائد بالحذف أولى فالأصل مصوون ومبيوع نقلت حركة العين إلى ما قبلها وحذف واو المفعول لالتقاء الساكنين ثم كسر ما قبل الياء فى مبيع لئلا ينقلب واوا فيلتبس بالواو فمصون مفعل ومبيع مفعل (و) المحذوف (عين الفعل عند أبى الحسن الأخفش) لأن العين كثيرا ما يعرض له الحذف

مَبْيُوعٌ، وَمِنَ الْمَزِيدِ فِيهِ يَعْتَلُّ بِالنَّقْلِ وَبِالْقَلْبِ، إِنِ اعْتَلَّ فِعْلُهُ، كَمُجَابٍ، وَمُسْتَقَامٍ، وَمُنْقَادٍ، وَمُخْتَارٍ

وَالثَّالِثُ: الْمُعْتَلُّ اللَّامِ — وَيُقَالُ لَهُ «النَّاقِصُ» وَ «ذُو الْأَرْبَعَةِ» لِكَوْنِ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ إِذَا أَخْبَرْتَ عَنْ نَفْسِكَ: فَالْمُجَرَّدُ تُقْلَبُ الْوَاوُ وَالْيَاءُ أَلِفًا إِذَا تَحَرَّكَتَا وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهُمَا كَغَزَا، وَرَمَى،

فى غير هذا الموضع لحذفه أولى فأصل مبيع مبيوع نقلت ضمة الياء إلى ما قبلها وحذفت الياء ثم قلبت الضمة كسرة لتقلب الواو ياء لئلا يلتبس بالواو ومذهب سيبويه أولى لأن التقاء الساكنين إنما يلزم عند الثانى لحذفه أولى ولأن قلب الضمة إلى الكسرة خلاف قياسهم ولا علة له ولو قيل العلة دفع الالتباس فالجواب أنه لو قيل بما قال سيبويه لدفع الالتباس أيضا فإن قيل الواو علامة والعلامة لا تحذف قلنا لا نسلم أنها علامة بل هى إشباع للضمة لرفضهم مفعلا فى كلامهم إلا مكرما ومعونا والعلامة إنما هى الميم يدل على ذلك كونها علامة للمفعول فى المزيد فيه من غير واو فإن قيل إذا اجتمع الزائد مع الأصلى فالمحذوف هو الأصلى كالياء من غاز مع وجود التنوين وإذا التقى ساكنان والأول حرف مد يحذف الأول كما فى قل وبع وخف قلنا كل من ذلك إنما يكون إذا كان فى الثانى من الساكنين حرفا صحيحا وأما ههنا فليس كذلك بل هما حرفا علة وأما قولهم مشيب فى الواوى من الشوب وهو الخلط ومهوب فى اليائى من الهيبة فمن الشواذ والقياس مشوب ومهيب (وبنوا تميم يثبتون الياء) وفى بعض النسخ يتممون الياء دون الواو لأنها أخف من الواو (فيقولون مبيوع) كما يقولون مضروب وهذا قياس مطرد عندهم قال شاعرهم:

حتى تذكر بيضات وهيجه * يوم رذاذ عليه الدجن مغيوم

وقال قد كان قومك يحسبونك سيدا * وإخال أنك سيد مغيون

ولم يجئ ذلك فى الواوى قال سيبويه لأن الواوات أثقل عليهم من الياءات وروى ثوب مصوون ومسك مدووف أى مبلول وضعف قول مقوول وفرس مقوود (و) اسم المفعول (من) الثلاثى (المزيد فيه يعتل بالقلب) أى قلب العين ألفا كما فى المبنى للمفعول من المضارع (إن اعتل فعله) أى فعل اسم المفعول وهو المبنى للمفعول من المضارع بأن يكون من الأبنية الأربعة (كمجاب ومستقام ومنقاد ومختار) والأصل مجوب ومستقوم ومنقود ومختير وإنما قال هنا بالقلب وفى اسم الفاعل بما اعتل به المضارع لأن القلب هنا لازم كفعله بخلاف اسم الفاعل فانه قد يكون وقد لا يكون كمبيع من أباع فإنه لا قلب فيه النوع (الثالث) من الأنواع السبعة (المعتل اللام) وهو ما يكون لامه حرف علة (ويقال له الناقص) لنقصان آخره من بعض الحركات (و) يقال له (ذو الأربعة) أيضا (لكون ماضيه على أربعة أحرف إذا أخبرت) أنت (عن نفسك) نحو غزوت ورميت فإن قيل هذه العلة موجودة فى كل ما هو على ثلاثة أحرف غير الأجوف من المجردات قلت هو فى غير ذلك على الأصل بخلاف الناقص فإن كونه على ثلاثة أحرف ههنا أولى منه فى الأجوف لكون حرف العلة فى الآخر الذى هو محل التغيير فلما خالف ذلك وبقى على الأربعة سمى بذلك وأيضا تسمية الشىء بالشىء لا تقتضى اختصاصه به (فالمجرد تقلب الواو والياء) اللتان هما لام الفعل من الناقص (ألفا إذا تحركتا

وَعَصًا، وَرَحًى وَكَذَلِكَ الْفِعْلُ الزَّائِدُ عَلَى الثُّلَاثِيِّ: كَأَعْطَى، وَاشْتَرَى، وَاسْتَقْصَى، وَاسْمُ الْمَفْعُولِ مِنْهُ: كَالْمُعْطَى، وَالْمُشْتَرَى، وَالْمُسْتَقْصَى، وَكَذَا إِذَا لَمْ يُسَمَّ الْفَاعِلُ مِنَ الْمُضَارِعِ كَقَوْلِكَ يُعْطَى، وَيُغْزَى، وَيُرْمَى

وَأَمَّا الْمَاضِي فَيُحْذَفُ اللَّامُ مِنْهُ فِي مِثَالِ فَعَلُوا مُطْلَقًا، وَفِي مِثَالِ فَعَلَتْ وَفَعَلَتَا إِذَا انْفَتَحَ مَاقَبْلَهَا،

وانفتح ماقبلهما كغزا ورمى) فى الفعل الماضى والأصل غزو ورمى (وعصا ورحى) فى الاسم والأصل عصو ورحى قلبتا ألفا وحذفت الألف لالتقاء الساكنين من الألف والتنوين والمنقلبة عن الياء تكتب بصورة الياء فرقا بينها وبين المنقلبة من الواو وقوله إذا تحركتا احتراز عن نحو غزوت ورميت وقوله وانفتح ماقبلهما احتراز عن نحو الغزو والرمى ونحو لن يغزو ولن يرمى وكان عليه أن يقول إذا تحركتا وانفتح ماقبلهما ولو لم يكن بعدهما مايوجب فتح ماقبله احترازا من نحو غزوا ورميا وعصوان ورحيان ورضيان وارضيا ويغزوان ويرميان مبنيين للمفعول فإن ألف التثنية تقتضى فتح ماقبلها فلا تقلب اللام فى هذه الأمثلة لئلا تزول الفتحة ولو قلبت ألفا وحذف الألف لأدى إلى الالتباس ولو فى صورة فتدبر وأما فى نحو ارضين واخشين من الواحد المؤكد بالنون فلم تقلب ياؤه ألفا لأنه مثل ارضيا واخشيا لما مر أن النون مع المستتر كألف التثنية والمصنف ترك هذا القيد اعتمادا على أمثلته وعلى ماسيجىء (وكذلك الفعل الزائد على الثلاث) تقلب لامه ألفا عند وجود العلة المذكورة (و) كذلك (اسم المفعول) من المزيد فيه فإن ماقبل لامه يكون مفتوحا ألبتة ثم أشار إلى أمثلة الفعل واسم المفعول على طريق اللف والنشر بقوله (كأعطى) والأصل أعطو (واشترى) والأصل اشترى (واستقصى) والأصل استقصو قلبت الواو من أعطو واستقصو ياء لما سيجىء ثم قلبت الياء من الجميع ألفا وهذا هو السر فى فصل ذلك وما يليه عما قبله بقوله وكذلك فافهم فإنه رمز خفى قالوا وإنما يقلب ألفا بمرتبتين (والمعطى والمشترى والمستقصى) أيضا كذلك ولما ذكرنا من أن الألف فى الجميع منقلبة عن الياء يكتبونها بصورة الياء ومثل بثلاثة أمثلة لأن الزائد إما واحد أو اثنان أو ثلاثة وذكر اسم المفعول مع اللام لتبقى الألف ليتحقق ماذكر إذ لولا اللام لحذفت الألف لالتقاء الساكنين بينهما وبين التنوين فكان الأولى فيما تقدم أن يقول كالعصا والرحى (وكذا) تقلبان ألفا ولو كان فى الواو بمرتبتين (إذا لم يسم الفاعل) أى فى المبنى للمفعول (من المضارع) مجردا كان أو مزيدا فيه لأن ماقبل لامه مفتوح ألبتة (كقولك يعطى ويغزى) والأصل يعطو ويغزو قلبت الواو ياء فيهما (ويرمى) أصله يرمى ثم قلبت الياء من الجميع ألفا ولذا تكتب بصورة الياء وإنما قال من المضارع لأن المبنى للمفعول من الماضى سيذكر حكمه (أما الماضى فتحذف اللام منه فى مثال فعلوا مطلقا) أى إذا اتصل به واو ضمير جماعة المذكور سواء كان ماقبل اللام مفتوحا أو مضموما أو مكسورا واوا كان اللام أو ياء مجردا كان الفعل أو مزيدا فيه لأن اللام وما قبله متحركان فى هذا المثال ألبتة وحركة اللام الضمة لأجل الواو كنصروا وضربوا

وَيَثْبُتُ فِي غَيْرِهَا ، فَتَقُولُ : غَزَا ، غَزَوَا ، غَزَوْا ، غَزَتْ ، غَزَتَا ، غَزَوْنَ ، غَزَوْتَ ، غَزَوْتُمَا ، غَزَوْتُمْ ، غَزَوْتِ ، غَزَوْتُمَا ، غَزَوْتُنَّ ، غَزَوْتُ ، غَزَوْنَا ، وَرَمَى ، رَمَيَا ، رَمَوْا ، رَمَتْ ، رَمَتَا ، رَمَيْنَ ، رَمَيْتَ ، رَمَيْتُمَا ، رَمَيْتُمْ ، رَمَيْتِ ، رَمَيْتُمَا ، رَمَيْتُنَّ ، رَمَيْتُ ، رَمَيْنَا ، وَرَضِيَ ، رَضِيَا ، رَضُوا ، رَضِيَتْ ، رَضِيَتَا ، رَضِينَ ، رَضِيتَ ، رَضِيتُمَا ، رَضِيتُمْ ، رَضِيتِ ، رَضِيتُمَا ، رَضِيتُنَّ ، رَضِيتُ ، رَضِينَا ، وَكَذَلِكَ سَرُوَ ، سَرُوَا ، سَرُوا ، إِلَى آخِرِهِ . وَإِنَّمَا فُتِحَتْ مَا قَبْلَ وَاوِ الضَّمِيرِ فِي «غَزَوْا وَرَمَوْا» وَضُمَّتْ مَا قَبْلَهَا فِي «رَضُوا ، وَسَرُوا» لِأَنَّ وَاوَ الضَّمِيرِ إِذَا اتَّصَلَتْ بِالْفِعْلِ النَّاقِصِ — بَعْدَ حَذْفِ اللَّامِ — فَإِنْ انْفَتَحَ

فحركة ماقبلها إن كانت فتحه تقلب اللام ألفا وتحذف الألف لالتقاء الساكنين وإن كانت ضمة أو كسرة تسقطان أو تنقلان لما سنذكره مفصلا لثقلهما على اللام فتسقط اللام لالتقاء الساكنين في الكل وجب حذف اللام (وتحذف اللام أيضا في مثال فعلت وفعلتا) أي إذا اتصل بالماضي تاء التأنيث (إذا انفتح ماقبلها) أي ماقبل اللام كغزت وغزتا ورميت ورمتا وأعطت وأعطتا واشترت واشترتا واستقصت واستقصتا والأصل غزوت غزوتا ورميت رميتا الخ قلبت الواو والياء ألفا لتحركهما وانفتاح ماقبلهما ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين وهو في فعل الاثنين تقديرى لأن التاء ساكنة تقديرا لأن التحركة من خواص الاسم فعرضت الحركة ههنا لأجل ألف التثنية فلا عبرة بحركته ومنهم من لايلمح هذا ويقول غزاتا ورماتا وليس بجيد (وتثبت) اللام (في غيرها) أي في غير مثال فعلوا مطلقا ومثال فعلت وفعلتا مفتوحى ماقبل اللام وهو ما لا يكون على هذه الأمثلة أو يكون على فعلت وفعلتا لكن لا يكون مفتوح ما قبل الآخر نحو رضيت رضيتا وسروت وسروتا لعدم موجب الحذف إذا تقرر هذا (فتقول) في مثال فعل مفتوح العين واويا (غزا غزوا غزوا غزت غزتا غزون غزوت غزوتما غزوتم غزوت غزوتما غزوتن غزوت غزونا) وفيه يائيا (رمى رميا رموا رمت رمتا رمين رميت رميتما رميتم رميت رميتما رميتن رميت رمينا) وفي فعل مكسور العين (رضي رضيا رضوا رضيت رضيتا رضين رضيت رضيتما رضيتم رضيت رضيتما رضيتن رضيت رضينا) وهو سواء كان واويا أو يائيا لامه ياء لأن الواو تقلب ياء لتطرفها وانكسار ماقبلها كرضى أصله رضو بدليل رضوان واليائي كخشى ولذا لم يذكر إلا مثالا واحدا (وكذلك) تقول (سرو) أي صار سيدا (سروا سروا) سروت سروتا سرون سروت سروتما سروتم سروت سروتما سروتن سروت سرونا وإنما قال وكذلك لأنه لم يذكر جميع تصاريفه فأشار إلى أن تصاريفه كالمذكور وذكر مثالا واحدا لأنه لا يكون يائيا (وإنما فتحت) أنت (ما قبل واو الضمير في غزوا ورموا) وهو الزاى والميم (وضممت) ماقبلها (في رضوا وسروا) وهو الضاد والراء (لأن واو الضمير إذا اتصل بالفعل الناقص بعد حذف اللام فان انفتح

ماقبلها أبقى على الفتحة ، وإن انضم أو كسر ضم ، وأصل رضوا : رضيوا ، نقلت ضمة الياء إلى الضاد ، وحذفت الياء لالتقاء الساكنين

وأما المضارع فتسكن الواو والياء والألف منه : في الرفع ، وتحذف في الجزم ، وتفتح الواو والياء في النصب ، وتثبت الألف ساكنة ، ويسقط الجازم والناصب النونات سوى نون جمع

ما قبلها) أى ماقبل واو الضمير (أبقى ما قبلها على الفتحة) إذ لا مانع منها (وإن ضم) ما قبلها (أو كسر ضم) لمناسبة الواو الضمة فتفتح فى غزوا ورموا لأن ما قبل الواو بعد حذف اللام مفتوح لأنهما مفتوحا العين فأبقى الفتحة على الأصل وضم فى سروا لأنه مضموم العين وكذا فى رضوا لأنه كان مكسورا بعد حذف اللام فقلبت الكسرة ضمة لتبقى الواو وفى هذا الكلام نظر من وجوه الأول أن قوله وإن ضم أو كسر ضم لايخلو عن حزازة لأنه إن ضم فكيف يضم فالعبارة الصحيحة أن يقال إن انفتح أو انضم أبقى وإن كسر ضم . الثانى أن كلامه هذا يدل على أنه لم ينقل ضمة الياء إلى الضاد بل حذفت ثم قلبت الكسرة ضمة حيث قال وإن كسر ضم وقوله (وأصل رضوا رضيوا) يعنى بعد قلب الواو ياء إذ الأصل رضووا (فنقلت ضمة الياء إلى الضاد وحذفت الياء لالتقاء الساكنين) وهما الواو والياء صريح فى أن الضمة نقلت من الياء إلى ماقبلها فبين الكلامين تباين . الثالث أن قوله بعد حذف اللام الظاهر أنه متعلق بقوله إذا اتصل إذ لايجوز تعلقه بقوله إن انفتح لأن معمول الشرط لايتقدم عليه وكذا معمول مابعد فاء الجزاء ولا يصح تعلقه بقوله اتصل لأن الاتصال ليس بعد حذف اللام وإلا لم يبق لحذفها علة فإن علته اجتماع الساكنين وأحدهما الواو فكيف يكون الاتصال بعد الحذف وهذا ظاهر فالتوجيه أن يقال تقديره وإذا اتصل اتصالا باقيا بعد حذف اللام وهذا التوجيه لو صح لاندفع الاعتراض الثانى بأن يقال المراد بقوله أو كسر ضم أن تنقل ضمة اللام إليه إذ لا منافاة فإنه إذا نقل الضمة إليه صدق أنه ضم وكذا الاعتراض الأول بأن يقال إنه لم يقل وإن ضم أبقى تنبيها على أن هذا الضم ليس هو الضم الذى كان فى الأصل لأنه أسكن ثم نقل ضمة اللام إليه كما ذكر فى رضوا فنقول أصل سروا سرووا نقلت ضمة الواو إلى ماقبلها فصح أنه ضم فاندفع به الاعتراضات الثلاث وهذا موضع تأمل (وأما المضارع فيسكن اللام منه فى الرفع) نحو يغزو ويرمى ويخشى والأصل يغزو ويرمى ويخشى (ويحذف فى الجزم) لأنها قائمة مقام الإعراب كالحركة فكما تحذف الحركة فكذا هذه الحروف وقد شذ قوله هجوت زبان ثم جئت معتذرا ﻫ من هجو زبان لم تهجو ولم تدع حيث أثبت الواو

وقوله ألم يأتيك والأنباء تنمى ﻫ بما لاقت لبون بنى زياد حيث أثبت الياء

وقوله وتضحك منى شيخة عبشمية ﻫ كأن لم ترى قبلى أسيرا يمانيا حيث أثبت الألف

(ويفتح الواو والياء فى النصب) لخفة الفتحة (وتثبت الألف فى الواحد بحالها) لأنها لاتقبل الحركة

المؤنث، فتقول: لم يغزُ، لم يغزوا، لم يغزوا، ولم يرمِ، لم يرميا، لم يرموا، ولم يرضَ، لم يرضيا، لم يرضوا، ولن يغزوَ، ولن يرميَ، ولن يرضى، وتثبت لامُ الفعلِ في فعلِ الاثنين وجماعةِ الإناث، وتحذف من: فعلِ جماعةِ الذكور، وفعلِ الواحدةِ المخاطبة، فتقول: يغزو، ويغزوان، يغزون، تغزو، تغزوان، يغزون، تغزو، تغزوان، تغزون، تغزين، تغزوان، تغزون، أغزو، نغزو؛ ويستوي فيه لفظ جماعةِ الذكور والإناث في: الخطاب، والغيبة جميعاً؛ ويختلف التقدير: فوزن جمعِ المذكر يفعون،

ولا موجب للحذف وقد جاء إثبات الواو والياء ساكنين في النصب مثلهما في الرفع كقوله

فما سودتني عامر عن وراثة ۞ أبى الله أن أسمو بأم ولا أب

والقياس أن أسمو بالفتح ويحتمل أن تكون أن غير عاملة تشبيها لها بما المصدرية كما في قراءة مجاهد أن يتم الرضاعة بالرفع وفي قول الشاعر أن تقرآن على أسماء ويحكما ۞ مني السلام وأن لا تشعرا أحدا حيث أثبت النون في تقرآن وكلاهما من الشواذ كقوله

فآليت لا أرثي لها من كلالة ۞ ولا من حفى حتى تلاقي محمدا

حيث لم يقل حتى تلاقي بالفتح (ويسقط الجازم والناصب النونات سوى نون جمع المؤنث) هذا لا طائل تحته إذا قرر هذا (فتقول لم يغز) بحذف الواو (ولم يغزوا) بحذف النون (ولم يرم) بحذف الياء (لم يرميا) بحذف النون (ولم يرض) بحذف الألف (لم يرضيا) بحذف النون (ولن يغزو) بفتح الواو (ولن يرمي) بفتح الياء (ولن يرضى) بإثبات الألف (ويثبت لام الفعل واوا كان أو ياء في فعل الاثنين) متحركة مفتوحة نحو يغزوان ويرميان ويرضيان بقلب الألف ياء أما في يغزوان ويرميان فلعدم موجب الحذف وأما في يرضيان فلأن الألف تقتضي فتحة ما قبلها ولو تقلب الياء ألفا وتحذف لأدى إلى التباس حال النصب (ويثبت لام الفعل في) فعل (جماعة الإناث) أيضا ساكنة نحو يغزون ويرمين ويرضين لعدم مقتضي الحذف (وتحذف) لام الفعل (من فعل جماعة الذكور) مخاطبين كانوا أو غائبين نحو يغزون ويرمون ويرضون والأصل يغزوون ويرميون ويرضيون فحذفت حركة اللام ثم اللام وإن شئت قل في يغزون ويرمون نقلت وفي يرضون قلبت اللام ألفا ثم حذفت (و) يحذف أيضا من (فعل الواحدة المخاطبة) نحو تغزين وترمين وترضين والأصل تغزوين وترميين وترضيين فأعلت كما مر آنفا وقد عرفت في بحث نون التأكيد السر في أن المحذوف لام الفعل دون واو الضمير ويائه وإذا تقرر هذا (فتقول) في يفعل بالضم (يغزو يغزوان يغزون تغزو تغزوان يغزون تغزو تغزوان تغزون تغزين تغزوان تغزون أغزو نغزو ويستوي فيه) أي المضارع من نحو غزا (لفظ جماعة الذكور والإناث في الخطاب والغيبة جميعا) أما في الخطاب فلأنك تقول أنتم تغزون وأنتن تغزون بالتاء الفوقانية فيهما وأما في الغيبة فلأنك تقول الرجال يغزون والنساء يغزون بالياء التحتانية فيهما (لكن التقدير مختلف فوزن جمع المذكر يفعون) في الغيبة (وتفعون) في الخطاب

وتَفعُون، ووزنُ جمعِ المؤنثِ يَفْعِلْنَ وتَفْعِلْنَ، وتقولُ يَرْمِي، يَرْمِيَانِ، يَرْمُونَ. تَرْمِي، تَرْمِيَانِ، يَرْمِينَ، تَرْمِي، تَرْمِيَانِ، تَرْمُونَ، تَرْمِينَ، تَرْمِيَانِ، تَرْمِينَ. أَرْمِي. نَرْمِي. وأصلُ يَرْمُونَ يَرْمِيُونَ فَفُعِلَ بِهِ مَا فُعِلَ بِرَضُوا؛ وهكذا حكمُ كُلِّ ما كانَ ما قبلَ لامِه مكسورًا كيَهْدِي، ويُنَاجِي، ويَرْتَجِي، ويَنْبَرِي ويَسْتَدْعِي. ويَرْعَوِي، ويَعْرَوْرِي؛ وتقولُ: يَرْضَى، يَرْضَيَانِ، يَرْضَوْنَ، تَرْضَى، تَرْضَيَانِ، يَرْضَيْنَ،

بحذف اللام فيهما كما ذكر من أن الأصل تغزوون حذفت اللام والواو ضمير (ووزن جمع المؤنث يفعلن) في الغيبة (وتفعلن) في الخطاب لما تقدم من أن اللام تثبت في فعل جماعة الإناث (وتقول) في يفعل بالكسر (يرمي يرميان يرمون ترمي ترميان يرمين ترمي ترميان ترمون ترمين ترميان ترمين أرمي نرمي وأصل يرمون يرميون ففعل به ما فعل برضوا) يعني نقلت ضمة الياء إلى الميم وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وخصه بالذكر لأنه خالف يغزون ويرضون في عدم إبقاء عينه على حركته الأصلية فنبه على كيفية ضم العين وانتفاء الكسر (وهكذا) أي مثل يرمي (حكم كل ما كان ما قبل لامه مكسورا) في جميع ما مر (كيهدي ويناجي ويرتجي وينبري) أي ينقرض (ويستدعي) فأجري عليها أحكام يرمي وصرفها تصريفه فإن كنت ذكيا كفاك هذا وإلا فالبليد لا يفيده التطويل ولو تليت عليه التوراة والإنجيل (ويرعوي) أي يكف يرعويان يرعوون ترعوي ترعويان يرعوين ترعوي ترعويان ترعوون ترعوين ترعويان ترعوين أرعوي نرعوي هذا من باب الافعلال مثل احمر احمرارا والأصل ارعوو يرعوو ولم يدغم للثقل ولأنهم إنما يدغمون بعد إعطاء الكلمة ما تستحقه من الإعلال كما يشهد به كثير من أصولهم فلما أعلوا فات اجتماع المثلين ولو لزم الادغام في الماضي للزم في المضارع نحو يرعو مضموم الواو وهو مرفوض ولم يقلبوا الواو الأولى ألفا بل قلبوا الثانية ياء لوقوعها خامسة مع عدم انضمام ما قبلها ثم قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها في الماضي وإنما يقال في فعل جماعة الذكور والواحدة المخاطبة يرعوون وترعوين ولم تحذف هذه الواو الزائدة كما في يرضون وترضين لأنه قد حذفت لام الفعل إذ الأصل يرعووون وترعووين فلو حذفت هذه الواو أيضا لكان إجحافا بالكلمة والتباسا بالثلاثي المجرد ولم تقلب هذه الواو ياء مع وقوعها رابعة وعدم انضمام ما قبلها لما سنذكر في هذا البحث وقيل لئلا يلزم اجتماع الإعلالين أعني إعلال حرفين من كلمة واحدة بنوع واحد وهو مرفوض وفيه نظر لأنه ينتقض بنحو يقون وتقون وتقين ونحو إيقاء والأصل إوقاو وما أشبه ذلك مما قلب أو حذف فيه حرفان فافهم فإن امتناع اجتماع الإعلالين وإن اشتهر فيما بينهم لكنه كلام من غير روية اللهم إلا أن يخصص على ما قيل المراد من اجتماع الإعلالين تقارنهما بأن لا يكون بينهما فاصل وحينئذ لا يلزم الانتقاض بما ذكر (ويعروري) يعروريان يعرورون تعروري تعروريان يعرورين تعروري تعروريان تعرورون تعرورين تعروريان تعرورين أعروري نعروري وهو افعوعل مثل اعشوشب يقال اعروريت الفرس أي ركبته عريانا والأصل اعرورو يعرورو قلبت الواو ياء وأصل يعرورون يعروريون وأصل تعرورين تعروريين أعلا إعلال يرمون وترمين وذلك بعد قلب الواو ياء (وتقول) في يفعل بالفتح (يرضى يرضيان يرضون ترضى ترضيان يرضين)

تَرْضَى ، تَرْضَيَانِ ، تَرْضَوْنَ ، تَرْضَيْنَ ، تَرْضَيَانِ ، تَرْضَيْنَ أَرْضَى نَرْضَى ؛ وَهٰكَذَا قِيَاسُ : يَتَمَطَّى ، وَيَتَصَابَى ، وَيَتَصَدَّى ، وَيَتَقَلْسَى ، وَلَفْظُ الْوَاحِدَةِ الْمُؤَنَّثَةِ فِي الْخِطَابِ كَلَفْظِ الْجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ فِي بَابِ يَرْمِي وَيَرْضَى ؛ وَالتَّقْدِيرُ مُخْتَلِفٌ : فَوَزْنُ الْوَاحِدَةِ تَفْعِينَ وَتَفْعَيْنَ ، وَوَزْنُ الْجَمْعِ تَفْعِلْنَ وَتَفْعَلْنَ . وَالْأَمْرُ مِنْهَا : اغْزُ ، اغْزُوَا ، اغْزُوا ، اغْزِي ، اغْزُوَا ، اغْزُونَ . وَارْمِ ، ارْمِيَا ، ارْمُوا ، ارْمِي ، ارْمِيَا ، ارْمِينَ . وَارْضَ ، ارْضَيَا ، ارْضَوْا ، ارْضَيْ ، ارْضَيَا ، ارْضَيْنَ . فَإِذَا أَدْخَلْتَ عَلَيْهِ نُونَ التَّأْكِيدِ أُعِيدَتِ اللَّامُ الْمَحْذُوفَةُ فَقُلْتَ : اغْزُوَنَّ ، وَارْمِيَنَّ ، وَارْضَيَنَّ

بالياء دون الألف لأن الأصل الياء والألف منقلبة عنه وههنا ليست متحركة فلا تقلب (ترضى ترضيان ترضون ترضين ترضيان ترضين أرضى نرضى وهذا قياس) كل ما كان قبل لامه مفتوحا نحو (يتمطى) والأصل يتمطو مصدره التمطى أصله التمطو لأنه من المطو وهو المد قلبت الواو ياء والضمة كسرة لرفض الواو المتطرفة المضموم ما قبلها (ويتصابى) أصله يتصابو مصدره التصابى أصله التصابو لأنه من الصبوة فاعل الإعلال المذكور (ويتقلسى) أصله يتقلسو مصدره التقلسى أصله التقلسو كتدحرج ولا يخفى عليك تصاريف هذه الأفعال وأحكامها إن أحطت علما بيرضى فلا أذكرها خوف الإملال (ولفظ واحدة المؤنث فى الخطاب كلفظ الجمع) أى جمع المؤنث فى الخطاب (فى باب يرمى ويرضى) أى فى كل ما كان ماقبل لامه مكسورا أو مفتوحا فإنه يقال للواحدة والجمع ترمين وتهدين وتناجين الخ وكذا ترضين وتمطين وتصابين وتقلسين فيهما جميعا (والتقدير مختلف فوزن الواحدة) من يرمى (تفعلين) بكسر العين (و) من يرضى (تفعلين) بفتح العين واللام محذوفة كما تقدم (ووزن الجمع) من ترمى (تفعين) بالكسر (و) من يرضى (تفعلن) بالفتح بإثبات اللام لأنها تثبت فى فعل جماعة الإناث وعلى هذا تفاعين وتفاعلن وتفعين وتفعلن الخ (و) تقول فى (الأمر منها) أى من هذه الثلاثة المذكورة يعنى تغزو وترمى وترضى (اغز اغزوا اغزوا اغزى اغزوا اغزون وارم ارميا ارموا ارمى ارميا ارمين ارض ارضيا ارضوا ارضى ارضيا ارضين) وليس فى ذلك بحث (وإذا أدخلت عليه) أى على نحو اغزوا وارم وارض (نون التأكيد) خفيفة كانت النون أو ثقيلة (أعيدت اللام المحذوفة فقلت اغزون) بإعادة الواو (وارمين) بإعادة الياء (وارضين) بإعادة الألف وردها إلى الأصل وهو الياء ضرورة تحركها وذلك لأن هذه الحروف أعنى الواو والياء والألف فى الأمثلة بمنزلة الحركة فى الصحيح وأنت تعيد الحركة ثمت فكذا هنا تعيد اللام ولا تعاد فى فعل جماعة الذكور والواحدة المخاطبة أما من ارض فلأن التقاء الساكنين لم يرتفع حقيقة لعروض حركتى الواو والياء الضميرين وأما من اغز وارم فلأن سبب الحذف باق أعنى التقاء الساكنين لو أعيدت اللام ولغة طيء على ما حكى عنهم الفراء حذف الياء الذى هو لام الفعل فى الواحد

وَاسْمُ الفَاعِلِ مِنْهَا غازٍ ، غَازِيَانِ ، غَازُونَ ، غَازِيَةٌ ، غَازِيَتَانِ ، غَازِيَاتٌ ، وَغَوازٍ ، وكَذَلِكَ : رَامٍ ، وَرَاضٍ . وأَصْلُ غَازٍ : غَازِوٌ ، قُلِبَتِ الوَاوُ يَاءً لِتَطَرُّفِهَا وَانْكِسَارِ مَاقَبْلَهَا ، كَمَا قُلِبَتْ فِي غُزِيَ ، ثُمَّ قَالُوا غَازِيَةٌ لِأَنَّ المُؤَنَّثَ فَرْعُ المُذَكَّرِ وَالتَّاءُ طَارِئَةٌ .

المذكر بعد الكسر والفتح نحو والله ليرمن زيد وارمن يا زيد وليخشن زيد واخشن يا زيد (واسم الفاعل منها) أي من هذه الثلاثة المذكورة (غاز) أصله غازو (غازيان) أصله غازوان (غازون) أصله غازوون (غازية) أصله غازوة (غازيتان) أصله غازوتان (غازيات) أصله غازوات (وغواز وكذلك رام) راميان رامون رامية راميتان راميات وروام (وراض) راضيان راضون راضية راضيتان راضيات ورواض (وأصل غاز غازو) كناصر كما مر (قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ماقبلها) فصار غازي وذلك قياس مستمر وكذا راض أصله راضو جعل راضي وأصل رام رامي فحذفت ضمة الياء من الجميع استثقالا فاجتمع ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء لالتقاء الساكنين دون التنوين لأنها حرف علة والتنوين صحيح فحذفها أولى فان زال التنوين أعيدت الياء نحو الغازي والرامي والراضي وإنما لم يذكر المصنف رحمة الله عليه هذا الاعلال لأنه قد تقدم في كلامه مثله أعني حذف الضمة ثم اللام بخلاف قلب الواو المتطرفة المكسور ما قبلها ياء (كما قلبت) الواو ياء في المبني للمفعول من الماضي (نحو غزي) والأصل غزو وقبيلة طيئ يقلبون الكسرة من المبني للمفعول من المعتل اللام فتحة واللام ألفا فيقولون غزا ودعا ورضى ونحو ذلك قال قائلهم

نستوقد النبل بالحضيض ونصـ ٭ طاد نفوسا بنت على الكرم

والأصل بنيت قلبت الكسرة فتحة والياء ألفا وحذفت الألف لالتقاء الساكنين (ثم قالوا غازية) بقلب الواو ياء مع عدم تطرفها (لأن المؤنث فرع المذكر) لكون بناء المؤنث غالبا على الزيادة لا سيما فيمن يقول رجل ورجلة وغلام وغلامة ونحو ذلك فاما قلبوها في الأصل قلبوها في الفرع فقالوا غازية وراضية وفي التنزيل في عيشة راضية (و) لأن (التاء طارئة) على أصل الكلمة وليست منها فكأن الواو متطرفة حقيقة فان قلت إنهم يقلبون الواو المكسور ما قبلها ياء طرفا أو غير طرف فقلبت غازية كذلك كما ذكره العلامة في المفصل قلت قول المصنف رحمه الله أقرب لأن قلب الواو الغير المتطرفة بسبب حملها على الفعل كما في المصادر نحو قام قياما والأصل قواما وعلى المفرد كما في الجمع نحو ديم جمع ديمة والأصل دومة فمجرد كسر ما قبلها لايقتضي القلب فإن قلت التاء معتبرة بدليل قولهم قلنسوة وقمحدوة فلو لم تعتبر التاء لوجب قلب الواو ياء والضمة كسرة لما مر في التحلي وحينئذ لا تكون الواو كالمتطرفة قلت الأصل في قلنسوة وقمحدوة وهو المفرد على التاء والحذف طار بخلاف ما نحن فيه فإن الأصل فيه بدون التاء نحو غاز والتاء طارئة ولا يبعد عندي أن يقال في مثل ذلك قلبت الواو ياء لكونها رابعة مع عدم انضمام ما قبلها هذا كله ظاهر وإنما الاشكال في إعلال نحو غواز وروام ورواض وليس علينا إلا أن نقول الأصل غوازي بالتنوين أعل إعلال غاز ورام ولابحث لنا في أنه منصرف أو غيره وأن تنوينه أي تنوين واعلم أن هذا الاعلال إنما هو حال الرفع

وَتَقُولُ فِي الْمَفْعُولِ مِنَ الْوَاوِيِّ: مَغْزُوٌّ، وَمِنَ الْيَائِيِّ: مَرْمِيٌّ. تُقْلَبُ الْوَاوُ يَاءً وَيُكْسَرُ مَا قَبْلَهَا؛ لِأَنَّ الْوَاوَ وَالْيَاءَ إِذَا اجْتَمَعَتَا فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ وَالْأُولَى مِنْهُمَا سَاكِنَةٌ قُلِبَتِ الْوَاوُ يَاءً، وَأُدْغِمَتِ الْيَاءُ فِي الْيَاءِ

وَتَقُولُ فِي فَعُولٍ مِنَ الْوَاوِيِّ: عَدُوٌّ، وَمِنَ الْيَائِيِّ بَغِيٌّ؛ وَفِي فَعِيلٍ مِنَ الْوَاوِيِّ: صَبِيٌّ، وَمِنَ الْيَائِيِّ: شَرِيٌّ

والجر وأما حال النصب فتقول رأيت غازيا وراميا وغوازي ورو امي كالصحيح (وتقول في المفعول من الواوي) أي في اسم المفعول من الثلاثي المجرد الواوي (مغزو) أصله مغزوو أدغمت الواو في الواو (ومن اليائي مرمي تقلب الواو ياء ويكسر ما قبلها) أي ماقبل الياء يعني أن أصله مرموي قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وكسر ماقبل الياء لتسلم الياء وإنما قلبت الواو ياء (لأن الواو والياء إذا اجتمعتا في كلمة واحدة والأولى منهما ساكنة) سواء كانت الواو أو الياء (قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء) وذلك قياس مطرد طلبا للخفة واشترط سكون الأولى لتدغم في الثانية واختير الياء لخفتها وفي كلام المصنف نظر لأنه ترك شرائط لابد منها وهي أنه يجب في الواو إذا كانت أولى أن لاتكون بدلا من حرف آخر ليحترز به عن سوير وتسوير كما تقدم وأن يكونا في كلمة واحدة أو ماهو في حكمها كمسلمي والأصل مسلموي ليحترز عما إذا كانتا في كلمتين مستقلتين نحو يغزو يوما ويقضي وطرا وفي بعض النسخ إذا اجتمعتا في كلمة واحدة وهو الصواب وأن لايكونا في صيغة أفعل نحو يوم أيوم ولا في الأعلام الاعلال نحو حيوة وأن لاتكون الياء إذا كانت الأولى بدلا من حرف آخر ليحترز من نحو ديوان والأصل دوان فإن الواو لاتقلب في مثل هذه الصور ياء وأيضا يجب أن لاتكون الياء للتصغير إذا لم تكن الواو طرفا فأما إذا كان طرفا فإنه يجب قلبه كما في صبي ودلي حتى لاينتقض بنحو أسيود وجديول فإنه لايجب القلب بل يجوز لايقال إن قوله إذا اجتمعتا إلى آخره مهملة وهي لايجب أن تصدق كلية لأنا نقول قواعد العلوم يجب أن تكون على وجه يصدق كلية وأما قولهم هذا أمر مضو عليه فشاذ والقياس ممضي لأنه من اليائي ومنهم من يقول في الواوي أيضا مغزي ومعدي ومرضي بقلب الواوين ياء كراهة اجتماع الواوين وعليه قول الشاعر

لقد علمت عرسي مليكة أنني ... أنا الليث معديا عليه وعاديا

والقياس الواو ولكن الياء أيضا كثير فصيح وإن كان مخالفا للقياس تشبيها بنحو عتي وجثي وفي مرضي أمر آخر وهو إجراؤه مجرى فعله الأصلي أعني رضي فإن أصله رضو (وتقول في فعول من الواوي عدو) أصله عدوو (ومن اليائي بغي) والأصل بغوي اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء وكسر ماقبلها فقيل بغي وفي التنزيل «وما كانت أمك بغيا» ولم يقل بغية أي فاجرة قال ابن جني هو فعيل ولو كان فعولا لقيل بغو كما قيل فلان نهو عن المنكر كذا ذكره صاحب الكشاف وفيه نظر وهذا عجيب من مثل الإمام ابن جني وأظن أنه سهو منه لأنه لو كان فعيلا

وَالْمَزِيدُ فِيهِ تَقْلِبُ وَاوَهُ يَاءً : لِأَنَّ كُلَّ وَاوٍ إِذَا وَقَعَتْ رَابِعَةً فَصَاعِدًا وَلَمْ يَكُنْ مَاقَبْلَهَا مَضْمُومًا قُلِبَتْ يَاءً لِثِقَلِ الْكَلِمَةِ ؛ فَتَقُولُ : أَعْطَى ، يُعْطِي ، وَاعْتَدَى ، يَعْتَدِي ، وَاسْتَرْشَى ، يَسْتَرْشِي ، وَتَقُولُ مَعَ الضَّمِيرِ : أَعْطَيْتَ ، وَاعْتَدَيْتَ ، وَاسْتَرْشَيْتَ ، وَكَذَلِكَ : تَغَازَيْنَا ، وَتَرَاجَيْنَا

الرَّابِعُ الْمُعْتَلُّ الْعَيْنِ وَاللَّامِ : — وَيُقَالُ لَهُ اللَّفِيفُ الْمَقْرُونُ ، فَتَقُولُ : شَوَى ، يَشْوِي ، شَيًّا ،

لوجب أن يقال بغية لأن فعيلا بمعنى الفاعل لايستوى فيه المذكر والمؤنث اللهم إلا أن يقال شبه بما هو بمعنى مفعول كما فى قوله تعالى إن رحمة الله قريب من المحسنين وهو تكلف ولأن قوله لو كان فعولا لقيل بغو غير مستقيم بلا خفاء لأنه من اليائى وأما نهو فشاذ والقياس نهى فإن قلت الواو فى عدو رابعة وماقبلها غير مضموم فلم لم تقلب ياء قلت لأن المدة لا اعتداد بها فكان ماقبلها مضموما ولأن الواو الساكنة كالضمة ولأن الغرض هو التخفيف وهو يحصل بالادغام وكذا الكلام فى اسم المفعول الواوى نحو مغزو فان قلت ماالسر فى جواز مدعى ومغزى بقلبهما ياء مع الكثرة والاطراد لاسيما فى مرضى وامتناع ذلك فى عدو قلت السر أن نحو مغزو طال فثقل والياء أخف فعدل إليه بخلاف فعول فإنه محمول على فعيله فافهم (و) تقول (فى فعيل من الواوى صبى) والأصل صبيو قلبت الواو ياء وأدغمت وهو من الصبوة (ومن اليائى شرى) أصله شريى أدغمت الياء فى الياء والفرس الشرى هو الذى يشرى فى سيره أى يلج (و) الثلاثى (المزيد فيه تقلب واوه ياء لأن كل واو وقعت رابعة فصاعدا ولم يكن ماقبلها مضموما قلبت ياء) تخفيفا (لثقل الكلمة) بالطول والمزيد فيه كذلك لا محالة فتقلب فيه الواو ياء وقوله رابعة احتراز عن نحو غزوا وقوله فصاعدا ليدخل فيه نحو اعتدى واسترشى وقوله ولم يكن ماقبلها مضموما احتراز من نحو يغزو (فتقول أعطى يعطى) والأصل أعطو يعطو (واعتدى يعتدى) والأصل اعتدو يعتدو (واسترشى يسترشى) والأصل استرشو يسترشو ومثل بثلاثة أمثلة لأنها إما رابعة أو خامسة أو سادسة (وتقول مع الضمير أعطيت واعتديت واسترشيت وكذلك تغازينا وتراجينا) بقلب الواو ياء من الجميع لما ذكرنا فاحفظ هذا الضابط واعلم أن المصنف وغيره أطلقوا الكلام فى هذا القلب على سبيل الكلية وقالوا كل واو الخ ولى فيه نظر لأن هذا القلب إنما هو فى لام الفعل فقط لأن وقوعه رابعا أكثر فهو أليق بالتخفيف بدليل أنهم لايقلبونه من استقوم وفى التنزيل استحوذ عليهم الشيطان وكذا اعشوشب واجتور واجلوذ وتجاوز وما أشبه ذلك وفى نحو افعل وافعال لا تقلب اللام الأولى لأن الأخيرة منقلبة لا محالة فلو انقلبت الأولى أيضا لأوقع فى الثقل المهروب منه لا سيما فى المضارع بدليل ارعوى يرعوى واحواوى يحواوى وما أشبه ذلك ولأنه ينتقض بنحو مدعو وعدو فكأنهم اعتمدوا على إيراد هذا البحث فى المعتل اللام وعلى أنه لااعتداد بالمدة وأن المدة قائمة مقام الضمة هذا آخر الكلام فيما يكون حرف العلة فيه واحدا فلنشرع فيما تعدد فيه حرف العلة فنقول النوع (الرابع) من الأنواع السبعة (المعتل العين واللام) وهو مايكون عينه ولامه حرفى علة

مثل رمى يرمى رميا ، وقوى ، يقوى ، قوة ، وروى ، يروى ، ريا ، مثل رضى يرضى رضا ، فهو ريان وامرأة ريى ، مثل عطشان وعطشى ، وأروى كأعطى ، وحيى كرضى ، وحى يحيا حياة فهو حى ، وحيا

وقدمه لكثرة أبحاثه بالنسبة إلى ما يليه (ويقال له اللفيف المقرون) أما اللفيف فلاجتماع حرفى علة فيه يقال للمجتمعين من قبائل شتى لفيف وأما المقرون فلمقارنة الحرفين لعدم الفاصل بينهما بخلاف ما سيجئ بعده والقسمة تقتضى أن يكون هذا النوع أربعة أقسام لكن لم يجئ ما يكون عينه ياء ولامه واوا فبقى ثلاثة ولا يكون إلا من بابى ضرب يضرب وعلم يعلم والتزموا فيما يكون الحرفان فيه واوين كسر العين نحو قوى لتقلب الواو الأخيرة ياء دفعا للثقل وإنما جاء فى هذا النوع يفعل بالكسر حال كون العين واوا لأن العبرة فى هذا الباب باللام ولذا لا تعل العين (فتقول شوى يشوى شيا مثل رمى يرمى رميا) بجميع ما عرفته فى رمى يرمى فاعرفه ههنا بعينه والأصل شوى يشوى أعل إعلال رمى يرمى وأصل شيا شويا اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء ولا يجوز قلب الواو ألفا لئلا يلزم حذف أحد الألفين فتختل الكلمة فإن قيل إذا كان الأصل شوى فلم أعل اللام دون العين مع أن العلة موجودة فيهما قلت لأن آخر الكلمة أولى بالتغيير والتصرف فيه فلا يعل العين فى صيغة من الصيغ لأنه لم يعل فى الأصل فلا يقال فى اسم الفاعل شاء بالهمز بل شاو بالواو ويقال فى اسم المفعول مشوى لا مشى فالحاصل أنه يجعل مثل الناقص بعينه لا مثل الأجوف (و) تقول (قوى يقوى قوة) والأصل قوو يقوو فأعل إعلال رضى يرضى ولم يدغم لأن الاعلال فى مثل هذه الصورة واجب إذ لا يجوز أن يقال رضو مثلا بخلاف الادغام إذ يجوز أن يقال حى بلا إدغام فقدم الواجب فلم يبق سبب الادغام ولأن قوى أخف من قو بالادغام واعتبروا اجتماع الواوين فى القوة بالادغام فإنه موجب للخفة ونظيره الجو والبو ولم تعل العين لئلا يلزم فى المضارع بقاى بياء مضمومة وقيل لئلا يلزم اجتماع الاعلالين (وروى يروى ريا) أصله رويا ولم تقلب العين من روى ألفا وإن لم يلزم اجتماع إعلالين لئلا يلزم فى المضارع أن يقال يراى كيخاف بياء مضمومة وهم رفضوا ذلك ولأن فعل مكسور العين فرع فعل مفتوح العين ولم تقلب فى المفتوح فلم تقلب فى المكسور فقوى يقوى وروى يروى (كرضى يرضى) فى جميع أحكامه بلا مخالفة وعليك أن لا تعل العين أصلا ولما لم يكن اسم الفاعل من روى مثله من شوى أشار إليه بقوله (فهو ريان وامرأة ريى مثل عطشان وعطشى) يعنى لا يقال راو وراوية بل يبنى من الصفة المشبهة لأن المعنى لا يستقيم إلا عليها لأن صيغة فاعل تدل على الحدوث والصفة المشبهة تدل على الثبوت والمعنى فى هذا على الثبوت لا على الحدوث فتأمل وأصل ريان رويان فاعل كاعلال شيان تقول ريان ريانان رواء ريى رييان رواء أيضا وتقول فى تثنية المؤنث حال النصب والخفض مضافة إلى ياء المتكلم رييى بخمس ياءات المنقلبة عن الواو ولام الفعل والمنقلبة عن ألف التأنيث وعلامة التثنية وياء المتكلم (وأروى كأعطى) يعنى أن المزيد فيه من هذا النوع مثل الناقص بعينه وقد عرفته فوازن هذا عليه ولا تفرق ولا تعل العين أصلا فإنى لو أشتغل بتفصيل ذلك يطول الكتاب من غير طائل (و) تقول فى فعل مكسور العين مما الحرفان فيه ياءان (حيى كرضى) بلا إعلال العين لأ

وَحَيِيَا فَهُمَا حَيَّانِ ، وَحَيُّوا ، وَحَيِيُوا ، فَهُم أحْيَاءُ ، وَيَجُوزُ حَيُوا بِالتَّخْفِيفِ كَرَضُوا ، وَالأمْرُ مِنْه

إحْيَ كَارْضَ ، وَأَحْيَا ، يُحْيِي ، كَأَعْطَى يُعْطِي ، وَحَايَا يُحَايِي ، مُحَايَاةً ، وَاسْتَحْيَا ، يَسْتَحْيِي ، اسْتِحْيَاءً ،

وَمِنْهُم مَنْ يَقُولُ : اسْتَحَى ، يَسْتَحِي ، اسْتَحِ ، وَذَلِكَ الحَذْفُ لِكَثْرَةِ الاسْتِعْمَالِ كَمَا قَالُوا : لَا أَدْرِ ، فِي لَا أَدْرِي

تقدم وجاز عدم الادغام نظرا إلى أن قياس ما ادغم فى الماضي أن يدغم فى المضارع وهنا لا يجوز الادغام فى المضارع لئلا يلزم ما تقدم من يحي مضموم الياء وهو مرفوض (و) يجوز (حى) بالادغام لاجتماع المثلين وهذه اللغة هى الكثيرة الشائعة قال الله تعالى ويحي من حى عن بينة ويجوز فى الحاء الفتح على الأصل والكسر بنقل حركة الياء إليه (و) تقول فى مضارع حى (يحي بلا إدغام) لئلا يلزم الياء المضمومة وتقلب اللام ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها وتقول (حياة) فى المصدر بقلب الياء ألفا وتكتب بصورة الواو على لغة من يميل الألف إلى الواو وكذلك الصلوة والزكوة والرضو والربو كذا ذكره صاحب الكشاف فيه والحق أن أمثال ذلك تكتب فى المصحف بالواو اقتداء بناقليه وفى غيره بالألف كحياة لأنها وإن كانت منقلبة عن الياء إذا كان ماقبلها ياء تكتب بصورة الألف إلا فى يحي وربى (فهو حى) فى النعت ولم يقل حاى لما ذكر فى روى من أن المعنى على الثبوت ولم يجز حيى بلا إدغام حملا على الفعل لأن اسم الفاعل فرع الفعل فى الاعلال دون الادغام وعلى تقدير حمله عليه فالحمل على ماهو الأكثر أعنى الادغام أولى (وحيا) فى فعل الاثنين من حى بالادغام (وحييا) فيه من حيى بلا إدغام (فهما حيان) فى تثنية حى (وحيوا) فى فعل جماعة الذكور من حى بالادغام قال الشاعر عيــوا بأمرهم كما ٭ عيت ببيضتها الحمامه

(وحييوا) فى فعل جماعة الذكور من حيى بلا إدغام (فهم أحياء) فى جمع حى (ويجوز فيه) أى فى فعل جماعة الذكور (حيوا بالتخفيف كرضوا) من حيى بلا إدغام والأصل حييوا كرضيوا نقلت ضمة الياء إلى ماقبلها وحذفت لالتقاء الساكنين ووزنه فعوا قال الشاعر

وكنا حسبناهم فوارس كهمس ٭ حيوا بعدما ماتوا من الدهر أعصرا

وأما عند اتصال الضمائر فلا مدخل للادغام كما تقدم فى المضاعف ولذا لم يذكره ويجوز عند تاء التأنيث حييت وحيت تحي وحي (و) الأمر (احي) من تحيا (كارض) من ترضى فى سائر التصاريف مؤكدا وغيره تقول احي احييا احيوا احيي ياء ساكنة بعد ياء مفتوحة احييا احيين وبالتأكيد احيين احييان احيون والوزن افعون احيين بكسر الياء الثانية والوزن افعين احييان احيينان (و) تقول فى الفعل (أحيا يحيي كأعطى يعطى) بعينه ولا يدغم حال النصب أيضا بل يقال لن يحيي حملا على الأصل قال تعالى أليس ذلك بقادر على أن يحيي الموتى تقول أحيي يحيي إحياء فهو محي وذاك محي لم يحي ليحي وأحي ولا تحي بحذف اللام وإبقاء العين بحاله وبالتأكيد أحيين باعادة اللام كأعطين وتقول فى فاعل (حايا يحايي محاياة) فهو محاي وذاك محايي لم يحاي حاي لا تحاي كناجي بعينه (و) تقول فى استفعل (استحيي يستحيي استحياء) فهو مستحي وذاك مستحي لم يستحي لا يستحي استحي لا تستحي كاسترشي بعينه (ومنهم) أى من العرب (من) يحذف إحدى اليائين

الخَامِسُ المُعتَلُّ الفَاءِ واللامِ : — ويُقَالُ لَهُ « اللَّفِيفُ المَفرُوقُ » فتقُولُ في وَقَى يَقِي : وَقَى ، وَقَيَا ، وَقَوا ، كرَمَى رَمَيَا رَمُوا ، وَيَقِي ، يَقِيَانِ ؛ يَقُونَ ، كَيَرمِي يَرمِيَانِ يَرمُونَ ، وَفي الأَمرِ « قِ » فَيَصِيرُ عَلَ

و (يقول استحى يستحى استح) فهو مستح وذاك مستحى لم يستح ليستح لا تستح بكسر الحاء وحذف الياء الأخرى علامة للجزم هذه لغة تميمية والأولى حجازية وهو الأصل الشائع قال تعالى «إن الله لا يستحي» الآية وقال تعالى «ويستحيون نساءكم» وتقول على اللغة الثانية استحى استحيا استحوا على وزن استقوا استحت استحتا على وزن استقت استقتا إلى آخره استح استحيا استحوا استحى استحيا استحين وبالتأكيد استحين بإعادة اللام استحيان استحن استحيان استحينان ولما تقرر أن هذا النوع لا تعل عينه البتة وههنا قد حذفت أشار إلى الجواب بقوله (وذلك) أى الحذف (لكثرة الاستعمال كما قالوا لا أدر فى لا أدرى) يعنى ليس الحذف للاعلال بل على سبيل الاعتباط مثله من لا أدر والأصل لا أدرى فحذفت الياء لكثرة استعمالهم هذه الكلمة كذا حكاه الخليل وسيبويه ونظيره حذف النون من يكون حال الجزم نحو لم أك ولم تك ولم يك وهذا كثير فى الكلام وقال سيبويه فى استحى حذفت الياء لالتقاء الساكنين وإلا لردوها إذا قالوا هو يستحى ولقالوا يستحي قلت فيه نظر لأنه كما نقلت حركة الياء من استحيي إلى ما قبلها وقلبت ألفا فكذلك ههنا نقلت حركة الياء من يستحيي إلى ما قبلها وحذفت الياء لالتقاء الساكنين والعلة فيهما كثرة الاستعمال وفى كلام سيبويه أيضا نظر لأنه يوهم أن المحذوف هو اللام والحق أنه العين وإلا لوجب بأن يقال فى المجزوم والأمر لم يستحى واستحى باثبات الياء لأن حذف اللام إنما هو لكونه قائما مقام الحركة وليس العين كذلك فالمحذوف العين وحذف اللام فى المجزوم والأمر مثله فى الناقص لا لكثرة الاستعمال بدليل إعادتها فى نحو استحيا واستحين فليتأمل وحينئذ لا حاجة إلى قلب الياء ألفا لأنه يحذف قلب أو لم يقلب بل نقلت حركته وحذف فالتشبيه بلا أدرى فى الحذف لكثرة الاستعمال لا فى محذوف اللام (النوع الخامس) من الأنواع السبعة (المعتل الفاء واللام) وهو الذى فاؤه ولامه حرفا علة (ويقال اللفيف المفروق) لاجتماع حرفى العلة مع الفارق بينهما أعنى العين والقسمة تقتضى أن يكون أربعة أقسام وليس فى الكلام من هذا النوع ما فاؤه ياء إلا يديت بمعنى أنعمت يقال يدى يدى فالفاء فى غيره واو فقط واللام لا تكون إلا ياء لأنه ليس فى كلامهم ما يكون فاؤه واوا ولامه واوا إلا لفظه واو ولم يجئ إلا من ضرب يضرب ومن علم يعلم وحسب يحسب ولم يذكر المصنف مثال الأخيرة وهو ولى يلى (فتقول) من ضرب يضرب (وقى) أى حفظ وقيا وقوا الأصل وقيوا ووقت وقتا وقين وقيت وقيتما وقيتم وقيت وقيتما وقيتن وقيت وقينا (كرمى) رميا الخ والاعلالات هنا كالاعلالات هناك (يقى يقيان يقون) تقى تقيان يقين تقى تقيان تقون تقين تقيان تقين أقى نقى ولم يقل كيرمى لأنه يخالفه فى حذف الفاء إذ الأصل يوقى وأما حكم اللام منه فحكمه من يرمى والأصل فى يقون يقيون وفى فعل الواحدة المخاطبة تقيين كتعدين فحذفت اللام كما فى يرمون وترمين والوزن يعون وتعين وأما تقين فى الجمع فوزنه تعلن والياء لام الفعل (و) تقول

حرف واحد ، ويلزمه الهاء في الوقف ، نحو «قه» ، قِيَا ، قُوا ، قِي ، قِيَا ، قِينَ ، وتقول في التأكيد : قِيَنّ قِيَانّ ، قُنَّ ، قِنَّ ، قِيَانِّ ، قِينَانِّ ، وبالخفيفة : قِيَنْ ، قُنْ ، قِنْ ، وتقول : وَجِيَ يَوْجَى ، كَرَضِيَ يَرْضَى ، والأمر ايجَ كَارْضَ

السادس المعتلّ الفاء والعين : كَيَين ، وذلك في اسم مكان ، ويوم ، وويل ، ولا يبنى منه فعل

السابع المعتلّ الفاء والعين واللام : — وذلك : واو ، وياء ، لاسمى الحرفين

(في الأمر ق) يارجل على وزن ع (فيصير على حرف واحد) كما ترى لأن الفاء محذوفة وقد حذف حرف المضارعة ولام الفعل فلم يبق غير العين وكذا تقول في سائر المجزومات لايق ليق لم يق على وزن لايع وليع ولم يع (ويلزمه) أي الأمر لحقوق (الهاء في الوقف نحو قه) لئلا يلزم الابتداء بالساكن إن سكنت الحرف الواحد للوقف أو الوقف على المتحرك إن لم تسكن وكلاهما ممتنع وأما حال الوصل فتقول ق يارجل قيا قوا أصله قيوا قي أصله قيي قيا قين على وزن علن فهو واق أصله واقي وذلك موقي أصله موقوي فحكم اللام في الجميع حكم لام رمى بلا فرق فقس (وتقول في التأكيد) بالنون (قين) باعادة اللام لما عرفته في اغزون (قيان قن) بضم القاف في فعل جماعة الذكور وحذفت الواو لالتقاء الساكنين ودلالة الضمة عليها (قن) بكسر القاف في فعل الواحدة وحذف الياء لالتقاء الساكنين ودلالة الكسر عليها (قيان قينان وبالخفيفة قين قن قن وتقول) من باب علم يعلم (وجى يوجى كرضى يرضى) في جميع الأحكام والتصريف بلا فرق أصلا والأمر ايج كارض الخ) تقول ايج ايجيا ايجوا ايجى ايجيا ايجين وبالتأكيد ايجين ايجيان ايجن الخ وذكر ذلك لفائدة وهي لأن الواو تقلب ياء لسكونها وانكسار ماقبلها فإن الأصل اوج يقال وجى الفرس إذا وجد في حافره وجع (و) النوع (السادس) من الأنواع السبعة (المعتل الفاء والعين) وهو مايكون فاؤه وعينه حرفي علة والقسمة تقتضى أن يكون أربعة أقسام ولم يجيء مايكون الفاء والعين منه واوين لكونه في غاية الثقل فبقي ثلاثة أقسام أشار إلى الامثلة بقوله (كيين وذلك في اسم مكان ويوم وويل) وهو واد في جهنم وويل أيضا كلمة عذاب (ولا يبني منه) أي من هذا النوع (فعل) لأن الفعل أثقل من الاسم وهذا النوع أثقل من الأنواع المتقدمة لما فيه من الابتداء بحرفين ثقيلين ولهذا لم يجيء مما هو الأثقل أعني مايكون فاؤه وعينه واوين في اسم ولا في فعل (و) النوع (السابع) من الأنواع السبعة (المعتل الفاء والعين واللام) وهو مايكون فاؤه وعينه ولامه حروف علة والقسمة تقتضى أن يكون تسعة أقسام ولم يجيء في الكلام من هذا النوع إلا مثالان (وذلك واو وياء لاسمى الحرفين) وهما «و» و «ى» فإن الهمزة والباء والجيم الخ أسماء مسمياتها أ ب ج إلى آخره كالرجل والفرس قال الخليل لأصحابه كيف تنطقون الجيم من جعفر فقالوا جيم قال إنما نطقتم بالاسم ولم تنطقوا بالمسئول عنه وهو المسمى والجواب ج لأنه المسمى وتركيب الياء من يايات بالاتفاق ويجعلون لامه همزة تخفيفا وقال الأخفش إن ألف

فصل في المهموز: حكمُ المهموزِ في تصاريفِ فعلِهِ كحكمِ الصحيحِ؛ لأنَّ الهمزةَ حرفٌ صحيحٌ لكنَّها قد تُخفَّفُ إذا وقعت غيرَ أوَّلٍ؛ لأنَّها حرفٌ شديدٌ من أقصى الحلقِ، فتقولُ: أَمَلَ يأمُلُ كنصرَ ينصرُ، والأمرُ أُومُلْ بقلبِ الهمزةِ واواً لأنَّ الهمزتينِ إذا التقتا في كلمةٍ واحدةٍ وثانيتُهما ساكنةٌ وجبَ قلبُها بجنسِ حركةِ ما قبلَها: كآمَنَ، وأُومِنَ، وإيمانٍ، فإنْ كانت الأولى همزةَ وصلٍ

الواو منقلبة عن الواو وقيل عن الياء والأول أقرب لأن الواوى أكثر من اليائى فالحمل عليه أولى وقلبت العين منهما ألفا دون الفاء واللام كراهة اجتماع حرفى علة متحركين فى الأول والله تعالى أعلم

﴿فصل فى﴾ بيان (المهموز) وهو الذى أحد حروفه الأصول همزة ولفظ المهموز يشعر بذلك وهو على ثلاثة أنواع لأن الهمزة إما فاء ويسمى مهموز الفاء أو عين ويسمى مهموز العين والأوسط والوسط أو لام ويسمى مهموز اللام والعجز و (حكم المهموز فى تصاريف فعله حكم الصحيح لأن الهمزة حرف صحيح) بدليل قبولها الحركات الثلاث بخلاف حروف العلة يعنى أن تصاريف الفعل المهموز الخالى من التضعيف وحروف العلة كتصاريف الصحيح فإن لفظ المهموز إذا أطلق يفهم منه الخالى عن التضعيف وحروف العلة وإلا فيقال المضاعف المهموز والمثال المهموز ونحو ذلك والأولى أن يقال حكم المهموز فى التصاريف حكم مماثله من غير المهموز إن مضاعفا فمضاعف وإن مثالا فمثال إلى غير ذلك وإنما جعل المهموز من غير السالم لما فيه من التغييرات التى ليست فى السالم وأيضا كثيرا ماتقلب الهمزة حرف علة (لكنها) أى الهمزة (قد تخفف إذا وقعت غير أول) أى غير مبتدأ بها فإنها قد تخفف إذا وقعت فى أول الكلمة إن لم تكن مبتدأ بها نحو وامر بالألف والأصل وأمر بالهمزة فالمراد بغير الأول أن لا تكون فى أول الكلام بل يتقدم عليها شىء وإلا لم يخفف شىء حينئذ لأن الابتداء بحرف شديد مطلوب ألا ترى أنك تحتاج إلى زيادتها عند الوصل وأما حذف الهمزة من نحو خذ والأصل أوخذ فليس من هذا الباب فإن همزة الوصل حذفها لازم عند فقد الاحتياج إليها وإنما تخفف (لأنها حرف شديد من أقصى الحلق) فتخفف دفعا لشدتها وتخفيفها يكون بالقلب والحذف وغيرهما واستقصاء ذلك لايليق بهذا الكتاب فإنه باب طويل الذيل عند السبيل إذا تقرر أن حكمه حكم الصحيح (فتقول أمل يأمل كنصر ينصر) فى سائر التصاريف (والأمر اومل بقلب الهمزة) التى هى فاء الفعل (واوا) فإن الأصل أأمل بهمزتين الأولى للوصل والثانية الفاء فقلبت واوا لسكونها وكون ماقبلها همزة مضمومة وذلك (لأن الهمزتين إذا التقتا) حال كونهما (فى كلمة واحدة ثانيتهما ساكنة وجب قلبها) أى قلب الثانية الساكنة (بحركة ماقبلها) أى بحركة الهمزة التى قبلها روما للتخفيف إذ لا يخفى ثقل ذلك وقوله ثانيتهما ساكنة جملة حالية وجاز خلوها عن الواو لكونها عقيب حال غير جملة كقول الشاعر

والله يبقيك لنا سالما ٭ برداك تبجيل وتعظيم

(فإن كان حركة ماقبلها فتحة تقلب بحرف الفتحة) وهو الألف (كآمن) أصله أأمن قلبت الثانية ألفا (وإن

تَعُودُ الثَّانِيَةُ هَمْزَةً عِنْدَ الْوَصْلِ إِذَا انْفَتَحَ مَاقَبْلَهَا ، نَحْوُ : وَأْمُلْ ، وَحُذِفَتِ الْهَمْزَةُ فِى : خُذْ ، وَكُلْ ، وَمُرْ ، عَلَى غَيْرِ الْقِيَاسِ : لِكَثْرَةِ الاسْتِعْمَالِ ، وَقَدْ يَجِيءُ وَأْمُرْ ، عَلَى الأَصْلِ عِنْدَ الْوَصْلِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلاَةِ) وَأَزَرَ يَأْزِرُ ، وَهَنَأَ يَهْنِئُ ، كَضَرَبَ يَضْرِبُ ، وَالأَمْرُ ايزِرْ . وَادَبَ

كانت ضمة تقلب بحرف الضمة وهو الواو (نحو أومن) مجهول آمن أصله أؤمن بهمزتين (وإن كانت كسرة تقلب بحرف الكسرة) وهو الياء (نحو إيمانا) مصدر آمن والأصل أئمانا وإنما قال إذا التقتا لأن الهمزة الساكنة التى قبلها حرف غير همزة لا يجب قلبها بجنس حركة ماقبلها بل يجوز نحو رأس وبؤس وذئب وقال فى كلمة واحدة لأنهما لو كانتا فى كلمتين لا يجب أيضا ذلك بل يجوز يافارئ أزر بالهمزة ويجوز بالواو وكذا قياس الفتح والكسر لأن ذلك لم يبلغ مبلغ مافى كلمة لجواز انفكاكهما وقال ثانيتهما ساكنة لأنهما لو التقتا فى الكلمة ولم تسكن الثانية فله أحكام أخر لاتليق بهذا الكتاب وفيه نظر لأنه ينتقض بنحو أئمة والأصل أأممة كأحمرة فإنه لم تقلب الثانية ألفا كما فى آمن بل نقلت حركة الميم إليها وقلبت ياء فقيل أيمة ويمكن الجواب بأنه شاذ إذا عرفت هذا فنقول إذا قلبت الثانية (فإن كانت) الهمزة (الأولى) من الهمزتين المنقلبة ثانيتهما واوا وياء (همزة وصل تعود الثانية) أى تصير الهمزة المنقلبة واوا أو ياء (همزة) خالصة (عند الوصل) أى وصل تلك الكلمة بكلمة قبلها يعنى عند سقوط همزة الوصل فى الدرج لأنه يرتفع حينئذ التقاء الهمزتين فلا تبقى علة القلب فتعود المنقلبة وقوله الهمزة الثانية المراد بها الواو والياء لكن أطلق عليهما الهمزة لكونهما فى الأصل همزة أو لصيرورتهما همزة ولأن قوله الأولى يقتضى الثانية فلذا قال فى مقابلته هذا ولو قال تعود الثانية بمعنى ترجع لكان أخصر وأوضح لكن لما أردفه بقوله همزة قلنا إن عاد من الأفعال الناقصة بمعنى صار لتكون همزة خبره ولك أن تجعل همزة حالا وهذا أسهل لكن قوله (إذا انفتح ماقبلها) أى ماقبل الثانية بعد حذف همزة الوصل فيه نظر بل هو وهم محض لأن الهمزة الثانية تعود همزة عند سقوط همزة الوصل سواء انفتح ماقبلها أو انضم أو انكسر لزوال العلة أعنى اجتماع الهمزتين مثال ما انفتح ماقبلها قوله تعالى إلى الهدى ائتنا الأصل إيتنا بالياء فلما سقط همزة الوصل عادت الهمزة المنقلبة ومثال ما انضم ما قبلها قوله تعالى ومنهم من يقول ائذن لى والأصل ايذن لى بياء فلما سقطت الهمزة الأولى عادت الثانية ومثال ما انكسر ما قبلها قوله تعالى « فليؤد الذى اؤتمن » والأصل أوتمن بالواو فلما سقطت الهمزة الأولى عادت الثانية وكذا فى المنقلبة واوا تقول فى أومل يازيد اؤمل ياقطام أؤملى بإعادة الهمزة ولم يجئ مما يكون الأولى همزة وصل قلب الثانية ألفا لأن همزة الوصل لا تكون مفتوحة إلا فى مواضع معدودة معينة (وحذفت الهمزة فى خذ وكل ومر على غير قياس) يعنى أن القياس يقتضى أن يكون الأمر من تأخذ وتأكل وتأمر أو خذ واوكل واومر كأومل من تأمل لكنهم لما استثقلوا الأمر منها حذفوا الهمزة الأصلية لكثرة الاستعمال ثم همزة الوصل لعدم الاحتياج إليها لزوال الابتداء بالساكن وهذا حذف غير قياسى وفى نظم هذه الثلاثة فى سلك واحد تسامح لأن هذا الحذف واجب فى خذ وكل بخلاف مر فإنه أكثر استعمالا (وقد يجئ أؤمر على الأصل عند الوصل كقوله تعالى (وأمر أهلك بالصلاة) أصله أؤمر حذفت همزة الوصل

يأدب كَكَرُم يَكْرُم . والأمر أودب ، وسأل يسأل كمنع يمنع والأمر أسأل . ويجوز بالتخفيف :
سَالَ يَسَالُ سَلْ ، وَآبَ يَؤُوبُ ، وَسَاءَ يَسُوءُ ، كَصَانَ يَصُونُ ، وَجَاءَ يَجِيءُ ، كَكَالَ يَكِيلُ ، فَهُوَ :
سَاءٍ ، وَجَاءٍ ، وَأَسَا يَأْسُو كَدَعَا يَدْعُو ، وَأَتَى يَأْتِي كَرَمَى يَرْمِي ، وَالأَمْرُ إِيتِ ، وَمِنْهُم مَنْ يَقُولُ تِ ،

وأعيدت الثانية وقيل وأمر وهذا أفصح من ومر لزوال الثقل بحذف همزة الوصل وجاء في الحديث مر برأس الثال ومر بالستر ومر برأس الكلب (وأزر) أي عاون (يأزر وهنا يجئ كضرب يضرب) بلا فرق والتخفيف على القياس المذكور (والأمر) من تأزر (إيزر) الأصل ائزر قلبت الثانية ياء كما في إيمان وخصه بالذكر لما فيه من قلب ليس فيما مضى (وأدب يأدب ككرم يكرم) والأمر (اودب) والأصل اؤدب قلبت الثانية واوا ولذا ذكره (وسأل يسأل كمنع يمنع والأمر اسأل) كامنع ذكره وإن لم يكن فيه تغيير تفريعا له على يسأل كتفريع سل على تسأل كما قال (ويجوز) في سأل يسأل اسأل (بالتخفيف سال يسال سل) بقلب الهمزة الثانية ألفا وليس بقياس مستمر ولما فعل ذلك في الأمر استغنى عن همزة الوصل وحذفت الألف لالتقاء الساكنين فقيل سل وفي قراءة السبعة سال سائل بالألف وقيل هو أجوف واوى مثل خاف يخاف وقيل يائي مثل هاب يهاب فإن قيل لم لم يبقوا همزة الوصل لعدم الاعتداد بحركة السين لكونها عارضة كما قالوا في الأمر من تجأر وترأف اجأر وارأف ثم نقلوا حركة الهمزة إلى ما قبلها وحذفوها ثم أبقوا همزة الوصل فقالوا اجر وارف لعدم الاعتداد بالحركة العارضة قلت لأن سل أكثر استعمالا فأجروا فيه التخفيف بحيث يمكن بخلاف ذلك وقلت لأن سل مشتق من تسال بالألف فحذف حرف المضارعة وأسكن الآخر ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين فبقى سل وليس كذلك اجر وارف فإن التخفيف إنما هو في الأمر دون المضارع (وآب) أي رجع (يؤوب وساء يسوء كصان يصون وجاء يجئ ككال يكيل) كما تقدم في باع يبيع يقال كال الزند إذا لم تخرج ناره (فهو ساء) في اسم الفاعل من ساء (وجاء) فيه من جاء وذكر ذلك لأنه ليس مثل صائن وبائع ولأن في إعلاله بحثا وهو أن الأصل ساوئ جايئ قلبت الواو والياء همزة كما في صاين وبايع فقيل سائئ وجائئ بهمزتين ثم قلبت الثانية لانكسار ما قبلها كما في أيمة فقيل سائي وجائي ثم أعلال إعلال غاز ورام فقيل ساء وجاء الوزن فاع هذا قول سيبويه وقال الخليل أصلهما سايئ وجايئ قلبت العين إلى موضع اللام واللام إلى موضع العين فقيل سائو وجائي والوزن فالع فأعلا إعلال غاز ورام فقيل ساء وجاء فالوزن فال ورجح قول الخليل بقلة التغيير لما في قول سيبويه من إعلالين وليسا فيه وهما قلب العين همزة وقلب اللام ياء والقلب قد ثبت في كلامهم كثيرا مع عدم الاحتياج إليه كشاك وناء ينا والأصل نأى ينأى وأيس ييئس والأصل يأس ونحو ذلك وههنا قد احتيج إليه الاجتماع الهمزتين وقال ابن الحاجب قول سيبويه أقيس وما ذكره الخليل لا يقوم عليه دليل وهو جار على قياس كلامهم والقلب ليس بقياس (وأسا) أي داوى (يأسو كدعا يدعو وأتى يأتي كرمى يرمي والامر ايت) أصله ائت قلبت الثانية ياء كما يمان ولذا ذكره (ومنهم) أي من العرب (من

تَشْبِيهًا بِخُذْ ؛ وَوَأَى يَئِي كَوَقَى يَقِي ، وَأَوَى يَأْوِي أَيًّا كَشَوَى يَشْوِي شَيًّا ، وَالْأَمْرُ ايوِ ، وَنَأَى يَنْأَى كَرَعَى يَرْعَى . وَكَذَا قِيَاسُ رَأَى يَرْأَى ؛ لَكِنِ الْعَرَبُ قَدِ اجْتَمَعَتْ عَلَى حَذْفِ الْهَمْزَةِ مِنْ مُضَارِعِهِ فَقَالُوا : « يَرَى ، يَرَيَانِ ، يَرَوْنَ ، تَرَى ، تَرَيَانِ ، يَرَيْنَ ، تَرَى ، تَرَيَانِ ، تَرَوْنَ ، تَرَيْنَ ، تَرَيَانِ ، تَرَيْنَ ، أَرَى ، نَرَى » . وَاتَّفَقَ فِي خِطَابِ الْمُؤَنَّثِ لَفْظُ الْوَاحِدَةِ وَالْجَمْعِ ، لَكِنْ وَزْنُ الْوَاحِدَةِ تَفَيْنَ ، وَالْجَمْعِ

بحذف الهمزة الثانية ثم يستغنى عن همزة الوصل (ويقولات) يارجل كق وفى الوقف ته كقه (تشبيهاله بخذ) كما مر (ووأى) أى وعد (يئى كوقى يقى) وأصل يئى يوئى حذفت الواو كيقى ولا فائدة فى ذكر الامر فان المصنف رحمه الله لايذكر شيئا من التصاريف غير الماضى والمضارع إلا وفيه أمر زائد ليس فى المشبه به (وأوى يأوى أيا كشوى يشوى شيا) وأصل أيا أويا ولا فائدة فى ذكره إذ ليس فيه أمر زائد وكأن فائدته أنه قال حكمه فى التصاريف حكم شوى يشوى والمصدر ليس من التصاريف فلم يعلم أن مصدره أيضا كمصدره فى الإعلال فأشار إليه (والأمر) من تأوى (ايو) كاشو من تشوى والأصل ائو وقلبت الثانية ياء كذا ذكره ولا يخفى عليك أن الياء فى إيت وإيذ وايو ونحو ذلك تصير همزة عند سقوط همزة الوصل فى الدرج لما تقدم ومنه قوله تعالى «فأووا إلى الكهف» وهو فعل جماعة الذكور تقول ايو ايويا ايووا والأصل ائووا بهمزتين فواوين فلما اتصل به الفاء سقطت همزة الوصل وعادت الهمزة المنقلبة فصار فأووا وقس على هذا (ونأى) أى بعد (ينأى كرعى يرعى) وعليك بالتدبر فى هذه الأبحاث وفى المقايسة بما تقدم فى المعتلات وبما مر من الإعلالات عند التأكيد وغيره ولا أظنها تخفى عليك إن أيقنت ما تقدم وإلا فالاعادة مع تأديتها إلى إطالة لاتفيدك (وكذا قياس يرى) أى قياس يرى أن يكون كينأى ويرعى لأنه من بابهما (لكن العرب قد اجتمعت على حذف الهمزة) التى هى عين فعله (من مضارعه) أى مضارع رأى والأولى أن يقول على حذف الهمزة منه لأن بحثه إنما هو فى يرى وهو مضارع وإنما عدل عن ذلك لئلا يتوهم أن الحذف مخصوص بيرى فعلم من عبارته أن الحذف جار فى المضارع مطلقا فافهم (فقالوا يرى يريان يرون ترى تريان يرين ترى تريان ترون ترين تريان ترين أرى نرى) والأصل يرأى نقلت حركة الهمزة إلى ماقبلها وحذفت الهمزة فقيل يرى وهذا الحذف ملتزم تخفيفا لأنه كثر استعمال ذلك فلا يقال يرأى أصلا إلا فى ضرورة الشعر كقوله

ألم ترما لاقيت والدهر أعصر ٭ ومن يتمل العيش يرأى ويسمع

القياس يرى وكقوله

أرى عينى مالم ترأياه ٭ كلانا عالم بالترهات

وقد حذف الشاعر الهمزة من ماضيه أيضا فقال

صاح هل ريت أو سمعت براع ٭ رد فى الضرع ماقرى فى الحلاب

والقياس رأيت ولم يلزم الحذف فى نحو ينأى لأنه لم يكثر مثل يرى (وقد اتفق فى خطاب المؤنث لفظ الواحدة والجمع) لأنك تقول ترين يامرأة وترين يانسوة (لكن وزن الواحدة تفين) بحذف العين واللام

تَفَلْن . وَإِذَا أَمَرْتَ مِنْهُ قُلْتَ عَلَى الأَصْلِ: «ارْءَه» كَارْعَ ، وَعَلَى الْحَذْفِ : «رَه» وَيَلْزَمُهُ الْهَاءُ فِي الْوَقْفِ فَتَقُولُ: «رَه ، رَيَا ، رَوْا ، رَيْ ، رَيَا ، رَيْنَ» وَبِالتَّأْكِيدِ: «رَيَنَّ ، رَيَانِّ ، رَوُنَّ ، رَيِنَّ ، رَيَانِّ ، رَيْنَانِّ» وَبِالْخَفِيفَةِ: «رَيَنْ ، رَوُنْ ، رَيِنْ» فَهُوَ رَاءٍ ، رَائِيَانِ ، رَاءُونَ ، كَرَاعٍ رَاعِيَانِ رَاعُونَ ، وَذَاكَ مَرْئِيٌّ كَمَرْعِيٍّ . وَبِنَاءُ أَفْعَلَ مِنْهُ مُخَالِفٌ لِأَخَوَاتِهِ أَيْضًا ، فَتَقُولُ: أَرَى ، يُرِي ، إِرَاءَةً ، وَإِرَاءً ، وَإِرَايَةً ، فَهُوَ

لأن أصله ترأيين حذفت الهمزة فصار تريين ثم قلبت الياء ألفا وحذفت فبقي ترين بحذف العين واللام (ووزن الجمع تفلن) بحذف العين فقط لأن أصله ترأين كترضين حذفت الهمزة كما ذكرنا فبقي ترين باثبات الفاء واللام والياء ههنا لام الفعل وفي الواحدة ضمير الفاعل (فاذا أمرت منه) أي بنيت الأمر من ترى (فقلت على الأصل ارء كارع) لأنه من ترأى حذف حرف المضارعة ولام الفعل وأتى بهمزة وصل مكسورة فبقي ارء وتصريفه كتصريف ارض وفي عبارته حزازة لأن الجزاء إذا كان ماضيا بغير قد لم يجز دخول الفاء فيه فحقها أن يقول إذا أمرت منه قلت كما في بعض النسخ وكان هذا سهو من الكاتب فحينئذ لابد من تقدير قد ليصح (و) قلت (على) تقدير (الحذف ر) من ترى بحذف حرف المضارعة واللام والوزن ف (ويلزمه الهاء في الوقف) كما ذكر في قه (نحو ره ريا روا) أصله ريوا (ري) أصله ريي (ريا رين) والراء في الجميع مفتوحة إذ لاداعي للعدول عنه (وبالتأكيد رين) باعادة اللام المحذوفة لما مر في اغزون (ريان رون) بضم الواو دون الحذف كما في اغزون لأنه لاضمة ههنا تدل عليه لأن ماقبله مفتوح (رين) بكسر ياء الضمير دون الحذف لذلك (ريان رينان وبالخفيفة رين رون رين فهو راء) في اسم الفاعل أصله رائي أعل إعلال رام (رائيان) في تثنيته (راؤن) في جمعه أصله رائيون نقلت ضمة الياء إلى الهمزة وحذفت الياء ووزنه فاعون فهو (كراع راعيان راعون وذاك مرئي كمرعي) في اسم المفعول أصله مرءوي قلبت الواو ياء وأدغمت وكسر ماقبلها كما في مرمي (وبناء أفعل منه) أي من رأى (مخالف لأخواته أيضا) يعني كما كان يرى مخالفا لأخواته من نحو ينأى في التزام حذف الهمزة منه دون الأخوات كذلك بناء باب الإفعال منه مطلقا سواء كان ماضيا أو مضارعا أو أمرا أو غير ذلك مخالف لأخواته في إلزام حذف الهمزة منه دون الأخوات وذلك لكثرة الاستعمال (فتقول أرى) في الماضي أصله أرأى كأعطى نقلت حركة الهمزة إلى الراء وحذفت الهمزة وكذا أريا أروا أرت أرتا أرين إلى آخره (يرى) في المضارع أصله يرئي كيعطي نقلت وحذفت وكذلك يريان ويرون والأصل يرئيون فوزنه يفون ترى تريان يرين والأصل يرئين كيكرمن الوزن يفلن (إراءة) في المصدر والأصل إرآيا كافعالا قلبت الياء همزة لوقوعها بعد الألف الزائدة فصار إرآءا ثم نقلت حركة الهمزة إلى الراء وحذفت الهمزة كما في الفاعل وعوضت تاء التأنيث عن الهمزة كما عوضت عن الواو كما في إقامة فقيل إراءة (و) تقول (إراء) بلا تعويض لأن ذلك ليس مثل إقامة لأنها مالم تحذف من فعله التزم التعويض في الأكثر وههنا حذف ماحذف من فعله فلم يحتج إلى لزوم التعويض فجواز إراء

مُرٍ ، مُرِيَانِ ، مُرُونَ ، مُرِيَةٌ ، مُرِيَتَانِ ، مُرِيَاتٌ ، وَذَاكَ مُرًى ، مُرَيَانِ ، مُرَوْنَ ، مُرَاةٌ ، مُرَاتَانِ ، مُرَيَاتٌ . وَالْأَمْرُ مِنْهُ : أَرِ ، أَرِيَا ، أَرُوا ، أَرِي ، أَرِيَا ، أَرِينَ ، وَبِالتَّأْكِيدِ : أَرِيَنَّ ، أَرِيَانِّ ، أَرُنَّ ، أَرِنَّ ، أَرِيَانِّ ، أَرِينَانِّ ، وَبِالنَّهْيِ : لَا تُرِ ، لَا تُرِيَا ، لَا تُرُوا ، لَا تُرِي ، لَا تُرِيَا ، لَا تُرِينَ ، وَبِالتَّأْكِيدِ : لَا تُرِيَنَّ ، لَا تُرِيَانِّ ، لَا تُرُنَّ ، لَا تُرِنَّ ، لَا تُرِيَانِّ ، لَا تُرِينَانِّ . وَتَقُولُ فِي افْتَعَلَ مِنَ الْمَهْمُوزِ الْفَاءِ : ايْتَالَ كَاخْتَارَ ، وَايْتَلَى كَاقْتَضَى .

كثير شائع (و) تقول (إراية) بالياء أيضا لأنها إنما تقلب همزة إذا وقعت طرفا ومن قلب نظر إلى أن التاء حكمها حكم كلمة أخرى فكأنها متطرفة (فهو مر) فى اسم الفاعل أصله مرئى فحذفت الهمزة كما ذكروا أعل إعلال رام وقيل مر على وزن مف (مريان مرون) أصل مريان مرئيان وأصل مرون مرئيون وأرت فى فعل الواحدة الغائبة أصله أرأيت كما علمت حذفت الهمزة كما تقدم وقلبت الياء ألفا وحذفت فقيل أرت على وزن أفت فهى (مرية) فى اسم الفاعل من المؤنث أصله مرئية (مريتان) أصله مرئيتان (مريات) أصله مرئيات (وذاك مرى) فى اسم المفعول أصله مرءى حذفت الهمزة كما تقدم وقلبت الياء ألفا ثم حذفت لالتقاء الساكنين بينها وبين التنوين ووزنه مف وتقول فى اسم الفاعل جاءنى مر ومررت بمر بالحذف ورأيت مريا بالإثبات لخفة الفتحة وههنا أعنى فى اسم المفعول جاءنى مرى ورأيت مرى ومررت بمرى بالحذف فى الجميع لبقاء العلة أعنى الحركة وانفتاح ماقبلها وفى تثنية المفعول (مريان) بفتح الراء ولم تقلب الياء ألفا لأن الألف فى التثنية تقتضى فتح ماقبلها البتة ولو قلبت الياء وحذفت فقلت مران لزم الالتباس عند الإضافة نحو مرا زيد وفى الجمع (مرون) بفتح الراء أصله مريون قلبت الياء ألفا وحذفت (مراة) فى المؤنث أصلها مرأية فقلبت الياء ألفا (مراتان) أصله مرأيتان (مريات) بفتح الراء ولم تقلب الياء ألفا لئلا يلتبس بالواحدة وتقول فى الأمر منه (أر) بناء على الأصل المرفوض وهو تؤرى حذف حرف المضارعة واللام فبقى أر (أريا أروا) أصله أريوا نقلت ضمة الياء وحذفت (أرى) أصله أرئى نقلت كسرة الياء وحذفت والوزن لهما أفوا أفى (أريا أرين) على وزن أفلن فالياء هو اللام بخلاف الواحدة فإنه فيها ضمير (وبالتأكيد أرين) بإعادة اللام كاغزون (أريان أرن) بحذف الواو لدلالة الضمة عليها (أرن) بحذف الياء لدلالة الكسرة عليها (أريان أرينان وبالنهى) أى وفى النهى (لاتر لاتريا لاتروا لاترى لاتريا لاترين وبالتأكيد لاترين لاتريان لاترن لاترن لاتريان لاترينان) وكل ذلك ظاهر كما عرفت فيما مر من حذف اللام فى لاتر لاتروا لاترى والإثبات فى البواقى والإعادة فى الواحدة وحذف واو الضمير ويائه عند التأكيد فتأمل فإنى ذكرت كثيرا مما يستغنى عنه تسهيلا على المستفيدين واعلم أن ماترك المصنف من المجردات والمشعبات حكمها أيضا كحكم غير المهموز إلا أن الهمزة قد تخفف على حسب المقتضى وفيما ذكرنا إرشاد (وتقول فى افتعل من المهموز الفاء ايتال) أى أصلح (كاختار وايتلى) أى قصر (كاقتضى) والأصل ائتال وائتلى قلبت الهمزة الثانية ياء كما فى إيمان وخص هذا بالذكر لئلا يتوهم أنه لما قلبت الهمزة ياء صار مثل ايتسر فيجوز قلب

فصل فى بناء اسمى الزمان والمكان

فَتقولُ مِنْ يَفْعِلُ — بِكَسْرِ الْعَيْنِ — عَلَى مَفْعِلٍ مَكْسُورَ الْعَيْنِ: كَالْمَجْلِسِ، وَالْمَبِيتِ؛ وَمِنْ يَفْعَلُ وَيَفْعُلُ — بِفَتْحِ الْعَيْنِ، وَضَمِّهَا — عَلَى مَفْعَلٍ بِالْفَتْحِ: كَالْمَذْهَبِ، وَالْمَقْتَلِ، وَالْمَشْرَبِ، وَالْمَقَامِ، وَشَذَّ: الْمَسْجِدُ، وَالْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ، وَالْمَطْلِعُ، وَالْمَجْزِرُ، وَالْمَرْفِقُ، وَالْمَفْرِقُ، وَالْمَسْكِنُ، وَالْمَنْسِكُ، وَالْمَنْبِتُ، وَالْمَسْقِطُ، وَحُكِيَ الْفَتْحُ فِي بَعْضِهَا، وَأُجِيزَ فِي كُلِّهَا

هٰذَا إِذَا كَانَ الْفِعْلُ صَحِيحَ الْفَاءِ وَاللَّامِ. وَأَمَّا غَيْرُهُ فَمِنَ الْمُعْتَلِّ الْفَاءِ مَكْسُورٌ أَبَدًا: كَالْمَوْضِعِ.

الياء تاء وإدغام التاء فى التاء فقال وتقول ايتال كاختار وايتلى كاقتضى من غير إدغام لا كاتعد واتسر بالإدغام لأن الياء ههنا عارضة غير مستمرة وتحذف فى أكثر المواضع أعنى عند حذف همزة الوصل فى الدرج وقول من قال اتزر فى ايتزر خطأ وأما اتخذ فليس من أخذ بل من تخذ بمعنى أخذ فلذلك أدغم وإلا لوجب أن يقال يتخذ هذا آخر الكلام فى المهموز فلنشرع فى الفصل الذى به تختم الفصول وهو

(فصل فى بناء اسمى الزمان والمكان) وهو اسم وضع لزمان أو مكان باعتبار وقوع الفعل فيه مطلقامن غير تقييد وهو من الألفاظ المشتركة مثلا المجلس يصلح لمكان الجلوس وزمانه (فتقول فى) بناء (اسمى الزمان والمكان من يفعل بكسر العين على مفعل مكسور العين) للتوافق (كالمجلس) فى السالم (والمبيت) فى غير السالم أصله مبيت نقلت كسرة الياء إلى ما قبلها (ومن يفعل ويفعل بفتح العين وضمها على مفعل مفتوح العين) أما فى مفتوح العين فللتوافق وأما فى مضمومه فلتعذر الضم لرفضهم مفعلا فى الكلام إلا مكرما ومعونا ويرجح الفتح على الكسر لخفته (كالمذهب) من يذهب بالفتح (والمقتل) من يقتل بالضم (والمشرب) من يشرب بالفتح لكن من باب علم يعلم (والمقام) من يقوم أجوف والأصل مقوم أعل إعلال أقام ولما كان هنا مظنة اعتراض بأنا نجد أسماء من يفعل بالفتح والضم على مفعل بالكسر أشار إلى جوابه بقوله (وشذ المسجد والمشرق والمغرب والمطلع والمجزر) مكان نحر الإبل (والمرفق) مكان الرفق (والمفرق) مكان الفرق ومنه مفرق الرأس (والمسكن) مكان السكون (والمنسك) مكان النسك وهو العبادة (والمنبت) مكان النبات (والمسقط) مكان السقوط ومنه مسقط الرأس يعنى أن هذه كلها جاءت مكسورة العين على خلاف القياس والقياس الفتح لأن المجزر من جزر مفتوح العين والباقى من مضمومه (وحكى الفتح فى بعضها) أى فتح العين فى بعض هذه المذكورات على ما هو القياس وهو المسجد والمسكن والمطلع (وأجيز الفتح فيها كلها) على القياس لكن لم يحك فى الجميع قال ابن السكيت فى إصلاح المنطق الفتح فى كلها جائز وإن لم نسمعه يعنى فى الكل (هذا) أى الذى ذكرنا إنما يكون (إذا كان الفعل صحيح الفاء واللام وأما غيره) أى غير صحيح الفاء واللام (فمن المعتل الفاء) اسم الزمان والمكان (مكسور عينه أبدا كالموضع

وَالْمَوْعِدِ، وَالْمَوْجِلِ، وَالْمَوْسِمِ، وَمِنَ الْمُعتَلِّ اللَّامِ مَفْتُوحٌ أَبَدًا: كَالْمَأْوَى: وَالْمَرْمَى. وَقَدْ تَدْخُلُ عَلَى بَعْضِهَا تَاءُ التَّأْنِيثِ: كَالْمَظِنَّةِ، وَالْمَقْبَرَةِ. وَالْمَشْرَقَةِ؛ وَشَذَّ: الْمَشْرُقَةُ، وَالْمَقْبُرَةُ - بِالضَّمِّ

وَمِمَّا زَادَ عَلَى الثَّلَاثَةِ كَاسْمِ الْمَفْعُولِ: كَالْمُدْخَلِ، وَالْمُقَامِ. وَإِذَا كَثُرَ الشَّيْءُ بِالْمَكَانِ قِيلَ فِيهِ مَفْعَلَةٌ مِنَ الثُّلَاثِيِّ الْمُجَرَّدِ، فَيُقَالُ: أَرْضٌ مَسْبَعَةٌ، وَمَأْسَدَةٌ، وَمَذْأَبَةٌ، وَمَبْطَخَةٌ، وَمَقْثَأَةٌ

والموعد الخ) لأن الكسر ههنا أسهل بشهادة الوجدان قال ابن السكيت وزعم الكسائى أنه سمع موحلا بالفتح وسمع الفراء موضعا بالفتح قال الشاعر على ما رواه الكسائى

فأصبح العين ركودا على الـ ٥ أوشاز أن يرسخن فى الموحل

وتحو ذلك شاذ ومن المعتل اللام (اسم الزمان والمكان مفتوح عينه أبدا) سواء كان الفعل مفتوح العين أو مضمومه أو مكسوره واويا أو يائيا لتقلب اللام ألفا (كالمأوى والمرمى) مثل بمثالين تنبيها على أن الحكم واحد فيما عينه أيضا حرف علة وفيما ليس كذلك وروى مأوى الإبل ومرقى العين بالكسر فيهما ولى ههنا نظر لأنهم يقولون معتل الفاء يكسر أبدا ومعتل اللام يفتح أبدا فلم يعلم أن معتل الفاء واللام كيف حكمه أيفتح أم يكسر. وكثيرا ماترددت فى ذلك حتى وجدت فى تصانيف بعض المتأخرين أنه مفتوح العين كالناقص نحو موقى بفتح القاف وفى كلام صاحب المفتاح أيضا إيماء إلى ذلك (وقد تدخل على بعضها تاء التأنيث) إما للمبالغة أو لإرادة البقعة وذلك مقصور على السماع (كالمظنة) للمكان الذى يظن أن الشىء فيه (والمقبرة) بالفتح لموضع يقبر فيه (والمشرقة) للموضع الذى تشرق فيه الشمس (وشذ المقبرة والمشرقة بالضم) لأن القياس الفتح لكونهما من يفعل مضموم العين وقيل إنما يكون شاذا إذا أريد به مكان الفعل وليس كذلك فإن المراد ههنا المكان المخصوص قال ابن الحاجب وأما ماجاء على مفعلة بالضم فأسماء غير جارية على الفعل لكنها بمنزلة قارورة وشبهها وقال بعض المحققين إن ماجاء على مفعلة بالضم يراد بها أنها موضوعة لذلك ومتخذة له فالمقبرة بالفتح مكان الفعل وبالضم البقعة التى من شأنها أن يقبر فيها أى التى هى المتخذة لذلك وكذلك المشرقة الموضع الذى تشرق فيه الشمس المهيأ لذلك فنحو ذلك لم يذهب به مذهب الفعل وجعل خروج صيغته عن صيغة الجارى على الفعل دليلا على اختلاف معناه وكان ينبغى أن ينبه على أن المظنة أيضا شاذ لأنها بالكسر والقياس الفتح لأنها من يظن بالضم (و) بناء اسم الزمان والمكان (مما زاد على الثلاثة) أى ثلاثيا مزيدا فيه أو رباعيا مجردا أو مزيدا فيه (كاسم المفعول) لأن لفظ اسم المفعول خف بفتح ماقبل الآخر ولأنه مفعول فيه فى المعنى فيكون لفظ اسم المفعول له أقيس (كالمدخل والمقام) والمدحرج والمنطلق والمستخرج والمحرنجم قال ٥ محرنجم الجامل والنوى والنوق ٥ ولما كان هنا بحث يناسب اسم المكان أشار إليه بقوله (وإذا كثر الشىء بالمكان قيل فيه مفعلة) بفتح الميم والعين واللام وسكون الفاء مبنية (من الثلاثى المجرد) أى إن كان الاسم مجردا بنى وإن كان مزيدا فيه رد إلى المجرد وبنى (فيقال أرض

وَأَمَّا اسْمُ الآلَةِ ــ وَهُوَ مَا يُعَالَجُ بِهِ الْفَاعِلُ الْمَفْعُولَ لِوُصُولِ الأَثَرِ إِلَيْهِ ــ فَيَجِيءُ عَلَى مِثَالِ : مِفْعَلٍ وَمِفْعَلَةٍ ، وَمِفْعَالٍ : كَمِحْلَبٍ ، وَمِكْسَحَةٍ ، وَمِفْتَاحٍ ، وَمِصْفَاةٍ ، وَقَالُوا « مِرْقَاةٌ » عَلَى هٰذَا ، وَمَنْ فَتَحَ الْمِيمَ أَرَادَ الْمَكَانَ ، وَشَذَّ : مُدْهُنٌ ، وَمُسْعُطٌ ، وَمُدُقٌّ ، وَمُنْخُلٌ ، وَمُكْحُلَةٌ ، وَمُحْرُضَةٌ ــ مَضْمُومَةً

مسبعة) أى كثيرة السبع (ومأسدة) أى كثيرة الأسد (ومذأبة) أى كثيرة الذئب ومن غير المجرد (مبطخة) أى كثيرة البطيخ (ومقثأة) أى كثيرة القثاء من المزيد فيه حذفت إحدى الطاءين والياء من بطيخ وإحدى الثاءين والألف من قثاء ووجدت فى بعض النسخ مطبخة بتقديم الطاء على الباء وهو سهو لكن توجيهها أن يكون من الطبيخ والطبيخ لغة فى البطيخ قال فى ديوان الأدب البطيخ لغة فى الطبيخ وهى لغة أهل الحجاز وفى حديث عائشة رضى الله عنها أن النبى عليه الصلاة والسلام كان يأكل الطبيخ بالرطب وإن كان غير الثلاثى سواء كان رباعيا مجردا كثعلب أو مزيدا فيه كعصفور أو خماسيا كجحمرش وعضرفوط فلا يبنى منه ذلك للثقل بل يقال كثيرة الثعلب والعصفور الى غير ذلك ومما يناسب هذا الموضع اسم الآلة فنقول (وأما اسم الآلة وهو) أى الآلة (ما يعالج به الفاعل المفعول لوصول الأثر إليه) أى إلى المفعول مثلا المنحت الذى يعالج به النجار الخشب لوصول الأثر إليه وقوله وهو راجع إلى الآلة وإن كان مؤنثا لأن مايعالج به إلى آخره عبارة عنها وهو مذكر فيجوز أن يقال الآلة هى ما أو هو ما ولا يجوز أن يكون راجعا إلى اسم الآلة لأن التعريف إنما يصدق على الآلة لا على اسمها إلا على تقدير مضاف محذوف أى اسم الآلة اسم مايعالج به وليس بصحيح أيضاً لأنه يدخل القدوم وأمثاله وليس باسم الآلة فى الاصطلاح وقد علم من تعريف الآلة أنها إنما تكون للأفعال العلاجية ولا تكون للأفعال اللازمة إذ لا مفعول لها (فيجىء) جواب أما اسم الآلة (على مثال محلب) أى على مفعل (و) مثال (مكسحة) أى مفعلة بإلحاق التاء ويقصر ذلك على السماع (و) مثال (مفتاح) أى على مفعال وإنما قال ذلك لئلا يحتاج إلى التمثيل (ومصفاة) هى أيضاً على مثال مكسحة لأن أصلها مصفوة قلبت الواو ألفاً لكن ذكرها لئلا يتوهم خروجها حيث لم تكن على وزن مكسحة ظاهراً (وقالوا مرقاة) بكسر الميم (على هذا) أى على أنها اسم الآلة كالمصفاة لأنه اسم لما يرقى به أى يصعد عليه وهو السلم وإنما ذكرها لأن فيها بحثا وهو أنها جاءت بفتح الميم وهو ليس من صيغ اسم الآلة ومعناهما واحد (ومن فتح الميم) وقال المرقاة (أراد المكان) أى مكان الرقى دون الآلة قال ابن السكيت قالوا مطهرة ومطهرة ومرقاة ومرقاة ومسقاة ومسقاة فمن كسرها شبهها بالآلة التى يعمل بها ومن فتحها قال هذا موضع يجعل فيه فجعله مخالفا لفتح الميم وتحقيق هذا الكلام أن المرقاة والمسقاة والمطهرة لها اعتباران أحدهما أنها أمكنة فان السلم مكان الرقى من حيث إن الرقى فيه والآخر أنها آلة لأن السلم آلة الرقى فمن نظر إلى الأول فتح الميم ومن نظر إلى الثانى كسرها فالمفتوح والمكسور إنما يقالان لشىء واحد لكن النظر مختلف فافهم ولما قال إن من صيغ الآلة هذه المذكورات وقد جاءت أسماء للآلة مضمومة الميم والعين فأشار إليها بقوله (وشذ مدهن) للإناء الذى جعل الدهن فيه (ومسعط) للإناء الذى جعل فيه السعوط (ومدق) لما يدق به (ومنخل) لما ينخل به (ومكحلة) للإناء الذى جعل فيه

المِيمِ وَالعَيْنِ — وَجَاءَ «مُدُقٌّ، وَمُدُقَّةٌ» عَلَى القِيَاسِ

تنبيه: بِنَاءُ المَرَّةِ مِنْ مَصْدَرِ الثُّلَاثِيِّ المُجَرَّدِ عَلَى فَعْلَةٍ — بِالفَتْحِ — فَتَقُولُ: ضَرَبْتُ ضَرْبَةً، وَقُمْتُ قَوْمَةً؛ وَمِمَّا زَادَ عَلَى الثُّلَاثِيِّ بِزِيَادَةِ الهَاءِ: كَالإِعْطَاءَةِ، وَالانْطِلَاقَةِ، إِلَّا مَا فِيهِ تَاءُ التَّأْنِيثِ مِنْهُمَا: فَالوَصْفُ فِيهِ بِالوَاحِدَةِ كَقَوْلِكَ: رَحِمْتُهُ رَحْمَةً وَاحِدَةً، وَدَحْرَجْتُهُ دَحْرَجَةً وَاحِدَةً. وَالفِعْلَةُ — بِالكَسْرِ — لِلنَّوْعِ مِنَ الفِعْلِ، تَقُولُ: هُوَ حَسَنُ الطِّعْمَةِ، وَالجِلْسَةِ.

الكحل (ومحرضة) للذى جعل للأشنان حال كونها (مضمومة الميم والعين) والقياس كسر الميم وفتح العين وفيه نظر لأنها ليست من اسم الآلة الذى يبحث عنه بل هى أسماء موضوعة لآلات مخصوصة فلا وجه للشذوذ قال سيبويه لم يذهبوا بها مذهب الفعل لكنها جعلت أسماء لهذه الأوعية إلا المنخل والمدق فإنهما اسما آلة فيصح أن يقال إنهما من الشواذ (وجاء مدق ومدقة) بكسر الميم وفتح العين (على القياس) هذا (تنبيه) على كيفية بناء (المرة) وهى المصدر الذى قصد به الوحدة من مرات الفعل باعتبار حقيقة الفعل لا باعتبار خصوصية نوع المرة (من مصدر الثلاثى المجرد) تكون (على فعلة بالفتح تقول ضربت ضربة) فى السالم (وقمت قومة) فى غيره أى ضربا واحدا وقياما واحدا وقد شذ عن ذاك أتيته إتيانة ولقيته لقاءة والقياس أتية ولقية (و) المرة (مما زاد على الثلاثى) رباعيا كان أو ثلاثيا مزيدا فيه تحصل (بزيادة التاء) التى للتأنيث الموقوف عليها هاء فى آخر المصدر (كالاعطاءة) والانطلاقة والاستخراجة والتدحرجة هذا الحكم فى الثلاثى المجرد والمزيد فيه والرباعى كلها (إلا ما فيه تاء التأنيث منهما) أى من الثلاثى والرباعى فإنه إن كان فيه تاء التأنيث (فالوصف فيه بالواحدة) واجب (كقولك رحمته رحمة واحدة) ودحرجته دحرجة واحدة وقاتلته مقاتلة واحدة واطمأننت طمأنينة واحدة والمصادر التى فيها تاء التأنيث فيها قياسى وسماعى فالقياسى مصدر فعلل وفاعل مطلقا ومصدر فعل ناقصا ومصدر أفعل واستفعل أجوفين والسماعى نحو رحمة ونشدة وكدرة وعليك بالسماع ويبنى منه أيضا مايدل على نوع الفعل نحو ضربته ضربة أى نوعا من الضرب وجلست جلسة أى نوعا من الجلوس فأشار إليه بقوله (والفعلة بالكسر) أى بكسر الفاء (للنوع من الفعل تقول هو حسن الطعمة والجلسة) أى حسن النوع من الطعم والجلوس وقال المصنف رحمه الله تعالى فى شرح الهادى المراد بالنوع الحالة التى عليها الفاعل تقول هو حسن الركبة إذا كان ركوبه حسنا يعنى أن ذلك عادته فى الركوب وهو حسن الجلسة يعنى أن ذلك لما كان موجودا منه صار حالة له ومثله العذرة لحالة وقت الاعتذار والقتلة للحالة التى قتل عليها والميتة للحالة التى أميت عليها هذا فى الثلاثى المجرد الذى لا تاء فيه وأما فى غيره فالنوع منه كالمرة بلا فرق فى اللفظ والفارق القرائن الخارجية تقول رحمة واحدة للمرة ولطيفة أو نحوها للنوع وكذا دحرجة واحدة ودحرجة لطيفة ونحوها وانطلاقة واحدة للمرة وحسنة أو قبيحة أو غيرهما للنوع وكذلك البواقى والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب

تم الكتاب